

دراسات
حول

تمثيل قوى الشعب العامل
في اللجنة المركزية
للإتحاد الاشتراكي العربي

بقلم علي صبري

الجزء الأول

دراسات
حول

تمثيل قوى الشعب العامل
في اللجنة المركزية
للإتحاد الاشتراكي العربي

الجزء الأول

بقلم علي صبري

توقيت تشكيل اللجنة المركزية

حينما نتناول المرحلة القادمة بالحديث ، ونلقى عليها مزيدا من الضوء ،
تتضح لنا أهمية التنظيم السياسى ، والور الذى يلزم أن يقوم به فى جميع
المجالات .

ان تأكيد قوة الجبهة الداخلية ، وحماسها فى معركة التحدى الحالية ،
لصنع المجتمع القادر على مواجهة الضغوط ، يلقى بتبعات ومسئوليات مباشرة
على التنظيم السياسى .

كذلك العمل على زيادة الانتاج بكفاءة ، أو توفير المدخرات ، أو تقليل
الاستهلاك ، أو محاربة الاسراف ، أو تنظيم الأسرة ، أو خلق القيادات الادارية
السليمة التى تعمل بعقلية سياسية واعية وتؤدى عملها بالذمة والشرف
والأمانة والوصول بهذه القيادات الى المراكز الرئيسية فى مجالات
الانتاج . . . كل هذا يلقى بتبعات ومسئوليات مباشرة على التنظيم السياسى .

ولقد بدأت التنظيمات السياسية تأخذ مراكزها . فتم تشكيلها على مستوى
المحافظات والأقسام ، وشكلت الجماعات القيادية فى وحدات الانتاج .

ولكننا نعلم أن حلقة هامة من حلقات التنظيم السياسى ، لم يتم تشكيلها
بعد وهى اللجنة المركزية .

وهناك من يتساءل : كيف لا تشكل اللجنة المركزية حتى الآن . وهى من
أهم حلقات التنظيم السياسى ان لم تكن أهمها ، حيث انها اللجنة المنبثقة من
المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى العربى ، الذى هو أعلى سلطة فى الدولة .

والجواب على هذا التساؤل ، هو ان تأجيل تشكيل اللجنة المركزية ، كان
بسبب أهميتها ، وأهمية الواجبات التى ستلقى على عاتقها .

ولكن الوقت قد حان فبعد اعلان تشكيل اللجنة التنفيذية العليا .
وبدئها العمل ، أصبح تشكيل اللجنة المركزية خطوة قادمة وقريبة .

وهنا أمر طبيعى ، لأن اللجنة التنفيذية العليا هى فى الواقع التشكيل
القيادى الأعلى المنبثق عن اللجنة المركزية .

وهنا يأتي تساؤل آخر :

كيف تتكون اللجنة المركزية ؟

وممن تتكون ؟

من رأيي ان الجواب على مثل هذا التساؤل يجب أن نتبينه من خلال دراستنا لنقطتين هما :

*** مسؤوليات اللجنة المركزية .**

*** اختصاصات اللجنة المركزية .**

وبعد ذلك نستطيع أن نجيب على السؤال : ممن تتكون اللجنة المركزية ؟

مسؤوليات واختصاصات

اللجنة المركزية

وقبل ان نمضي في الحديث عن اللجنة المركزية التي لم يتم تشكيلها بعد أريد أن أقول أن هذا الحديث عن المستقبل هو دعوة للتفكير ، والمشاركة في الاستعراض المنطقي الذي يؤدي الى تشكيل هذه الحلقة الهامة من حلقات التنظيم السياسي .

بحيث يتم تشكيل اللجنة المركزية - وهو خطوة قادمة وقريبة - ويكون الرأي العام على بصيرة بدوافع هذا القرار واسبابه وأهدافه .

ولقد تساءلت : ممن تتكون اللجنة المركزية . وقلت ان الاجابة على هذا السؤال ترتبط بمعرفة مسؤوليات هذه اللجنة واختصاصاتها . . وهذا أمر طبيعي ، لولا أن البعض قد اعتاد ان يعطى الأهمية للأشخاص أولا . . فيسأل عن أسماء المرشحين لعضوية اللجنة المركزية قبل أن يسأل عما سوف يقوم به أعضاء اللجنة من أعمال .

وهناك ثلاثة أسس هي بمثابة انؤشر أو الدليل لمعرفة ممن تتكون اللجنة المركزية ، وذلك من خلال بحث مسؤولياتها واختصاصاتها : -

أولا) ان اللجنة المركزية نابعة من المؤتمر الوطني العام . فهي بالتالي سوف تقوم بأعمال هذا المؤتمر وتتولى مسؤولياته في فترات ما بين انعقاده .

ونحن نعلم ان المؤتمر الوطني ، هو أعلى سلطة في الدولة . لأنه مؤتمر الشعب العامل . . ويمثل تحالف قوى الشعب العامل - ومعنى ذلك ، أنه لابد أن تكون اللجنة المركزية ممثلة لتحالف قوى الشعب العامل . . هذه نقطة بداية لا ريب فيها .

ثانياً) بما أن المؤتمر الوطني - كما ذكرت - هو أعلى سلطة في الدولة ، فهو أيضاً صاحب أكبر مسؤولية في الدولة . ويترتب على ذلك أن اللجنة المركزية التي تتولى أعمال المؤتمر وتحمل مسؤولياته في فترة عدم انعقاده . لا بد أن يكون أعضاؤها من القادرين على تولى هذه الأعمال وتحمل هذه المسؤوليات الكبرى .

ثالثاً) نذكر أيضاً - مما سبق ذكره - أن اللجنة المركزية ستحدد اختصاصاتها ، باختصاصات المؤتمر الوطني في فترات عدم انعقاده .
ونتساءل : ماهي اختصاصات المؤتمر الوطني العام ؟

والجواب : هو أن هذا المؤتمر الذي يمثل تحالف قوى الشعب العامل والذي هو أعلى سلطة في الدولة ، يختص بأمور الدولة كلها . التي هي في الواقع أمور المجتمع ككل . لأن الدولة من المجتمع ذاته ، من الشعب العامل ولا تناقض بينهما . فكل نشاط للدولة ، وكل عمل تؤديه ، هو أولاً وأخيراً في خدمة الشعب . وهذا ينطبق على كل المجالات التي ينشط فيها المجتمع .
* مجال التخطيط لتحقيق أهداف المجتمع وتحديد الوسائل التي تحقق هذه الأهداف .

* مجال الإنتاج بكافة صورته المادية والثقافية والمعنوية .

* مجال الخدمات العامة . كالامن والتعليم والصحة وغيرها .

كل هذه المجالات هي في الواقع من اختصاص الدولة والمجتمع . حيث لا تناقض بين الدولة والمجتمع انهما اسمان لحقيقة واحدة هي : مجتمع تحالف قوى الشعب العامل .

وهكذا يتحدد لنا بصورة أوضح ، أن اللجنة المركزية التي تباشر اختصاصات المؤتمر الوطني ، الذي هو مؤتمر تحالف قوى الشعب العامل ، لا بد أن تكون قادرة على العمل في كل مجالات نشاط المجتمع ، سواء كانت مجالات التخطيط ، أو الإنتاج ، أو الخدمات العامة .

أذن يجب أن تضم اللجنة المركزية أفراداً على مستوى القيادات ، يستطيعون تولى هذه الأمور . قيادات في التخطيط والاقتصاد والإنتاج ، سواء كان ذلك في الصناعة أو الزراعة أو الخدمات ، أو في مجالاتها المتفرعة المختلفة .

ان من رأي ، أن يكون أعضاء اللجنة المركزية ، من الذين تتوفر فيهم كفاءة قيادة أمور المجتمع من ممثلي تحالف قوى الشعب العامل .

ولكن يبقى بعد ذلك سؤال هام .

هو : كيف نختار هذه القيادات لعضوية اللجنة المركزية ؟

ان هناك عدة احتمالات علينا ان نتعرف عليها ، قبل الاجابة على هذا

السؤال .

**تمثيل فئات قوى الشعب العاملة
على هدى التجربة والممارسة الماضية**

كيف نختار القيادات التي تشكل أعضاء اللجنة المركزية ؟

هذا هو السؤال الذي يحتاج الى اجابة شافية ، وأقول ان هناك عدة احتمالات علينا ان نتعرف عليها قبل الاجابة على هذا السؤال .

* احتمال اختيار أعضاء اللجنة المركزية بحيث تضم اللجنة كل من يتولى المراكز الادارية العليا . كان نقول _ مثلا _ ان كل الوزراء ، أعضاء في اللجنة المركزية .

* واحتمال آخر . هو ان نقول ، بما أن أعضاء اللجنة المركزية ، يمثلون المؤتمر الوطني لتحالف قوى الشعب العامل ، وبما أن هذا المؤتمر يضم الفلاحين والعمال والمثقفين والجنود والراسمالية الوطنية . إذن ، فمن السهل جدا أن يتم اختيار أعضاء اللجنة من بين ممثلي هذه الفئات .

ان الاخذ باحد هذين الاحتمالين ، يصل بنا الى تمثيل شكلي في عضوية اللجنة المركزية .

لايصح اختيار عضو اللجنة ، لمجرد أنه من بين الفلاحين او المثقفين ، ونكتفي بهذا التمثيل الشكلي ، الذي قد يحافظ على المظهر ، ولكنه من ناحية أخرى قد لا يقدم لنا احسن العناصر القادرة على قيادة العمل في مجال اللجنة المركزية .

بل يجب ان يكون تشكيل اللجنة المركزية ، هو تشكيل موضوعي . واعني بهذا انه ..

* ليس شرطاً محتملاً لعضوية اللجنة ، أن تضم كل من يتولون المراكز الادارية أو التنفيذية والفنية العليا .

* وليس شرطاً محتملاً لعضوية اللجنة ، أن تضم مندوبين عن فئات تحالف قوى الشعب ، بأسلوب شكلي أو مظهري ... انه ليس شرطاً محتملاً ان تضم اللجنة المركزية ممثلين عن العمال والفلاحين بنسبة ٥٠ في المائة .

وقد يتساءل البعض : الا يتناقض هذا الرأي مع الميثاق ، الذي يحتم تشكيل المجالس الشعبية والنيابية ، بحيث تضم ٥٠ في المائة على الاقل من العمال والفلاحين ؟

قد يبدو لأول وهلة ، أن هذا التساؤل ، أو الاعتراض ، صحيح . ولكن اللجنة المركزية ، وهى اللجنة النابعة من المؤتمر الوطنى ، لا تشكل فى الواقع تنظيما ينطبق عليه نص الميثاق . لأن اللجنة المركزية - كما ذكرت - لا تستمد سلطتها الا من المؤتمر ، ولا تتحدد مسئولياتها واختصاصاتها الا من المؤتمر ، فهى نابعة منه ، وتابعة له ، تمارس أعمال المؤتمر فى فترة عدم انعقاده . وتتولى مسئولياته واختصاصاته فى كل مجالات نشاط المجتمع . بحيث نستطيع أن نقول فى تعريفها انها (لجنة فنية للمؤتمر) .

اذن يكون تطبيق نص الميثاق بتحديد نسبة ٥٠ فى المائة من العمال والفلاحين على الأقل ، فى تشكيل المؤتمر الوطنى ، لا فى تشكيل اللجنة المركزية .

تماما كما يحدث ، عند تشكيل لجنة من لجان مجلس الأمة . ان مجلس الأمة لابد أن يضم بين أعضائه ، ٥٠ فى المائة من العمال والفلاحين بنص الميثاق ، ولكن اللجنة التى يشكلها مجلس الأمة - وله لجان عديدة - ليس من المحتمل تضم ٥٠ فى المائة من العمال والفلاحين .

ان مجلس الأمة هو السلطة النهائية العليا بالنسبة للجان التى يشكلها . وهذه السلطة النهائية ، هى التى تضم النسبة المطلوبة من العمال والفلاحين . كذلك بالنسبة للمؤتمر الوطنى ، فهو السلطة النهائية العليا ، واللجنة المركزية جهاز تابع منه . اذن ، فالمؤتمر الوطنى هو الذى يضم النسبة التى يحتمها الميثاق من الفلاحين والعمال ، أما اللجنة المركزية ، فلا يتحتم ان تضم هذه النسبة .

ومع ذلك ، يجب الا يفوتنا فى هذا المجال . أن نؤكد معنى اساسيا . فاذا كنا نقول ، ليس من الضرورى الاهتمام بالشكليات . وليس من الضرورى اختيار القيادات الادارية والتنفيذية العليا ، وليس من الضرورى ان تكون النسبة العددية وهى ٥٠ فى المائة على الاقل من الفلاحين والعمال بين اعضاء اللجنة المركزية ، هى الهدف . . فانه من الضرورى ان يكون اعضاء اللجنة المركزية ، من الذين يؤمنون باذابة الفوارق بين الطبقات ، بصرف النظر عن الفئة أو الطبقة التى ينتمون اليها .

ومن الضرورى - أيضا - أن يكون اعضاء اللجنة ، من أصحاب الطاقات الثورية ، ومن الذين يشعرون بالمسئولية الكاملة ، أمام أنفسهم ، وأمام المجتمع ، لتحقيق أهداف الشعب .

وهذا يفتح المجال أمامنا لمناقشة أكثر اتساعا . .

تساؤلات حول ممثل العمال والفلاحين

تعرض نفسها في مناقشات القواعد الشعبية

لعل المناقشة تتسع جوانبها ، حينما يتضح لنا أن اللجنة المركزية ، هي الجهاز الفني ، النابع من المؤتمر الوطني لقوى الشعب العاملة ، يمارس عمله لتحقيق قرارات المؤتمر وأهدافه ، بين فترات انعقاده ..

والزم ما يتوافر في العضو المختار للجنة المركزية ، من أي فئة لقوى الشعب العاملة :

✱ إيمانه المطلق بضرورة اذابة الفوارق بين الطبقات .

✱ إيمانه المطلق ، وعمله الإيجابي ، لتحقيق أهداف مجتمعنا الاشتراكي .

بعد ذلك .. قد تكون الحصيلة المختارة لعضوية اللجنة المركزية ، تضم نسبة من ممثلي العمال والفلاحين ، أقل من نصف عدد أعضائها .

وقد تأتي نسبة العمال والفلاحين في اللجنة أكثر من خمسين في المائة .

وقد تظهر النسبة منصفة ، بغير ما قصد ملزم ، إلا الالتزام باختيار القيادات الصالحة ذات الكفاءة والقدرة لتحمل مسؤوليات عضوية هذا الجهاز الهام من تنظيماتنا السياسية .

لكن الذي لا شك فيه ، أن اللجنة المركزية ، سوف تضم بين أعضائها ، عددا كافيا وقادرا ، لتمثيل كل قوة من قوى الشعب العاملة .

ويأتي بعد ذلك ، تساؤل منطقي له أهميته ، لأنه صادر عن تقييم فترة النضال الوطني السابقة .

التساؤل هو :

هل مازالت بيننا طبقة مستغلة ، بعد أن أصبحت وسائل الانتاج ملكا للشعب ، وتحت سيطرته وإدارته ؟ وبعد سنوات التحول الاشتراكي التي انقضت ؟

هل هناك فوارق قائمة وباقية بين الطبقات ؟

ويمضي التساؤل المنطقي في القول والاستنتاج ، بأن الطبقة المستغلة اذا كانت لها بقايا ، فمما لا شك فيه أنها ستذوب تلقائيا مع التطور ، وفي إطار البناء الاشتراكي .

وأرى أن هذا التساؤل يحتاج الى رد وتحليل ، أرجو أن أعرض له منفصلاً فيما بعد .

لكن التساؤل الذى يفرض نفسه الآن بالحاح ، وتطرحه القواعد الشعبية وقياداتها كلما التقيت بها ، وفى تقاريرها الدورية الى الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي هو « من هو العامل ؟ ومن هو الفلاح ؟ » واعتقد أن هذه القواعد الشعبية وقياداتها سوف تثير هذه القضية أمام المؤتمر الوطنى لقوى الشعب العاملة عام ١٩٧٠ ، عندما ينظر المؤتمر فيما قد يرى تعديله من جوانب التطبيق ، وكفاءة خطواته خلال التجربة السابقة لعام ١٩٧٠ .

لقد وضع المؤتمر الوطنى لقوى الشعب العاملة ، تعريفاً وتحديداً للعامل والفلاح ، التزمت به أجهزة المجتمع وتنظيماته السياسية والشعبية .

وبعد التجربة والممارسة طوال سنوات ما بعد صدور الميثاق ، ثار الجدل حول واقعية هذا التعريف ، بين القواعد الشعبية وفى المؤتمرات العامة النوعية والاقليمية .

هل العامل حقيقة ، هو كل من يستطيع الانضمام الى نقابة عمالية فى وحدة من وحدات الانتاج أو الخدمات مثلاً ؟ وبالتالى يستطيع المهندسون ورجال الادارة العليا ، فيما عدا أعضاء مجلس الادارة المعينين ، أن يمثلوا العمال فى المجالس الشعبية المختلفة ونعتبرهم من نسبة العمال فى قوى الشعب العاملة ؟

هل تجد القواعد الشعبية - بعد التجربة والممارسة - أن هذا التعريف والتحديد ، يعطى المفهوم الواقعى للعامل اليوم ؟

واستكمالاً لهذا ، تسأول يفرض نفسه من القواعد الشعبية فى الريف ، وهى تقول : هل الفلاح حقيقة هو كل من يمتلك ٢٥ فدانا فأقل ؟

وبعد التجربة والممارسة طوال سنوات ما بعد صدور الميثاق ، يثور الجدل - كما ظهر فى مؤتمر التعاونيين مثلاً - يقول أن مجتمع اليوم تتجزأ الملكية الزراعية فيه ، الى ملكيات صغيرة بالميراث ، وتوزع بالتعميل لمساحات محدودة ٠٠ حتى أصبحت ملكية ٢٥ فدانا ، تمثل اليوم حجم الملكية الزراعية الكبيرة فى المجتمع الريفي ٠٠ فهل يكون مالك الخمسة والعشرين فدانا ، ممثلاً لمصالح الفلاح الأجير ، أو المستأجر الصغير ؟

ذلك هو التساؤل الذى يفرض نفسه ويتردد بالحاح من القواعد الشعبية فى قطاع العمال وقطاع الفلاحين ويدور حوله النقاش والرأى .

تمثيل فئات العمال

هكذا ... تتضح جوانب عديدة وهامة ، حول تمثيل قوى الشعب العاملة عند تشكيل اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ... وكانت هذه القضية الهامة ، موضع دراسات مستفيضة ، ومثار أبحاث طويلة ، مستمدة من التجربة والممارسة ، ومن الواقع الحى ، بهدف اكتشاف وتحديد أسلم الطرق وأصلبها ، أمام اللجنة المركزية وتشكيلها ...

ولعل هذه الدراسات والمناقشات ، كانت من أسباب تأجيل تشكيل هذا الجهاز الهام فى تنظيماتنا السياسية العليا ..

وبقدر ما يسمح المجال ، نبدأ بمحاولة القاء المزيد من الضوء ، على الهدف الحقيقى من تحديد نسبة تمثيل العمال والفلاحين بخمسين فى المائة على الأقل ، سواء فى المجالس النيابية ، أو المجالس الشعبية وكافة التنظيمات السياسية .

وبديهي أن هذا التحديد ، هو وسيلة وضمان للقوى الشعبية ، صاحبة الحق الشرعى والمصلحة الأكيدة فى التحول الاشتراكي ، حتى تستطيع بهذه الوسيلة ، أن تملك مقاديرها فى أيديها ، وأن تصنع حاضرها ، وتخطط لمستقبلها فى إطار تحالف قوى الشعب العاملة .. وفوق ذلك ، فالعمال والفلاحون ، يمثلون الغالبية الكبرى من فئات الشعب العامل .

وكان لزاماً علينا ، أن نهتدى بالحقائق ، التى جسدتها التجربة والممارسة ولا نهملها ، حتى نحافظ على الهدف ، ولا نتجاوز عن الواقع الملموس ، اذا ما تمسكنا بتعريف عام أو شعار مطلق ..

فهل كل من ينتمى الى نقابة عمالية مثلاً أو يستطيع الانضمام الى عضويتها - لياخذ صفة « العامل » كوسيلة لتحقيق مصلحة ذاتية - يكون بحق ، ممثلاً للقاعدة العمالية ، أو يشعر بمشاعرها ، أو يحس بمشاكلها أو يتفاعل معها ..

وهل يكون مثل هذا ، أكفأ من يمثل مصالح العمال وأفضل من يخطط لمستقبلهم ومقاديرهم ؟!

ومن ناحية أخرى ، فإن كل من ينبع من القاعدة العمالية ، لا يكون تلقائياً ، هو أقدر من يمثل العمال فى اللجنة المركزية ، اذا كانت له تطلعاته الفردية ،

حق بعضها مثلا ويسمى الى المزيد منها ، فانهزل في سلوكه وواقعه ، وفي حياته اليومية ، عن القاعدة العمالية وعن مشاكلها واحاسيسها ..

وكثيرون ممن يدخلون في اطار التعريف العام للعامل ، استخدموا ما وفر لهم المجتمع من فرص العلم أو الفن ، وما وصلوا اليه من مراكز ادارية أو قيادية من أجل تحقيق المزيد من الامتيازات والمكاسب لأشخاصهم أو للفئة التي ينتمون اليها على حساب المجتمع .

وهؤلاء بمفهوم الحقيقة المجردة لا يمثلون مصلحة الجماهير العمالية بقدر ما يمثلون البيروقراطية والطبقية ، التي كثيرا ما نعاني منها ..

وبعد ذلك نسأل أنفسنا سؤالا واضحا وقاطعا ..

هل كل من يحمل جواز التعريف العام للعامل ، واستطاع أن يدخل به المجالس والتشكيلات المختلفة - وله الحق في ذلك بالطبع - يكون هو الصفة والقدوة ، لتمثيل العمال ومصالحهم ومشاكلهم ومستقبلهم في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ؟ ..

وهل يكون جميع الذين دخلوا الاطار العام لصفة « العامل » ، يمثلون بحق ، القواعد العمالية وأملها ، ويحسون آلامها ويقودون نضالها ؟

اعتقد أن السنوات التي مضت منذ البدء في تطبيق هذا التعريف العام ، أكدت لنا أن مثل هذه العناصر ، لا يمكن أن تقود في اللجنة المركزية ، حركة الجماهير العمالية ، ونضالها اليومي وترسم لمستقبلها بصدق وحماس ..

واذن فلا بد عند تحديد العناصر القيادية ، التي تستطيع تمثيل القاعدة العمالية في اللجنة المركزية أن تتوافر فيها شروط ثلاثة :

● الارتباط الكامل بالقاعدة العمالية ، واقعا ومصيرا .

● النضال اليومي والعمل الدائب ، لازابة الفوارق بين الطبقات - بعيدا عن تطلعات فردية ، أو رغبة في تحقيق امتياز لفئة على غيرها من فئات الشعب .

● الايمان المطلق بتحالف قوى الشعب العاملة - بغير ما سيطرة أو استغلال من فئة لأخرى ، أو أفراد من جماهير الشعب لغيرهم من المواطنين .

قد يعتقد الكثيرون ، أنه ليس هناك سبيل للاستقلال في المجتمع الاشتراكي ، ولا مجال لظهور طبقة مستقلة ، في مجتمع استطاع أن يحقق مرحلة التحول الاشتراكي ، وأصبحت وسائل الإنتاج فيه ملكا للشعب ، سواء في مجالات الصناعة ، أو القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القومي ، حيث يشارك العمال في الإدارة والأرباح ، وهم دعامة الإنتاج وروحه وطاقته ، ولم يعودوا مجرد آلات وتروس مسخرة في المصانع وأجهزة الإنتاج ..

وهؤلاء يظنون أن الاستقلال ، لا يتأتى إلا على يد الاحتكاريين والرأسماليين المستغلين ، وملاك المصانع الكبرى والمؤسسات الاقتصادية ، الذين يسيطرون ويستغلون ما شاء لهم الاستغلال .

والحقيقة أن الاستقلال ، كثيرا ما يأخذ صورا وأشكالا عديدة ، ويسلك مسالك ومسالك خفية ، لكن هدفها كلها واحد ، وهو الحصول على امتياز لفرد أو فئة ، تشكل دون شك ، نوعا من الاستقلال على حساب حق المجتمع وفئاته ...

ولقد مرت مجتمعات بهذه التجربة وعانت منها .. ولا نستطيع القول أن مجتمعا في رحلة التحول والبناء الاشتراكي ، لم يواجه مثل هذه المحاولات الاستغلالية ، وصور الاستفادة الشخصية ... الأمر الذي كاد يؤدي إلى خلق طبقة جديدة ، تسعى إلى أن ترث طبقة الملاك والمستغلين القدامى ...

إن بعضا من القيادات الغنية أو عناصر من رجال الإدارة - ولا نقول جميعهم - يسعون من خلال ادارتهم للإنتاج ، وقيادتهم لوسائله ومن خلال تخصصهم الفني والعلمي ، للحصول على مكاسب لأشخاصهم أو لفئاتهم ، كأن يأخذوا نصيبا أكبر من العائد أو من الأجور ، على حساب جهد الجماهير العاملة وحق المجتمع ..

هؤلاء ولا شك ، إنما يشكلون فئة مستغلة ويمثلون بصورة أو باخرى طبقة تتعالى ، بقيادتها الفكرية والعلمية أو تخصصها الفني والإداري ، على العاملين ، ناسية أو متناسية ، أنها تنتمي إلى « العمال » وتحتسب من فئات

العاملين في مجتمع اشتراكي ، يقوم على تحالف لقوى الشعب العاملة، ولا يمكن له أن يستكمل بناء الاشتراكي ويحقق أهدافه إلا بالعمل والايمان بضرورة اذابة الفوارق بين الطبقات ..

ان فئة أو عناصر ، تسلك هذا السبيل ، لا يمكن أن تكون مؤمنة بتنويب الفوارق بين الطبقات ولا يمكن أن تعمل على تحقيق هذا الهدف ، بل أنها تعوقه وتحاول تناسيه ..

وقد تنسى مثل هذه العناصر والفئات ، أنها لم تصل الى ماوصلت اليه ، ولم توضع في مراكز القيادة ، الا لتعمل من أجل المجتمع الاشتراكي وفي خدمته ، وذلك دورها وواجبها الأصيل ...

ولذلك ، فاننا نرى هذه العناصر والفئات ، تحاول جاهدة ، أن تحمي نفسها دائما وبكل ما أوتيت من سلطة فنية وإدارية ، من الرقابة الشعبية ، بالرغم من أن بعض هؤلاء ، ينضمون الى نقابات عمالية ، واستطاعوا أن يصلوا الى مراكز قيادية في التنظيمات الشعبية تحت شعار التعريف العام للعامل ..

ويجدر بي أن أؤكد هنا ، ان هذه الفئات - التي انحرفت أو تسعى الى طريق الانحراف - لا تشكل طبقة في مجتمعنا ، لأن عناصرها قليلة اذا قيست بالمجتمعات الأخرى ، التي عانت أشد المعاناة خلال مراحل التحول والبناء الاشتراكي ، بل ان الغالبية من القيادات الإدارية المتخصصة ، والقيادات الفنية ، أثبتت في خطوات العمل الوطني ، أنها ثورية ورائدة ، بكل مافي طاقة الانسان المخلص من نضال وثورة وصلابة .

ومهما يكن من شيء ، فاننا لا نستطيع أن نفعل هذا البعض ممن استطاعوا أن يدخلوا الاطار العام لتعريف العامل ، خاصة وانهم أشد الناس ضررا بجماهير العاملين ، وبقيم المجتمع الاشتراكي ومسيرته وأهدافه .. بل انهم فئات وعناصر ، يحاولون أن يرثوا طبقة الرأسمالية القديمة ، بكل ماكان لها من امتيازات ومكاسب ذاتية ، وان كان أسلوبهم يختلف ، وانحرفهم يأتي من غير ملكية وسائل الانتاج كما كان يحدث من قبل ..

فهل من المقبول ، ان نسمح لهذه الفئة ، بدخول اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي بالذات ، لتمثل جماهير العمال ، وتقود نضالهم ، وتكون مخلصه لمصالحهم أمينة على مستقبلهم ؟

لا أعتقد أن أحدا يقبل قيادة أحد من هؤلاء ، ولا تمثيل جماهير العمال عن طريق مثل هذه العناصر ، التي تنطوي تحت اطار « العمال » التعريف المطلق « للعامل » ...

والذى لا اشك فيه ان « تعريف العامل » سيكون من التساؤلات التى
تفرض نفسها عام ١٩٧٠ امام المؤتمر الوطنى لقوى الشعب العاملة .

فهل يبقى هذا التعريف بعد عام ١٩٧٠ كما قرره المؤتمر الوطنى الاول
لقوى الشعب العاملة ؟ ام ان التجربة والممارسة ، اكدت انه لابد من تعديله ؟

والن فاولى بنا منذ اليوم ان نطرح هذا التساؤل « من هو العامل » ..
من هو صاحب المصلحة ، ومن العنصر الذى يكون بالفعل والواقع ، بالتفصيل
والعمل ، من بين العمال ممثلا للعمال ، ومن فئة هذه القوة من قوى الشعب
العاملة ؟

تمثيل فئات الفلاحين

ننتقل من فئات العمال الى قطاع الريف .. لتعرف : من يكون اهلا ، لتمثيل القاعدة العريضة للفلاحين ، في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي .

وهي - كما قلت قبل ذلك - ليست تنظيما شعبيا كغيره من التنظيمات . ولا هي مجلس من المجالس التي ينطبق عليها الالتزام بنسبة ٥٠ في المائة لممثلي العمال والفلاحين - يدخلون في التعريف العام والاطار الذي حدده المؤتمر الوطني ، لقوى الشعب العاملة ، لكل من العامل والفلاح .. وذلك ينفذ بالفعل وفقا لقرار المؤتمر في هذه التنظيمات الشعبية والنيابية على مستوياتها المختلفة .. أما اللجنة المركزية كما عرفنا ، فهي الجهاز الفني ، المنبثق عن المؤتمر الوطني لقوى الشعب العاملة - أعلى سلطة سياسية في المجتمع .

ولقد أعطى الميثاق أهمية خاصة ، لجماهير الفلاحين الذين يشكلون أكبر قاعدة ، في قواعد القوى العاملة للشعب .. وهم في الوقت نفسه ، أكثر الفئات ، التي واجهت المعاناة والقهر والحرمان ، طوال عصور طويلة تابعت قبل الثورة .

كانت صفة الفلاح في تلك العصور الطويلة الممتدة ، سبة واهانة ، من اصحاب السلطة والسيادة عبر مئات السنين ... والفلاح الصابر المؤمن كان يبذل في الأرض جهده وعرقه ودمه ، ولا يجنى من الأرض وثمارها بعد ذلك الا صنوف التحكم والاستغلال ..

وحين جاءت الثورة ، ووضعت الفلاح - منبع كل الخير ، ومنبت كل عناصر العمل والإنتاج - في مكانة التقدير والاعتزاز ، وحين سلمت جماهير الفلاحين ، حقها الشرعي ووضعها في موضعها الطبيعي ، كطليعة وقيادة في مسيرة العمل الوطني .. وجدنا كل الذين تنكروا للفلاح المنتج ، يتباهون ويتفاخرون بأنهم فلاحون ..

وحين نص الميثاق على ضرورة تمثيل الفلاحين والعمال في جميع المجالس النيابية ، والشعبية والتنظيمات الجماهيرية بنسبة خمسين في المائة ، كان يهدف - كما قلت - الى تمكين هذه الفئات صاحبة الحق الشرعي ، والمصلحة الأكيدة في المجتمع الاشتراكي ، ان تملك مقاديرها في أيديها ، وترى مشاكلها ، وتصنع حاضرها ، وترسم طريق مستقبلها في اطار من تحالف قوى الشعب العاملة ..

وقد وضع المؤتمر الوطنى العام لقوى الشعب العاملة حينئذ تعريفاً لمن هو « الفلاح » ، وحدد وصفاً للفلاح ، أنه كل من يمتلك خمسة وعشرين فدانا فأقل ..

وعرضنا من قبل ، الى حقيقة واقعة ، وهى أن مالك هذه الأفدنة الخمسة والعشرين ، يعتبر اليوم من قوى الملكيات المرتفعة فى الريف ، بعد تملك الأرض للمعدمين أو توزيعها بالميراث أو البيع الى صغار الملاك .

ولعل الأرقام والاحصائيات ، توضح لنا معالم الصورة فى الريف ، والذين يعيشون فى القطاع الزراعى بمصر .

يبلغ أصحاب الأرض الزراعية ، من الذين يملكون خمسة أفدنة فأقل ٣ ملايين و ٣٣ ألف مالك ، حسب احصاء عام ١٩٦٥ .

هذا بينما يبلغ عدد من يملكون بين عشرين و ٢٥ فدانا ، ٢٩ ألف مالك فقط .. وعلى امتداد الأرض الزراعية وأراضى الاستصلاح والاستزراع ، التى يملكها الأفراد ، أو التى تستصلحها الدولة ، يعيش ١٢ مليوناً بين عامل زراعى وبين مستأجر صغير ..

تلك هى الصورة فى قطاع الريف وجماهير الفلاحين .. فهل يكون مالك الأفدنة الخمسة والعشرين ، هو أفضل وأجدر من يعبر عن مشاعر وآلام الملايين ، من ملاك الأفدنة الخمسة وأقل ، أو من العمال الزراعيين أو صغار المستأجرين ؟!

وهل يكون منطقياً أو عدلاً ، أن يمثل هذه القاعدة العريضة التى تزيد على ١٥ مليون مواطن فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ، من الذين يملكون خمسة وعشرين فدانا وهم لا يزيدون فى الجمهورية كلها ، عن ٢٩ ألف شخص ، ويدخلون فى التعريف العام للفلاح .. وتحت هذا اللقب فتحت لهم أبواب المجالس النيابية والتنظيمات الشعبية على مختلف مستوياتها ، ولهم الحق فى هذا بالطبع ..

أما تمثيل فئة من قوى الشعب العاملة فى اللجنة المركزية ، فيلزم لها الالتحام بهذه القاعدة ، والتفاعل بها ومعها ، والاحساس بآمالها ، وآلامها . والكفاءة فى التعبير عن مصالحها ، والاخلاص فى رسم خطى مستقبلها والمشاركة الفعالة ، والايمان بتنويب الفوارق بين الطبقات ؟!

وقد يظن البعض ان المجتمع الاشتراكى ، لا يمكن أن ينفذ اليه الاستغلال فى القطاع الريفى ، بعد تحديد الملكية الزراعية ، وتحديد ايجار الأرض الزراعية ، وتنظيم علاقة المالك بالمستأجر ، ورعاية الدولة لمستلزمات الانتاج الزراعى وتحديد أسعار احتياجات الفلاحين ومنتجاتهم الزراعية ، وغير ذلك .. أملاً

في كفالة حق الفلاح والعامل الزراعي والمستاجر الصغير ، دون استغلال من احد ، بعد ان طالت وامتدت صنوف الاستغلال بهم ..

الا ان تجربة السنوات التي مرت منذ تطبيق الميثاق ، أكدت بالأحداث الواقعية ، أنه ما يزال هناك استغلال للفلاح ، بل واستغلال لبعض الاجهزة التي اقامتها الدولة لحماية هؤلاء الفلاح الصغير ، والأجير ، والمستاجر البسيط .. ولا اتعدى الواقع الملموس اذا قلت ، ان الاستغلال في قطاع الريف ، استطاع ان يمتد الى أبعد من ذلك بكثير في بعض المواقع ، بأساليب مختلفة ..

وتؤكد الشواهد والأحداث ، ان الاستغلال في الريف ، لا يكون بواسطة الاقطاعي وحسب ، ولا بواسطة الملكية الكبيرة فقط ، لكن الاستغلال برز في صورة اخرى ، تحتاج ان نلقى عليها مزيدا من الضوء .

صور من الاستغلال في الريف

خلال مرحلة التحول الاشتراكي

اذا كانت هناك انحرافات - تسعى بطريق مباشر وغير مباشر ، الى ان تستغل وتطفئ في المجتمع الاشتراكي الذي نقيمه ؛ على اساس من العلاقات الانسانية السليمة - فان صور الانحراف والاستغلال ، كانت دائما في الريف وضد الفلاح ، أكثر منها في أي قطاع آخر وضد أي فئة أخرى من قطاعات الشعب العامل .

لم تسلك عناصر الاستغلال في الريف ، وسائل الاقطاع القديم فقط .. بل وحاولت كذلك ان تستحوذ على الاجهزة العديدة التي اقامتها الدولة، لتوفير الأمان والعدل الاجتماعي للفلاحين ، وسخرت هذه العناصر كل هذه الاجهزة لخدمة اطماعها وتطلعاتها الطبقية ..

كثيرون من هؤلاء ، سولت لهم نفوسهم ، ان يكونوا الوارثين ، لطبقة الاقطاع ، بجاهها ، ونفوذها ... بل وحاولوا كذلك ، ان ينفذوا الى اجهزة الدولة التنفيذية، ويجعلوها حامية لجرائمهم وانحرافاتهم وطبقتهم الجديدة .. وظن هؤلاء أن المد الثوري ، لن يصل بعد ذلك اليهم ، ولن يتمكن من كشف انحرافاتهم ، وهم يتجادون في الاستغلال دون ما وازع من سلطة أو قانون أو ضمير ...

وأغلب هؤلاء ، حسبوا ان الثورة ، قامت ضد أشخاص الاقطاعيين القدامى ، وأن الثورة لن تنال من تصرفاتهم .. ولم يدركوا ان الثورة قامت ،

لتزيل كل صور الاستغلال والاستبداد والسيطرة ، فى أى شكل من أشكالها ، وعلى يد أى شخص وأى فئة .. ولو كان هدف الثورة مقصورا على أفراد ، فما كان أسهل من مهمتها ، وما كان الأمر يحتاج الى كل هذا النضال المرير ...

حاولت بعض العناصر مثلا ، أن تسيطر على الجمعية التعاونية فى القرية، لتكون فى خدمتها ووفق هواها ...

استخدمت بعض العناصر مثلا ، أسلوب الارهاب والقتل والتعذيب .. لفرض نزواتها وأطماعها ، وأحكام سيطرتها على الفلاحين فى القرية ... وكانت سطوة البعض من هؤلاء ، تمتد لتشمل مركزا ، يضم العديد من القرى ، أو محافظة بكل ما فيها من مراكز ، وبكل من عليها من بشر ...

بعض العائلات ، أمكنها أن تحيل التنظيمات الشعبية للاتحاد الاشتراكي على مستوى القرية ، الى تشكيل مقفل وشركة عائلية محدودة ، لا يدخلها الا افراد العائلة وأعوانها ، ليفرض المستغلون مشيئتهم ، على كل الأجهزة والتنظيمات المختلفة .. ولم يقف هؤلاء عند حد التسلل والتشبب فى الأجهزة، بل لقد بلغت صور خداع المجتمع ، خلال مرحلة التحول الاشتراكي ، أن تمكن البعض من تزوير أوراق ومستندات رسمية ... والاستيلاء على أراضي طرح النهر .. وفرض اتاوات على الفلاحين .. والصاق التهم بكل من يحاول التصدى أو الاعتراض على تصرفاتهم .. تغيير فى الحيازات والملكيات .. وتهرب من القوانين .. حصول على امتيازات تجعل منهم طبقة متميزة .. طبقة تسود وتستعبد ، طبقة متسلقة ، لايمكن أن تقبل مبدءا تذويب الفوارق بين الطبقات .

ان فردا واحدا من هؤلاء على سبيل المثال ، بلغت ديونه المتأخرة لبنك التسليف ومن الاموال الاميرية ١٥ الفا و ٧٥١ جنيها و ٦٤٧ مليما ..

ومن المفارقات أن بعض هؤلاء : أمكنهم أن يتسللوا الى المناصب القيادية، فى التنظيمات الشعبية والسياسية ، التى هى الادوات والسند لقوى الشعب العاملة ، والتى تقود النضال ضد الاستغلال والانحراف ، والتى تعمل على تذويب الفوارق بين الطبقات ، وتسمى لاقرار العلاقات الاجتماعية السليمة بين جميع افراد الشعب !!

ولم تكن الثورة غافلة عما يجرى ، من استغلال للفلاح ولأبناء القطاع الريفى ، على يد بقايا الاقطاع القديم وصور الاقطاع الحديث ...

ولم تكن الثورة قد توقفت عند حد اصدار القوانين الاشتراكية على ورق كما توهم هؤلاء ... فقد شاءت ارادة هذا الشعب الاصيل وشاءت

قيادته المؤمنة به وبنضاله وحقه ، ان يتم التصدى وعلى الفور ، لكل صور الانحراف والاستغلال والسيطرة والطبقية الجديدة في مهدها وبأسلوب ثورى عادل .. حتى لا تقوم بيننا من جديد طبقة ، تستبد وتطفى من جديد ، وحينئذ .. تكون الثورة التى قامت عام ١٩٥٢ ، وثورة القوانين الاشتراكية التى صدرت عام ٦١ ، ٦٢ فى حاجة الى ثورة أخرى جديدة - كما قال السيد الرئيس - لتزيل سيطرة الطبقة الجديدة ، وتطهر المجتمع من كل رواسب العلاقات الاجتماعية الظالمة .

فكان القرار الثورى ، بتشكيل اللجنة العليا ، لتصفية بقايا الاقطاع والتى يمتد عملها وسلطتها ، الى كل صور السيطرة والانحراف ، من أجل التمكين للعلاقات الاجتماعية أن تسود مجتمعنا المصرى على أسس عادلة اشتراكية وإنسانية سليمة ... واستطاعت اللجنة العليا أن تكشف عن حقائق مثيرة وخطيرة ، تمس دون شك المبادئ الأساسية والأهداف السامية للمجتمع الاشتراكى القائم على تحالف قوى الشعب العاملة .

أنذین تسللوا تحت شعار

التعريف العام للفلاحين

تشدنى ، كما تشد غيرى ، عاطفة قوية عميقة ، الى الحديث عن القرية المصرية ، وعن الفلاحين ..

وكان أملا عزيزا فى وجدان القيادة الثورية يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢، أن تعيد الثورة الى أبناء القطاع الريفى حقوقهم الشرعية ، بعد أن تتساقط قلاع الاقطاع وتفتح أبواب القرية ، ليدخل اليها نور العلم وتيار التطور ، حتى تصل الى المستوى الحضارى الكريم ..

وقدمت الثورة - بكل الرضا والحماس - أقصى ما يمكن أن تقدمه من أجل القرية وأهلها . وما تزال الثورة تسعى جاهدة ، بنفس الرضا والحماس ، رغم كل الظروف ، حتى تدعم المصلحة الحقيقية لهذه القاعدة العريضة من جماهير الشعب ...

لكن الأوضاع الجديدة - التى ظهرت فى الريف ، رغم كل ما حدث من اجراءات ثورية ، وما صدر من قوانين - استوجبت التأمل الواعى والحاسم ... وتحركت الثورة بالفعل ودون تردد ، من مراكز القوة والقدرة ، لتصحيح الانحرافات ، وتأكيد الاجراءات والقوانين على الطبيعة ، بما تحققه من اهداف

٠٠ أولها وأهمها : اقرار العلاقات الاجتماعية السليمة والانسانية فى الريف ، واذابة الفوارق بين الطبقات ، وتدعيم التحالف الشرعى لقوى الشعب العاملة ..

وحين كشفت أجهزة اللجنة العليا لتصفية بقايا الاقطاع ، عن الحقائق المريرة ، تبين لنا ان الملكيات الكبيرة والاقطاعات الشاسعة ، ليست وحدها مصدر السيطرة والاستغلال .. لكن هناك بعض من الذين ركبوا قمة الفساد والانحراف فى الريف ، وتلاعبوا بالقوانين وهربوا بالأراضى وسرقوا الحقوق ، هم من الذين انطبق عليهم التعريف العام للفلاح .. بل لقد وصل بعض هؤلاء الى مقاعد أعلى سلطة تشريعية فى الدولة ، ودخلوا مجلس الأمة - تحت ستار هذا التعريف العام وفى اطاره - كصفوة مختارة ، لتمثل مصلحة الفلاحين وأقصادهم ، وترفع صوت الفلاح المصرى ، من فوق أعلى منابر التنظيمات النيابية !!

وأكدت الحقائق المرة ، ان بعض الذين يمثلون الفلاحين فى مجلس الأمة ويدافعون باسمهم عن القيم الاشتراكية ؛ هم فى حقيقتهم اعداء الفلاح وانهم هم الذين يغتصبون حق الفلاح ، وانهم هم الذين يقفون ضد كل القيم الاشتراكية والانسانية والروحية ، وانهم طبقة جديدة مستفلة للفلاح نفسه ...

وتبين للجنة العليا لتصفية بقايا الاقطاع مثلاً . ان عائلة واحدة - كانت فى عهد الاقطاع القديم القريب ، وكانت تعمل فى خدمته - قد بلغ ما استحوذت عليه واغتصبته ، أكثر من سبعمائة فدان ... ودخل مدبر هذه الجرائم ومرتكبها ، الى مجلس الأمة مع فئات الفلاحين ، وضمن نسبة المملين القياديين للفلاح فى المجتمع الاشتراكى ، حين تسلل فى اطار من التعريف العام للفلاح ..

وثبت ان عضوا آخر كان يحوز بمفرده ٤٤٢ فداناً وتسعة قراريط وسهمين .. وثالثاً أمكنه أن يحوز ٢٨٢ فداناً وواحداً وعشرين قيراطاً وأربعة أسهم .. الى جانب أربعة غيرهم ، أكدت التحقيقات التى أجرتها الأجهزة المتعددة ، أن صفحاتهم طافحة بالانحرافات والجريمة ، وقلوبهم تملؤها عقيد التعالى وحب السيطرة ، والتطلع الى انطباقية .. واسقطت عنهم العضوية العاملة للاتحاد الاشتراكى بقرار من اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى لأنهم ليسوا أهلاً لا للقيادة الشعبية ولا حتى للعضوية العادية للتنظيم الشعبى فى مجتمعنا الاشتراكى .

ولابد أن أشير هنا بكل اعتزاز وثقة ، الى أن كثيراً من ممثلى الفلاحين فى مجلس الأمة ، وفى غيره من التنظيمات السياسية والشعبية وقياداتها ، كانوا

— وهم دائما — قدوة حسنة ، ومثالا أصيلا للنضال والقيادة في المجتمع الاشتراكي ... ولكن يجب ألا نهمل هذه الظواهر التي قد تبدو في مسيرة نضالنا ، حتى يكون الأساس الذي نقيمه راسخا وقويا يحتمل حركة النضال المستمر ، دون أن نسمح بظهور طبقة أو فئة مستغلة ...

ولقد كان السؤال الذي يتردد بالحاح — بعد تجارب سنوات ما بعد تطبيق الميثاق — وتطرحة القواعد الشعبية في كثير من الندوات والمؤتمرات « هل يظل مفهوم الفلاح في هذا الإطار العام ، ويكون ممثلا للفلاحين ، كل من يمتلك خمسة وعشرين فدانا فأقل ؟ .. ، وهي ملكية تعتبر اليوم من أعلى الملكيات الزراعية في الريف ؟ .. وهل يستطيع أن يمثل القاعدة العريضة من ملايين الفلاحين من هم من كبار الملاك ، ونسبتهم الى الملايين من الفلاحين وصغار المستأجرين قلة قليلة ؟ »

هل نسمح بظهور طبقة جديدة ؟

اتضح لنا إذن ، ظاهرة برزت خلال مرحلة التجربة السابقة ، وبعد تطبيق التعريف العام للفلاح والعامل ... ان دلائل طبقة جديدة مستغلة ، تريد أن تنفذ الى صفوف القيادة والسلطة في المجتمع .

وظاهرة وجود فئة مهما قل عدد أفرادها — ووصولها الى أي مستوى من قيادة نضال الجماهير العمالية ، ضمن تحالف قوى الشعب العاملة ، وتعارض مصالحها وتتصادم ، مع المصلحة الحقيقية للقاعدة العمالية العريضة — أمر له دلالة خطيرة وآثار أخطر .. فهو نذير بأن طبقة جديدة قد تنمو ، وتسعى لتثبيت أقدامها ، في التنظيمات السياسية والشعبية .. وهي تملك من الامكانيات المادية ، والسلطة الادارية والفنية ، ما يمكنها من الوصول الى غايتها .

وظهور فئة مهما قل عددها — في أي مستوى من مستويات القيادة ، باسم الفلاحين وفي مجتمع يسعى لاذابة الفوارق بين الطبقات ، بينما مصلحة هذه الفئة القليلة تتصادم مع المصلحة الحقيقية لجماهير الفلاحين — أمر له دلالة خطيرة ، وآثار أخطر .. وهو يشير الى بوادر طبقة جديدة ، تتحرك وتستخدم كل سبل الاستغلال والنفوذ العائلي والقبلي ، لتحقيق غايتها ..

ولست أعني بذلك ، الدعوة لتخفيض الملكية الزراعية ، للاك الأرض، الى أقل من ٢٥ فدانا .. ذلك أمر يحسده المؤتمر الوطني العام ، لقوى

الشعب العاملة ، عندما انعقد عام ١٩٧٠ ، لبحث وتقييم المرحلة السابقة له ، وما يراه من تعديل فى جوانب التطبيق فى الميثاق الوطنى .

لكننى اضيف الى ذلك - وهذا رأى شخصيا - أننا لو تركنا الباب مفتوحا هكذا ، أمام اصحاب اعلى الملكيات الزراعية - ليمثلوا الملايين من العمال الزراعيين وصغار المستأجرين ، والمتفعين من المنتجين فى الأرض ، وليتصدروا نضال الجماهير من الفلاحين أو يقودوا خطى مستقبلهم - فإن ذلك يعوق ولا شك ، خطى التطور والتقدم ، لمجتمع تحالف قوى الشعب العاملة .. بل انه يشكل خطرا يهدد أملنا الغالى ، فى اذابة الفوارق بين الطبقات .. وقد يتحول هذا الأمل بعد ذلك ، الى شعار أجوف ، نكتفى بترديده .. كلاما بعيدا عن الواقع ..

كذلك ، فلست أعنى من كل ما ذكرت ، أن ادعو الى حرمان القيادات الفنية والادارية الممتازة ، من مراكز السلطة والقيادة فى العمل التنفيلى والادارى أو الفنى والعلمى .. أبدا .. فالعكس هو الصحيح .. والباب لابد أن يزداد اتساعا ، أمام الطاقات المنتجة للخلاقة ، والقيادات المبدعة الواعية ، حتى تأخذ مكانتها اللائقة ، وتقدم لها الحوافز المادية والمعنوية ، بغير ما حدود أو قيود ، الا حدود القانون .. بعيدا عن الاستغلال والانحراف ..

لكننى اضيف - أننا لو تركنا الباب مفتوحا ، أمام اصحاب ممثلى السلطات الادارية والقيادات الفنية العليا ، ممن لهم تطلعات طبقية ، لقيادة نضال الملايين من العمال فى التنظيمات الشعبية والسياسية .. فذلك يعوق بلا شك ، خطى التطور الثورى للمجتمع ، ويشكل خطرا محققا ، على هدف اذابة الفوارق بين الطبقات ..

لا يعينى بعد ذلك ، أن يوضع صاحب الملكية الزراعية العالية تحت أى فئة من فئات الشعب واطارها .. الا أن يكون ممثلا للفلاحين .

ولا يعينى بعد ذلك ، أن يوضع صاحب السلطة الادارية العليا والفنية - ممن لا يرتبطون واقعا ومصيرا ، بالقاعدة العمالية - تحت أى فئة من فئات الشعب ، لكنه لا يكون ممثلا لمصلحة العمال ولا يقود أمهم ونضالهم ، لمجرد أنه استطاع الانتماء الى عضوية نقابة عمالية ..

وفوق ذلك ، فأننى لا ادعو أن يكون ممثل الجماهير العمالية فى التنظيمات القيادية شعبيا وسياسيا - ممن كانوا يوما ما ، ينتمون الى القاعدة العمالية - ويرتدون حتى اليوم البئلة العمالية ، كمظهر من مظاهر التصليل ، والحقيقة أنهم عزلوا أنفسهم عن جماهير العمال ، وعزلتهم الانحرافات والتطلعات الطبقية عن الواقع العمالى الصحيح ..

ذلك يضمن لنا ، عدم السماح لطبقة جديدة مستغلة أن تبرز . لتأخذ في يدها وتملك السلطة الاقتصادية والإدارية الى جانب السلطة الاجتماعية والسياسية والشعبية - في غيبة من الرقابة الشعبية وتوجيه قوى الشعب الاصلية ، وبدون وصاية عليها ، الا وصاية نزواتها وتطلعاتها على نفسها .

لماذا تفرض هذه التساؤلات

نفسها قبل عام ١٩٧٠ ؟

لا يختلف اثنان ، في تحديد الهدف ، الذي من أجله نص الميثاق على ضرورة تمثيل العمال والفلاحين ، بنسبة خمسين في المائة ، في جميع المجالس والتنظيمات الشعبية على مختلف مستوياتها .. ويمكن تلخيص هذا الهدف في كلمات معدودة هي « التمكين للغالبية العظمى من الجماهير ، أن تملك في يدها ، مقاديرها .. وأن تكون لها السلطة في تحديد مسيرتها وخطى نضالها ، داخل اطار التحالف الشرعى لقوى الشعب العاملة في مجتمعنا الاشتراكي الذي نقيمه » .

ولا يختلف اثنان ، في أن تجربة السنوات الماضية ، أكدت أن هناك فئات وعناصر - وان قل عددها - قد انحرفت وحاولت الاستغلال والسيطرة .. وكانت مع الأسف الشديد داخلة ، وما تزال حتى اليوم تنطوي ، في اطار التعريف العام للفلاح والعامل .. بل ان هذه العناصر ذاتها، تمكنت بطريقة أو بأخرى ، من أن تتسلق مستويات التنظيمات السياسية والشعبية، حتى وصل بعضها الى تشكيلات في قمة السلطة الشعبية والسياسية، لا تكون قدوة وقيادة اصيلة ، معبرة عن مصالح جماهير العمال والفلاحين ممن تمثالهم .. ولكن لتستخدم السلطة والنفوذ ، أداة لتحقيق مآربها الشخصية ، ونزواتها الطبقية ، في خط معاكس ومتصادم مع مصلحة الملايين من جماهير الشعب ، وضد أمل المجتمع في تذويب الفوارق بين الطبقات وفي الحفاظ على التحالف الشرعى لقوى الشعب العاملة .

واذن ، فقد وجب علينا - دون تردد - أن نعترف بالحقيقة التي تجسدت مع تجربة سنوات ما بعد الميثاق ، وهي أن التعريف العام ، الذي حدده المؤتمر الوطنى الأول لقوى الشعب العاملة ، لم يستطع أن يحقق الهدف الذى قصده الميثاق ، حينما نص على وجوب تمثيل قاعدة العمال والفلاحين بنسبة خمسين في المائة ، في جميع المجالس والتنظيمات الشعبية والسياسية .

ومنذ قامت الثورة عام ١٩٥٢ .. وعلى امتداد مراحل نضالها القومي، لم يكن سبيلها ولن يكون ، مجرد الاستمساك بالشكل المظهري .. ولا كان اهتمامها ولن يكون ، منصبا على القلب الخارجي ، الذي قد يظهر غير ما يخفى .. لكن الثورة كانت وستظل مستمسكة بالهدف ومضمونه وغايته .. وهدفنا في مضمونه وغايته ، هو ضمان تطوير المجتمع لمصلحة الجماهير من قوى الشعب العاملة ... والعمل الايجابي من اجل تذويب الفوارق بين الطبقات ، بأسلوب سلمي وانساني بعيد عن التصفية الدموية التي لانقبلها .. ثم تدعيم تحالف قوى الشعب العاملة .

وقد يتساءل البعض : ما دامت هذه التساؤلات التي تثيرها القواعد الشعبية فيما بينها ، سوف تفرض نفسها على المؤتمر الوطني لقوى الشعب العاملة عام ١٩٧٠ ، بعد ان جسدت التجربة السابقة .. الا يمكن ان تؤجل ابراز هذه التساؤلات على النطاق العام ، حتى سنة ١٩٧٠ ، او حتى تنتهى مدة مجلس الامة الحالي ، وما يزال امامه دورة سنة كاملة جديدة بخلاف بقية الدورات الحالية .

هذا التساؤل ينتفى .. اذا كنا على ابواب تشكيل اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي .. وهي الجهاز القيادي ، الذي يحمل من الواجبات الاساسية ، ويملك من الاختصاصات والمسئوليات ، ما يجعل له التأثير الايجابي ، والتوجيه الفعال ، في كل الخطى المقبلة للمجتمع .

وليس حديثنا عن اختصاصات ومسئوليات اللجنة المركزية .. فنلك موضوع قائم بذاته .. ولكن يمكن ان نشير اشارة عابرة .. الى ان اللجنة المركزية هي التي ستمهد لانعقاد كل مؤتمرات الاتحاد الاشتراكي القادمة .. وهي التي ستمهد للانتخابات الشعبية والنيابية القادمة سواء بالنسبة للمجالس الشعبية التي ستشكل على مستوى المحافظات واسرارليها الرئيس جمال عبد الناصر في خطابه بيورسعيد يوم عيد النصر .. او بالنسبة لمجلس الامة القادم ، بعد عام وبعض العام .

هكذا تتضح اهمية ابراز هذه القضية اليوم ، بكل جوانبها وظواهرها التي تكشف عنها تجربة الفترة الماضية ، خاصة ونحن مقبلون على تشكيل اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي .

ولذلك ، يتأكد لدينا حتما أن تضم هذه اللجنة العناصر القيادية ... الملتزمة بأهداف المجتمع الاشتراكي .. المؤمنة بتحالف قوى الشعب العاملة .. الملتحمة واقعا ومصيرا بقطاعاتها ومتفاعلة بها ومعها .. المعبرة بصدق عن احساس الجماهير الشعبية ومشاكلها وآمالها .. المناضلة من اجل تذويب الفوارق بين الطبقات .. حتى تقود عملها وتحمل مسئولياتها بجدارة نحو الهدف الذي يتطلع اليه مجتمعنا ، ونحن نقيمه بالحق والعدل .

فئات المثقفين

عبر الميثاق الوطنى عن الإرادة الثورية للشعب : حين قرر اسقاط تحالف الرجعية ورأس المال المستغل ، ليقدم مكانه ، ويتدعم بديلا عنه ، التحالف الشرعى لقوى الشعب العاملة .. وحدد الميثاق هذه القوى الشعبية بفئات الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية .

ولقد تناولت من قبل ، حتمية تمثيل الفلاحين والعمال فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ، بواسطة العناصر الثورية المرتبطة بهذه القواعد، حتى تكون أهلا لقيادة نضال جماهير العمال والفلاحين بأمانة وكفاءة .

ويدور حديثا الآن حول المثقفين فى مجتمعنا الاشتراكى ..

ان مفهوم المثقف عند البعض ، ما يزال ضيقا ومحدودا ، حين يعرفون المثقف بأنه كل من يحمل الدرجات العلمية العالية ، والشهادات الاكاديمية الرفيعة .. وان جهد هؤلاء ينتهى عند هذا الحد .. ونضالهم يقتصر على تخطى مراحل التعليم وحسب .. ويلزم بعد ذلك ، ان يجلس حملة الشهادات العالية الرفيعة ، فى أبراج عالية منعزلة ، وكفاهم جهدا ، ما جمعوا فى أذهانهم من حصيلة الكتب والمراجع .. يتعالون على بقية الناس ، ممن لم يصلوا الى مستوى درجاتهم العلمية .. ولا يعنيه من قريب أو بعيد ، المجتمع الأم .. أو حركته ومشاكله وقضاياها .. فالعالم فى مفهومهم ليس سياسيا .

ومن ناحية أخرى ، فان مفهوم المثقف عند قلة باقية من عهود خلت ، لم يتغير عن المفهوم القديم للمثقف ... وانه الشخص الذى استطاع ان يعبر الحدود والبحار ، ويطوف بالمدن الاوربية والامريكية ويعيش لياليها ، يلتقط من هنا وهناك شيئا من أسلوب المعيشة الاوربية أو عبارات التخاطب الامريكية .

وكثيرون غير هؤلاء وأولئك ، يعتقدون ان المثقف الحقيقى ، كل من تمكن بالجهد الشخصى ، والدراسة الذاتية ، أن يجمع لنفسه وينفسه ، حصيلة من العلم والثقافة تؤهله ان يكون فى عداد المثقفين رغم انه لم يحصل على شهادات جامعية عالية .

والواقع أن مفهوم المثقف فى المجتمع الاشتراكى ، أبعد من ذلك وأكثر عمقا وفعالية .. ان المثقف ليس هو كل من جمع الشهادات العالية أو حمل

الدرجات العلمية أو اكتسب الثقافة العامة الوفيرة وحسب .. كل ذلك لم يكن غاية المجتمع ، التي من أجلها ، قدم كل ما يستطيع بالرضا والحنان ووفر كل ما يمكن توفيره للذين يسعون الى تحصيل الثقافة والعلوم أو نيل الشهادات والدرجات العالية .

ان المثقف في المجتمع الاشتراكي ، هو الذي يستطيع من خلال طاقات المعرفة ، التي تزود بها ومجالات العلوم التي نبغ فيها ، أن ينزل الى جماهير الشعب ، يتلمس مشاكلها وأحاسيسها ، ويتفاعل مع ما يعانيه الشعب من آلام وعقبات .. ثم يبذل كل ما أوتي من ثقافة وعلم ، في خدمة هذا المجتمع ، ووضع الحلول العلمية الصحيحة لهذه المشاكل ..

وفي عصرنا الحالي ، ونحن نريد أن تلحق بصفوف الأمم المتقدمة ، لا يمكننا بغير العلم أن نحقق أمانينا وأهدافنا ، ولن نستطيع أن نحل مشاكلنا أو نطور بلادنا .. فان أي تجربة ليست قائمة على أساس علمي ، تصبح نزعة اعتباطية ، قد تصيب مرة ، ولكنها يقينا ، سوف تتعثر مرات عديدة .

ان زاد العلم ، والحصول على الدرجات العلمية ، أمر لازم و أساسي ، كقاعدة ، ومنطلق ليكون العلم في خدمة المجتمع ، حتى تنفتح أمام الجماهير ، آفاق العمل والنضال الثمر ، ويؤدي المثقف الاصيل دوره وواجبه في المجتمع الاشتراكي ، دون ما تعال أو انعزال ، وبغير دخول في متاهات من الجدل أو المقارنة بما يحدث في بلاد غيرنا بالشرق أو الغرب ..

ومع ذلك ، فقد قام المثقفون في كل من البلاد الاوربية ، بالدور الرئيسي والقيادي ، من أجل تطوير بلادهم وانتشالها من ظلام العصور الوسطى ، وحملوا العبء الاكبر في مراحل التطور التي مرت بها مجتمعاتهم خلال القرنين الماضيين .

واذا كان المثقفون والعلماء في تلك البلاد ، يعملون بهدف خدمة المصلحة الذاتية لاصحاب المؤسسات والشركات والمعامل أولا ، ثم لمصلحة الجماهير بعد ذلك .. فأكرم من ذلك وأسمى ، أن يجند المثقف نفسه وعلمه العالي ، لخدمة المجتمع ، الذي منحه من الحب والتقدير والتكريم كل ما يستطيع ... ونبع المثقف منه ، وما يزال أهله ومواطنوه يعيشون فيه ، تواجههم المشاكل وصور المعاناة .. ذلك دين واجب الاداء على كل من نال حظه من الثقافة وحصل على الشهادات العالية .

وليس شرطا أن يصل كل مثقف الى انتصار علمي عالمي أو اكتشاف جديد .. يكفي أن يؤدي دوره ، ويستخدم علمه أو حصيلته الوفيرة من الثقافة لخدمة المجتمع .. سواء في القرية التي يعيش فيها .. أو في وحدة

الانتاج التى ينتجى اليها .. أو فى جهاز الخدمات الذى يعمل له .. وقد يمتد اشعاع المثقف بعد ذلك ، الى حد التعرف على مشاكل المجتمع فى المحافظة ، ودراستها والتوصل الى حل علمى سليم لها .. وقد يتمكن العالم أو المثقف - وهو يلتحم بالجماهير الشعبية ويتحسس مشاكلها ويدرسها دراسة علمية - أن يصل الى حل لبعض المشاكل التى تواجه المجتمع المصرى كله والعالم العربى ، أو ما هو أوسع منهما على الصعيد الدولى .

ان كل من نال قسطا كافيا من الثقافة والعلم ، وجعل من هذه الحصيلة نقطة انطلاق ، لنضال المثقف فى خدمة المجتمع الصغير أو الكبير والتصدى لحل مشاكله ، هو بحق ، الجدير بأن يكون فى عداد المثقفين ، ضمن قوى الشعب العاملة ، فى مجتمعنا الاشتراكى ، الذى لا يقبل أن تكون فيه طبقة منفردة ومتعالية على غيرها من فئات الشعب .

ومجتمعنا يواجه فى مراحل النمو والتطور ، العديد من المشاكل ، ويتطلع الى آمال عريضة لا يقدر على استكشافها ، وتمهيد الطريق العلمى السليم اليها غير المثقفين الثوريين .

قيامات المثقفين الثوريين

فى اللجنة المركزية

للاتحاد الاشتراكى

أود قبل أن نصل الى تحديد القيادات التى تستطيع أن تمثل المثقفين فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ، أن أتوقف لحظة ، لأشير الى بعض الاحداث ، ذات الدلالة والأهمية فى هذه القضية ..

كانت الزيارة الاولى التى قام بها الرئيس جمال عبد الناصر - بعد قيام الثورة مباشرة - الى جامعة القاهرة .. حين تحدث أول ما تحدث ، الى طلاب العلم وأساتذتهم ، عن حاجة المجتمع الى علمهم وثقافتهم ونضالهم الثورى ، من أجل انتشال بلادنا من الظلام السحيق ، الذى فرض عليها عهدا طويلة ... ويتمثل فى الاستعمار البريطانى والظلم الاجتماعى والتخلف المريع .

وكان أول لقاء يجرى فيه مناقشة وحوار - بعد قيام الثورة مباشرة - بين قيادة الثورة وبين أعضاء هيئات التدريس للجامعات ، حين اجتمع بهم الرئيس عبد الناصر بالاسكندرية وأكد لهم أن الشعب المصرى ، يتطلع الى القيادات العلمية والثقافية ، حتى تعينه على تحرير وطنه وتطوير مجتمعه وحل المشاكل العديدة المتراكمة ، واستكشاف طريق الحياة الكريمة لجماهير

الشعب .. والمجتمع فى كل يوم ، تزداد مطالبه وآماله واحتياجاته ، وتواجهه مشاكل عديدة متباينة ، تحتاج الى دراسة موضوعية ، وحلول علمية مدروسة على الواقع والطبيعة بواسطة القيادات العلمية والثقافية المؤمنة بالمجتمع وأهداف ثورته ، دون تعال او انعزال .

وفى كل عام يلتقى الرئيس بأساتذة الجامعات مع احتفالات اعيادالثورة .. وفى كل عام تقيم الدولة مهرجانا رسميا لعيد العلم ، تكرم فيه العلماء والمثقفين .

وقد قطعت ثورة الشعب المصرى فى مسيرتها الكبرى المتصلة ، ما يقرب من خمسة عشر عاما .. انقضت فى نضال مستمر مع التخلف والفقر والجهل والمرض .. وفى معارك من أجل التنمية والتطور .. وفى جهد مضمّن من أجل تحقيق الكفاية والعدل .. الى جانب الكفاح المتواصل ضد اعداء الشعب فى الداخل والخارج .

وكانت هذه الفترة بسنواتها وأحداثها ، بمعاركها وانتصاراتها ، بأعمالها المشهودة ومنجزاتها ، بجوانب قصورها وأخطائها .. بمثابة اختبار ميدانى ، وتجربة عملية ، أظهرت لنا الكثير من المثقفين الثوريين ، المتزمين بقيم المجتمع وأهدافه .. الذين تفاعلوا مع الشعب وبمشاكل الجماهير .. الذين قدموا الجهد والعرق ، متوجا بأكاليل العلم والثقافة لخدمة الشعب وحل مشاكله ، وفتح أبواب عديدة أمام عمله وإنتاجه دون تعال أو استغلال أو انعزالية .

ان ما أقيم حتى اليوم وماتم انجازه فى مجالات العمل الوطنى .. وماهو فى طريق التنفيذ والتخطيط والدراسة العلمية ، ليس الا نتيجة عمل العاملين وجهد المخلصين، وعلى رأسهم المثقفون الثوريون ، ممن آمنوا بحق الشعب عليهم، ودورهم القيادى فى مجتمع تحالف قوى الشعب العاملة ، فكانوا وما يزالون بحق ، مثالا وقوة للوفاء بالمجتمع ، والولاء له .

لكن البعض من أصحاب الدرجات العلمية ، أو الذين حصلوا العلم لأنفسهم .. لم يخرجوا بعد من قوقعة العزلة .. وحسبوا ان الالتحام بجماهير الشعب وتلمس مشاكله وآلامه ، والتفاعل مع أمانيه وأحلامه ، أمر لا يليق بالمستوى الأكاديمى الرفيع الذى توصلوا اليه .. فعزلوا أنفسهم ، ولم يكن هناك ما يشد انتباههم ، الا الانتفاع الشخصى الجزئى ، نظير العلم والثقافة والشهادات العليا .. وكان هذه الشهادات سلعة تباع للشعب .. وكان ما حصلوا عليه من ثقافة ، هى ملكية خاصة مستغلة ، يفرضون ثمنها لها من سوق العرض والطلب .

وبعض الآخر .. كرمه المجتمع ووضع فى قيادة العمل الفنى والثقافى والعلمى ، فى مرحلة البناء والعمل والنضال الوطنى والتحول الاشتراكى .. لكنه انحرف عن طريق النضال الاصيل .. وتطلع الى الاستفادة الذاتية

والاستغلال ، ليرث طبقة مستغلة سبقت ، من الانتهازيين والنفعيين فى العهد السابقة ، لفظهم المجتمع الاشتراكى ، ويعمل على الخلاص منهم .

ومع أن هذا البعض أو ذاك ، كانوا أعددا قليلة .. إلا أننا لانعتبرهم فى نظرة المجتمع الاشتراكى ، مثقفين .. ولا يمكن أن نسمح لمثل هؤلاء وأولئك أن يقودوا نضال المثقفين الثوريين ، أو يمثلوهم فى اللجنة المركزية .

إنما يجب أن يمثل المثقفين فى هذا الجهاز الهام ، المنبثق من المؤتمر الوطنى لقوى الشعب العاملة - أعلى سلطة سياسية فى الدولة - المثقفون الثوريون ، الذين يؤمنون بمجتمع تحالف قوى الشعب العاملة واقعا ومصيرا .. الذين أثبتت التجربة والممارسة فى الفترة الماضية ، أنهم يناضلون من أجل خدمة المجتمع ، بكل ما أوتوا من علم وحصولا من ثقافة .. الذين يتركون أن العلم وحده ليس غاية ، ولكنه منطلق ، لعمل عامى ونضال جماهيرى ، بغير ما حدود يقود الشعب فى مسيرته ويهديه ، ويفتح له آفاق الرفاهية والكفاية ويقتحم العقبات ، ويبعد الصعاب التى تواجه حركة الجماهير المتجددة .

المثقفون التخصصون ..

بين المجتمع الرأسمالى

والمجتمع الاشتراكى

من فئات المثقفين ، مجموعات المتخصصين ، أصحاب الخبرات والمهارات الفنية والعلمية .. الذين يكرسون كل جهدهم ، لائقان ناحية من نواحي التخصص فى المجالات العملية والفنية المختلفة .

بعض من هؤلاء ، ليست له اهتمامات أخرى ، أكثر من تنفيذ المهمة التى تسند اليه ، فى حدود مهنته وخبرته ، والوصول بعمله الفنى الى درجة الاتقان .

وبعضهم لا يجد من وقته أو طاقته ، ما يوفره إلا لما يسند اليه من عمل ، يحدد له فى هذا التخصص ، الذى يعنيه ويجيده .

أين تقف هذه الفئة من المثقفين الفنيين أصحاب التخصصات والمهارات ، فى المجتمعات الرأسمالية - ومجتمع مصر قبل الثورة منها - وما هو موقعهم فى المجتمع الاشتراكى الذى نقيمه فوق أرضنا ؟ ..

إن المتخصصين فى مهنة أو فن بلاته ، يعملون فى المجتمع الرأسمالى عادة ، لحساب ومصالحه صاحب رأس المال .. يحدد لهم الأجر والمكافأة .. وهو لا يبنى من استخدام هذه الخبرة الفنية ، إلا التوصل الى سبق فى نواحي الانتاج الخاص ، الذى لو باعه ، يدر عليه ربحا طائلا ، يحتكره ما شاء له الاحتكار والربح ..

وبالطبع فإن المثقف صاحب الملكات الفنية - الذى يعتمر جهده وفنه وثقافته ، لتحقيق هدف صاحب رأس المال - يكون له نصيب من فائض هذه الأرباح ، يقل أو يزيد حسب تقدير سيد الانتاج وصاحب رأس المال .
والمجتمع بعد ذلك ، قد يستفيد من هذا الانتاج أو ذاك ، وهو فى أى الحالات ، لا يستفيد الا اذا اشتراه الناس بالثمن الذى يحصله المنتج أو المحتكر .

هكذا تأتى فائدة المجتمع هنا فى الدرجة الثالثة .. بعد أن تتوفر أولا وقبل كل شيء ، مصلحة رأس المال والمنفعة الشخصية لصاحبه .. وبعد أن ينال المثقف الفنى ، ما يجود به صاحب رأس المال ، جزاء ما اعتصره من جهده وفنه وخبرته .

فالخبراء والمثقفون فى المجتمعات الرأسمالية ، هم أدوات فى أيدي رأس المال المستغل ، يوضعون فى المكان الذى يريده لهم صاحب المؤسسة أو الشركة المستغلة وفق المصلحة والهوى

وفى مجتمع مصر قبل الثورة .. كان بعض زواد التخصص وأصحاب المهارات الفنية من المثقفين - رغم قلتهم - يلتحقون فى عمل مع بعض الشركات الاحتكارية الاجنبية ، أو لدى صاحب رأسمال مستغل ، يملك المصانع والمعامل أو شركات التجارة الاحتكارية .. ولم يكن الامر يفرق كثيرا فى مصر قبل الثورة ، عنه فى كل المجتمعات الرأسمالية الاخرى ، الا فى شيء واحد .. وهو ان المصرى المتخصص .. مهما كانت درجة تفوقه وكفاءته ، ومهما اظهر من ولاء لصاحب رأس المال المستغل أو المفاخر ، فانه دائما كان أقل مرتبة وادنى درجة ، من أى أجنبى ولو كان هذا الأجنبى نفاية لأصحاب هذه الخبرة الفنية .

أما المجتمع الاشتراكى الذى نبنيه ، فهو يفتح صدره لجهد كل العاملين ، ويرحب بالطبع بمشاركة هذه الفئة المثقفة الفنية فى الاعمال التنفيذية العديدة .. يضعهم موضع التقدير المادى والمعنوى .. ما داموا يساهمون فى تنفيذ المشروعات ، وعمال الانتاج والخدمات ، على خير وجه دون انحراف أو استغلال أو مناهضة لمسيرة المجتمع .. بل أن مجتمعنا الاشتراكى ، يعتبر مكافأة أصحاب الملكات والخبرات الفنية ، حقا لهم الى جانب الحوافز المعنوية التى يقدمها لكل من يؤدى مهمته على الوجه الاكمل .. والقوانين الاشتراكية التى التزم بها مجتمعنا ، لم تغفل اقرار هذه الحوافز ، للعاملين فى المجالات المختلفة .. الى جانب ما تقرره القرارات الثورية من الحوافز الفردية للكفاءات والخبرات الممتازة ..

ورغم أن هؤلاء لا يشاركون فى العمل السياسى ونضال المجتمع .. فان المجتمع الاشتراكى ، يعتبر كل مواطن يؤدى عمله ويتقن فنه باخلاص وأمانة، شريكا فى تحقيق الهدف بأسلوب أو بآخر .

لكن .. لا يكون المثقف الفنى - البعيد عن مشاكل الجماهير - البعيد عن التفاعل معها والالتحام بها - المتباعد عن نضال قوى الشعب العاملة ، قيادة ثورية مثقفة ، يمكن أن تمثل المثقفين فى اللجنة المركزية أو فى مثلها من التنظيمات السياسية القيادية . فان هذه القيادة السياسية ، وتمثيل فئات المثقفين فى التنظيمات السياسية ، يلزمها أساسا ، أن تنزل الى جماهير الشعب وتلمس مشاكلها ، فهى أقدر على دراستها وهى أقدر على وضع الحلول العلمية السليمة لها .

ويلزم للقيادة السياسية التى تمثل فئات المثقفين فى التنظيمات السياسية، ان تؤمن بأهداف المجتمع وتقود حركة الجماهير وتجاهد نحو أمالها ، وتناضل من أجل اذابة الفوارق بين الطبقات وتدعيم تحالف قوى الشعب العاملة .

أن اللون ان تولد الطبقة

من النقابات المهنية للمثقفين

ما دنا فى مجال الحديث عن المثقفين من اصحاب التخصصات الفنية ، ومكانتهم فى المجتمع الاشتراكي ، فاجد لزاما على ، أن أتحدث ، عن نقابات المثقفين المهنيين فى مصر ، باعتبار أنها تجمعات لأعداد وفيرة من المثقفين ، ومراكز اشعاع فنية وثقافية واجتماعية ..

بدأت النقابات المهنية للمثقفين فى مصر ، منذ عهود ما قبل الثورة ، حين سمحت الدولة بتشكيلها واحدة بعد الأخرى ، لتقوم بدور الدفاع عن حقوق اعضائها ، ضد صور التعسف والتشريد ، التى كان يلقاها أبناء المهنة الواحدة، على يد المهيمنين على الأقدار والثروات ، فى المجتمعات القديمة أو من رؤساء الدواوين الحكومية ، طوال عصور القيادات الحزبية .

وحين قامت الثورة ، كانت هناك الوف القضايا المتراكمة منذ عشرات السنين ، تجسدت فيها حكايات الظلم الصارخ ، والاضطهاد الرهيب ، ضد أبناء هذه الفئات المهنية من المثقفين ... وقيادات النقابات غير عابثة بها ..

ذلك يكشف جانبا واحدا من جوانب التواطؤ المشين « الذى كان بين قيادات هذه النقابات المهنية للمثقفين ، وبين كل من الشركات الاحتكارية وأصحاب رؤوس الأموال المستغلة من جهة ، والقيادات الحزبية المختلفة فى المجتمعات السابقة من جهة أخرى ...

كانت النقابات ، كمراكز ثقل لجماهير الناخبين ، تباع وتشتري فى سوق المساومات الحزبية والانتخابية - وفقا لهوى المسيطرين على كل نقابة ...

هذا بينما كان الآلاف من المثقفين وصفوة الشباب في المجتمع ، يعيشون في ضياع وسط هذه القيادات المتناحرة ..

أصحاب المهنة الواحدة ، قسموهم داخل نقاباتهم ، الى طبقات متباينة في فرص الحياة والرزق ٠٠٠ أعلى طبقة بالطبع وأكثرها استفادة وارتفاعا ، هي القيادة المحترفة ... أما أصحاب الشهادات الجامعية العالية من الشباب ، فليس لهم حق الوصول الى مستوى هذه الطبقة ، قبل انقضاء السنوات الطويلة ، حتى يسمح لهم بالدخول عبر الأبواب الموصدة ٠٠ هذا اذا تمكنوا أن ينفذوا خلالها ..

وأصحاب الشهادات المتوسطة من الفنيين في نفس المهنة ، لم يكن لهم في كثير من الأحيان حق العضوية العاملة ، ولا حتى حق حمل اللقب ، الذي تملك قيادة النقابة وحدها حق منحه أو سلبه . ويبقى حامل الشهادة المتوسطة مهما كانت كفاءته الفنية في المهنة ، منتسبا الى نقابته ، ثم لا يعد بعد ذلك مؤهلا في نظر أبناء مهنته ، للوصول الى الطبقات الاعلى درجة ..

والقيادات الفنية المحترفة والمستقلة للنقابات المهنية ، كانت تفتح المكاتب العديدة والفروع ، في البلاد المختلفة ، تحمل اسمها فقط ، بينما يعمل فيها الشباب ، حملة الشهادات الجامعية والمتوسطة ٠٠٠ وتدر هذه المكاتب الأموال الطائلة لحساب صاحب الاسم الكبير ، بينما الشباب الجامعي والمتوسط ، عليه أن يكتفى بشرف العمل في مكتب صاحب السيادة والقيادة ، لعله يتعلم في مكتبه كيف يقف على قدميه في المهنة !!

ومن المفارقات المخزية ، أن أكثر أعضاء النقابات المهنية ، حصولا على الامتيازات الشخصية ، كانوا من الذين يتولون المراكز القيادية في النقابة ... وأكثر السلفيات النقدية ، المقدمة من أموال النقابة ، كانت معطاة الى نفس هذه القيادات ...

ولقد ظلت النقابات المهنية ، بتشكيلاتها الطبقية ، وصور الاقطاع المهني بين أعضائها ، قائمة لا تتغير حتى بعد قيام الثورة بسنوات عديدة ، وبعد وضوح الطريق الاشتراكي ، الذي ينبذ الطبقية والاقطاع والاستغلال بكل صورته .

وكثيرون من القيادات المهنية الطبقية ، استطاعوا بطرق عديدة ، أن يحصلوا على مغامير كثيرة ، بعد قيام الثورة ، بل وفي سنوات التحول الاشتراكي ، حتى يوم ليس ببعيد ..

فهل يعقل أن تتمكن مثل هذه النقابات ، بتشكيلاتها القديمة ، وقوانينها الطبقية ومفاهيم قياداتها المستغلة ، أن تساهم في اذابة الفوارق بين الطبقات في المجتمع الكبير .. وهي نفسها تقيم وتثبت الطبقية بين أبناء المهنة الواحدة من أعضائها ؟ ..

لكنى أقول من ناحية أخرى .. أن كثيرا من المثقفين الثوريين ، فى هذه النقابات المهنية ، ناضلوا ويناضلون بإيمان واصرار ، ضد هذه الطبقية فى المهنة الواحدة ، واستطاعوا أن ينتصروا لنقاباتهم ، ولزملائهم ، وأن يغيروا من وجه هذه التشكيلات البالية ، ومن مفهوم النقابة المهنية فى المجتمع الاشتراكى ، حتى تكون نقاباتهم ، تنظيما سليما ، يعبر عن أصحاب المهنة الواحدة ... تحمى حقوقهم ، وتعمل على إزالة كل صور التباعد بين أعضائها ، وتساهم ايجابيا فى تحقيق أهداف المجتمع الاشتراكى ، وترفع من مستوى المهنة ، وكفاءة العاملين فيها ، وتؤكد تحالف قوى الشعب العاملة وتناضل من أجل اذابة الفوارق بين الطبقات ... وهؤلاء المثقفون المناضلون ، هم طليعة فى صفوف المثقفين الثوريين ..

ان الصورة اليوم - فى كثير من النقابات المهنية للمثقفين - تختلف تماما عن الصورة القديمة ، بل وعن صورة الأمس القريب .. رغم أنها لم تستكمل بعد اطارها الثورى الكامل ... الذى سوف تحققه القيادات المثقفة الثورية ان عاجلا أو آجلا ...

الواقع المصرى بين المثقفين الثوريين

وأصحاب القوالب والنظريات المثقولة

من المثقفين طائفة ، توصلت بالجهد والمثابرة والتحصيل ، الى حمل الشهادات الجامعية والعالية ... وحباها المجتمع المصرى برعايته ، فأوفدها فى البعثات الخارجية .. حتى تقف على مدى ما وصل اليه غيرنا من مستوى حضارى فى هذا الميدان أو ذاك ، وليدرسوا الوسائل التى مكنت الشعوب المتقدمة ، أن تحرز درجات التقدم ، وليعودوا بعد ذلك الى وطنهم ، وقد تزودوا بخبرة جديدة وثقافة عصرية عالية ، ليعملوا فى خدمة بلادهم وتطويرها الى الأفضل ، نحو أملها وخيرها ..

وفى عصور السيطرة الاستعمارية ، كانت نظم التعليم عندنا ، توضع وترسم لها الاساليب والاهداف ، بواسطة أدوات الاستعمار .. وهؤلاء لا يقبلون بالطبع ، أن تقوم فى مصر وعلى يد أبناء مصر ، نهضة وطنية أصيلة ، الا أن تكون ظواهر وظلالا لنهضة مستوردة من بلادهم هم .. ولا يرضون بالطبع أن تكون مصر ذات ثقافة وطنية بمعناها العميق والواسع - لا تغلق على نفسها الأبواب ، ولكنها تطل على كل الثقافات ، وتتأثر بها وتتوثر فيها ، وتحفظ فى الوقت نفسه باصالتها وطابعها ، المستمد من الواقع المصرى والعربى ومن التراث المصرى .

واستطاع الكثيرون من شبابنا في الرعيل الأول ، ان يقاوموا التيسار الاستعماري ، الذي أراد محو الشخصية المصرية من كل لون من ألوان الحضارة والثقافة ... وجاهد هؤلاء المصريون لتأكيد الشخصية المصرية ، وعملوا على تطوير الحياة ما استطاعوا الى ذلك من سبيل ، رغم كل العقبات التي وضعت في طريقهم ..

انهم آمنوا أن التطور المصري في كل ميادين الحياة ، ينبع أولا وأخيرا من هذه الأرض الطيبة أصيلا ، وليس مستوردا بنصه وقوالبه ومضمونه ، انما ينمو التطور ، على أساس من أروفتنا وتاريخنا وعقائدنا الروحية وطبيعة شعبنا ...

والبعض ممن سافروا الى الغرب أو الشرق ، عانوا يحملون النظريات والآراء في مختلف فروع العلم والمعرفة والفلسفة ، ويريدون أن يطبقوا هنا في مصر ، وأن ينطبق عليهم ، ما رأوه مطبقا في البلاد التي قضوا فيها بعثاتهم .. وتحضرني هنا كلمة مما قاله الرئيس جمال عبد الناصر ، للشباب من الدارسين والعائدين خلال المؤتمر الأول للمبعوثين في شهر أغسطس الماضي ، « لسنا انجلترا ولا نحن روسيا أو تشيكوسلوفاكيا . ومصر . ليست ألمانيا أو أمريكا .. أن بلادنا هي مصر .. وشعبها هو أهلنا .. وريفنا ما يزال هو الريف المصري الذي يحتاج الى كل جهد ونضال ، وخاصة نضال المثقفين الثوريين الذين أخذوا الفرصة ، ولم ينل مثل هذه الفرصة الملايين من أبناء وطنهم ... ان لنا تقاليدنا وظروفنا وتاريخنا وقوميتنا وعقائدنا السماوية التي نستمسك ونعتز بها ... ان التطور المنشود يتحقق حينما تعودون الى وطنكم الأم ، وتنزلون الى قواعده وتلتحمون بالجماهير ، لتعرفوا على اموره واحواله ، وتتفاعلوا معه ، وتجلبوا الحلول السليمة لحل مشاكله بما أوتيتم من قدرة ومعرفة .. ونحن لا نقل نظما ولا نطبق نظريات الآخرين ، فان كل مجتمع يختلف عن غيره ولا بد أن تنبع حضارته من ضميره ... »

ومع ذلك ، فما يزال في مجتمعنا البعض من المثقفين والجامعيين - وان كانوا قلة - حفظوا الكتب والأبحاث الأجنبية واستوعبوا صفحاتها ، فتملكت على قلوبهم وفكرهم لدرجة التشبع ... هؤلاء يحسبون أن مهمتهم في الحياة ورسالاتهم كقيادات مثقفة ، تقتصر على ترديد ما استوعبوه من الكتب المطبوعة ، والأبحاث والنظريات في الفلسفة والعلوم الأجنبية وحسب ..

ولو كانت غاية المجتمع ، هي تجميع وترديد ما في الكتب الأجنبية ، لاستعاض المجتمع عن ارسال البعثات ، باستيراد الكتب والمجلدات ، وذلك يحدث بالفعل ... لا فرق اذن بين محاضرات وآراء مكتوبة في الكتب ، ومحاضرات وآراء يرددوها هؤلاء مسموعة - كما هي في صفحات المجلدات الأجنبية .

البعض يظن أن ما حدث في الشرق ويحدث فيه ، مما تعلمه وشاهده
وانبهر به ، يلزم أن يحدث هنا بنفس الأسلوب والقالب والمضمون .

والبعض يحسب أن ما حدث في الغرب ويحدث فيه ، مما تعلمه وشاهده
وانبهر به ، يلزم أن يحدث هنا بنفس الأسلوب والقالب والمضمون .

أولئك ليسوا - في المجتمع الاشتراكي - أكثر من حامل نظريات ، وحفاظ
كتب ، يرتلون كما حفظوها وحسب .. لكن ليس لهم دور خلاق في المجتمع
الاشتراكي ونضاله ، واستكشاف طريق الحياة أمام الجماهير .

وبديهي أن مثل هؤلاء ، لا يمكن أن يمثلوا المثقفين الثوريين ، في التنظيمات
القيادية السياسية وعلى رأسها اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي .

لقد استطاع الكثيرون ، أن يحققوا أمل أمتهم ، وهم في مصر اليوم
يؤلفون قاعدة عريضة وطاقات مبدعة ، ينتشرون في كل المجالات النظرية
والعلمية ، ويستحقون عن جدارة أن يكونوا في مقدمة المثقفين الثوريين ، وهم
اهل لتمثيل المثقفين في كل مستويات التنظيمات السياسية والفكرية والثقافية
في المجتمع الاشتراكي ، القائم على تحالف قوى الشعب العاملة ، المناضل من أجل
اهدافه العليا ومثله الانسانية ..

رسالة الادب والفن

في مجتمعنا الاشتراكي

مرت على بلادنا ، عصور متتالية ، كانت الآداب والفنون الشائعة والمناعة
فيها ، تصور - في أغلبها - القيم الرأسمالية ، والأساطير المضللة ، وتخدم
الأهداف الاستغلالية .. فإذا ما كشف أحد الأدباء مرة - ولو بطريق غير
مباشر - عن موطن من مواطن الاستغلال ، وإذا لقي فنان بصيصا من النور
على حقوق الجماهير المنهوبة ، فإنه لا يلقى الا التشريد والعنت والضياع ..

كانت معظم القصص ، وقصائد الشعر ، والمؤلفات الأدبية ، تعدد - في
تفاق ظاهر - مآثر السلطان وعدله .. وتمجد - في زيف - صاحب الجاه
وحكمته وجوده ... وتنضح بالسموم والتحقير « للرعية والدهماء من عامة
الشعب » وذلك أساسا لكي تروج بضاعة الأدب والفن في هذه العهود ، ويلقى
أصحابها الرضا ، وينالوا الجزاء السخي .. كانت أغلب الآداب والفنون - ولا
اقول كلها - تحاول تثبيت القيم الطبقية ، وكادت أن تقدسها ... فتخص
السادة بميزات تكاد تصل بهم الى حد أصحاب المعجزات ... ثم هي تخفض
من قدر الناس وتستخف بقيمتهم وكرامتهم .

وبلغ الأمر أن فرض على الأدباء والفنانين ، فى عهود السيطرة والاقطاع والملكية الفاسدة ، أن يشيلوا فى آدابهم وفنونهم ، بمن خانوا مصر واوصلوها الى الخراب ، وعاثوا فى مقدراتها بالفساد والهوى ... ورفض البعض من الوطنيين ... فقالوا عنابهم ... ورضى البعض ، مع الأسف الشديد ، أن يزودوا التاريخ المصرى ويطمسوا حقائقه ، كما أمل عليهم ذلك ، الحكام وادوات الاستعمار ، مغفلين فى ادبهم وفنهم ومؤلفاتهم ، نضال الشعب المصرى ضد الغزاة والدخلاء والمستغلين ..

وبعد قيام الثورة ضد كل قوى السيطرة ... انطلقت الأقلام الحرة ، وكانت حبيسة مختنقة ، لتعبر بصدق عن آمال الشعب الثائر وآلامه ... وتصور ألوان الفن ، مشاكل المجتمع وأحاسيسه فى عمق وحيوية دافقة ، بعيدة عن الملق والرياء والزيف ، وبدأت تروى أساطير الأولين من أذهان الناس ..

كذلك انطلق الفن الاصيل المعبر ، يردد أناشيده الوطنية ، ويحيى انتصار الحرية على يد الانسان المصرى ، ويزكى فى قلوب أبناء الشعب ، روح الحماس ، ويؤكد ثقته بأنفسهم وبقوميتهم وانسانيتهم .

وعبرت الصورة الفنية ، والرسم التعبيرى ، والقصة المصرية ، والزجل الاصيل ، والمسرحية النابعة من الواقع الحى ، عن مشاعر المجتمع وامانيه ، وحركته الثورية ؛ وصورت آلامه وساهمت فى حل مشاكله .. وأعطته قوة دفع هائلة فى معركة السلاح ضد الغزاة ، الى جانب معارك النضال المستمرة ، التى مر بها مجتمعنا منذ قيام ثورته .. وهذه الألوان من الآداب والفنون ، ماتزال تؤدى رسالتها القيادية الثورية فى المجتمع الاشتراكى ..

الا ان فئة قليلة من الأدباء والفنانين ، ما زالت متعلقة بالقول ((الأدب للادب ، والفن للفن)) سواء جاء معبرا عن قيم اشتراكية او عن أهداف استغلالية .. سواء كان عن واقع القرية المصرية أو عن ليالى فينيسيا ، أو عن الحياة فى كوكب المريخ ودنيا العفاريت ، حسبما ينساق الأدب أو الفن !!

هؤلاء المثقفون من بين الأدباء والفنانين ، يناقضون الحقيقة النامفة ((ان الفنان والأديب ، مرآة صافية ، تعكس نبض الحياة من حولها ، وتنقل روعة الواقع ... وهى فى بعض الأحيان ، تعطيك صورة وان بدت من الخيال ، الا ان الفنان أو الأديب يكشف بها عن مواقع الألم ، أو آفاق المنى فى نفسه وفى مجتمعه وأسرته البشرية ..

ان الأدب والفن فى المجتمع ، من امضى الأسلحة ، التى تعين الشعوب على تدعيم قيمها ومثلها العليا ، وتضيء الطريق لحياتها .

اما الادب للادب والفن للفن بالنسبة لمجتمعنا ، فمعناها ان الأديب أو الفنان ، لا يحس بما حوله من حركة ونضال ، وما يواجهه مجتمعه من مشاكل

وتيارات وما يحتاجه من قيادات فى كل الميادين .

ومجتمعنا يواجه ألوانا عديدة من التيارات المعادية ، والمحاولات اليائسة ، والدعايات المحمومة .. والأديب أو الفنان قدوة وقيادة فى المجتمع .. كل منهما يصور الشاعر والانفعالات ويعطى للشعب نفس الاهتمام والتقدير، الذى يلقاه من الجماهير ومن المجتمع ...

لكن الذين يتعالون وينعزلون عن مجتمعاتهم وعن وجدان الناس والالتحام بهم والتفاعل معهم ، فان أدبهم أو فنهم فى نظرة المجتمع الاشتراكي، ليس الا لونا من التجارة بالأدب والفن ، ولا شيء غير ذلك ..

ان المثقفين من الأدباء والفنانين ، أوتوا من الملكات والمواهب ، ما يستطيعون بها أن يقودوا حركة الجماهير ، وأن يضيئوا لها نورا أمام خطاها وأن يشاركوا فى تدعيم القيم الانسانية والمبادئ الأساسية للمجتمع الاشتراكي ، الذى يضع هؤلاء موضع التقدير ويعتبرهم قيادات مثقفة ثورية وروادا فى نضال الشعب وتحقيق أهدافه .. وهم أهل لتمثيل المثقفين الثوريين فى الأجهزة السياسية والشعبية ، التى تلتزم ايماناً ، بتحالف قوى الشعب العاملة ، وتأخذ على عاتقها نضالا ، أمل اذابة الفوارق بين الطبقات ، والتمكين للقيم العادلة والمثل العليا فى مجتمعنا الاشتراكي ..

من الفلاحين .. قيادات ثورية مثقفة

ليس حتماً ان يكون المثقف - كما سبق أن ذكرت فى معرض الحديث عن المثقفين فى المجتمع الاشتراكي - هو كل من حصل على شهادة جامعية ودرجة أكاديمية عالية ، أو درس بنفسه النظريات الفلسفية ، وتعمق فى ألوان العلوم المختلفة .

واضيف هنا ، ان هناك الكثيرين ممن لم ينالوا درجات علمية ، ولم يحصلوا على قدر عال من الثقافة المدرسية ، يعتبرون فى عداد المثقفين والقيادات الثورية فى المجتمع الاشتراكي .

والمثقف فى كلمة عامة ، هو كل من أوتى من المعرفة الذاتية ما يمكنه من دراسة مجتمعه المحيط به دراسة واعية ، والالام بأحواله وظروفه ، وتلمس مشاكله ، فيكرس جهده وما أوتى من خبرة ومعرفة ، لخدمة هذا المجتمع ، والمساهمة فى تطويره ، ودفع خطى تقدمه نحو أهدافه .

والفلاح المصرى بالذات - رغم انه لم يحصل على شهادات فى علوم الزراعة الرى أو تربية الحيوان مثلا .. إلا أنه استطاع أن يلم الماما عميقا

بالمعرفة والخبرة الكافية عن شئون الزراعة والرى وتربية الحيوان والمجتمع الريفى .

وقد أثبت الفلاح المصرى على امتداد تاريخ طويل أن كفاءته النادرة المزودة بالخبرات المكتسبة من التجربة . وصلت الى حد استغلال الأرض على مستوى متقدم ، وتوصل بالزراعة المصرية الى حلول صحيحة ، لاعقد مشاكلها ، وفى مقدمتها الرى والصرف .

ومن الفلاحين ، من سعى للحصول على قدر من الثقافة العامة المحدودة ، أضافها الى خبرته الاصلية ، ومعرفته بضمير المجتمع الريفى الذى يعيش فيه ، وبذل من الجهد والاخلاص ، حتى أمكنه أن يزيد فى الانتاج ، وأن يمنع الاستغلال وأن يساهم فى اقرار عدالة التوزيع ، بل وأن يساعد على تطوير المجتمع ، والبيئة التى يعيش فيها .

بينما عمل بعض المثقفين من حملة الشهادات العليا والثقافات المختلفة فى الريف فترات طويلة ، فلم يتمكنوا من خدمة المجتمع الريفى ، ولم يكونوا أكثر من موظفين فى المكاتب ، يمارسون السلطة وعقدة التعالى .. هذا فى الوقت الذى استطاعت القيادات الريفية المخلصة - التى لا تحمل الشهادات العليا او المتوسطة - أن تحل كثيرا من المشاكل ذاتيا ، بعد دراستها دراسة علمية واقعية ...

والامثلة العديدة من هذه الحلول الذاتية ، تنتشر فى كل المحافظات ومعظم المراكز والقرى ، تؤكد أن من بين الفلاحين ، قيادات ثورية ، استطاعت أن تؤدى لمجتمعاتها ، خدمات فى نواحي الحياة المختلفة ، لم تستطع الاجهزة التنفيذية بامكانياتها وسلطانها أن تحققها على مر السنين .. وهذه الاجهزة تضم أعدادا كثيرة من حملة الشهادات العليا من الموظفين .. وكنت فى متابعتى لمشروعات الحلول الذاتية - التى أشرفت عليها قيادات من الفلاحين ، وحمست الجماهير لتنفيذها - ألس تقديرى واقعيا للموقف والمشكلة .. وأجد خطة محددة ، وضعت على أساس الامكانيات المحدودة وفى توقيت معين ، وأشاهد أسلوبا ثوريا فى حماس الجماهير واقناعهم وتوعيتهم بالمصلحة .. الأمر الذى وفر عشرات الالوف من الجنيهات ، وقضى على مشاكل كانت مستعصية ، وزاد من ثقة الجماهير فى قدرتها على قيادة نفسها وتطوير مجتمعا .

ان طرقا عبت .. وقرى أعيد بناؤها من جديد .. ومستنقعات ردمت .. وترعا طهرت .. وتجارب لزيادة الانتاج الزراعى وتنظيمه نجحت .. ومؤسسات للخدمات أقيمت ، ومشروعات للأسر المنتجة انتشرت .. وبرامج للإدخارات ثمراتها .. ودعوات للحد من الاستهلاك جاءت بنتائج مرضية .. كل ذلك

وغيره الكثير ، تم ويتم على يد قيادات ثورية من الفلاحين المثقفين ليسوا من حملة الشهادات ولا ممن حصلوا العلوم ودرسوا في الجامعات .

استطاعت هذه القيادات ان تساهم ايجابيا في تطوير البيئة وخدمة الجماهير وحل مشاكلها ، وهى تقود حركة النضال الشعبى فى القرية ، وتوضح الرؤية امام أبناء الريف عن ظروف المجتمع وأحواله وآماله ..

ولست أنسى ، جهد هذه القيادات الثورية من الفلاحين ، فى معركة مقاومة دودة القطن عام ١٩٦٦ .. فلولا يقظة هؤلاء الفلاحين ووعيتهم واخلاصهم وما بذلوا من جهد طواعية ، لكانت خسائرنا فى القطن فادحة .

هذه القيادات الثورية من الفلاحين ، يعتبرهم المجتمع الاشتراكى من بين المثقفين الثوريين ، بغير شك ، فهم افضل وانفع للمجتمع الاشتراكى وأهدافه ، من بعض المثقفين حملة الشهادات والدرجات العلمية الذين يقفون من نضال مجتمعهم ومشاكله ، موقف المتفرجين .

بين العمال قيادات ثورية مثقفة

اذا كان العمال هم عماد الانتاج وروحه - وعلى قدر جهدهم ووعيتهم ومعرفتهم بدورهم فى المجتمع الاشتراكى لتحقيق أهداف الانتاج - فان كثيرا من القيادات العمالية ، استطاعوا ان يتخطوا آفاق العمل والانتاج المقررة لهم ، واندفعوا فى اخلاص وايمان يستريذون من خبرتهم ، ويحققون لأوسساتهم نجاحا باهرا ، بنافع الوطنية دون ما طمع فى جزاء أو مكافأة .

وكم من عامل لا يحمل شهادة فى الهندسة والميكانيكا أو فن الآلات ، أمكنه بالمثابرة والخبرة والدافع الوطنى ، ان يدخل تطورا على الآلة التى يعمل عليها .. وحقق بذلك وفرا فى الخامات المستخدمة ، أو قلل من مصروفات الانتاج ، أو اقتصد فى الوقود والطاقة المستخدمة ، أو زاد من حصيللة الانتاج ..

أكثر من ذلك .. ان بعض المصانع كادت أن تتوقف ، لعدم وجود قطع للغيار ، كان لابد أن تستورد من الخارج بالعملة الصعبة .. وقد عكف بعض العمال من أصحاب الخبرة الماهرة والاخلاص الثورى ، على تدبير وصنع بدائل لقطع الغيار من الخامات المصرية ، لانتقل عن الأجزاء المستوردة فى جودتها واتقانها ..

وأحد المصانع ، قضى سنوات ، يستخلم أطوالا محددة من الأقمشة ، لترسل الى العامل .. ولم يثر ذلك انتباه أحد من المهندسين وحملة الشهادات،

لكن عاملا قياديا ، أدرك أن العامل ، لا تستخدم الا ثلث هذه الأطوال ٠٠٠ ويمكن توفير الثلثين .. وبعملية حسابية بسيطة ، أمكن أن يوفر المصنع أكثر من عشرة آلاف جنيه سنويا .

وحين عكف العامل على دراسة هذا الأمر ، لم يكن طامعا في مكافأة أو زيادة في الأجر . ولكنه كان حريصا على إنتاج مصنعه ، يريد أن يوفر له كل سبل النجاح .

ان مثل هذا العامل، يعتبر في نظر المجتمع الاشتراكي ، قيادة ثورية مثقفة في مجاله ، الذي يخدم عن طريقه العاملين في مصنعه ، ويخدم المجتمع عن طريق زيادة الإنتاج .

وينفس هذا الاحساس بالمسئولية الوطنية تجاه المجتمع ، يسعى الكثيرون من العمال ، للالتحاق بمعاهد التدريب المهني والسياسي في غير اوقات عملهم ، حتى يستزيدوا خبرة وعلما وفنا في تخصصهم ، وحتى يحيطوا بظروف مجتمعهم ومبادئه وأهدافه ويتعمقوا في فهمها ، ويتصدوا لكل من ينحرف عن المبادئ الاشتراكية السليمة والقيم العليا للمجتمع .

وحين تنتهي دراسة هؤلاء العمال ، تتضاعف ثقتهم بأنفسهم ، ويقومون بدور قيادي في الوحدة الانتاجية، التي يعملون فيها، وفي البيئة التي يعيشون معها .. لقد قام ويقوم الكثير من قيادات العمال في وحدات الإنتاج والخدمات، بنشر الوعي الانتاجي ، يستقطبون العناصر الصالحة ، ويدعونها بالانضام الى عدم الاهمال أو التأخير والتغيب .. بل يضعون لأنفسهم برامج محددة لزيادة الإنتاج بنسب محددة في مدى وقت معين .. وبالحماس والاحساس بالمسئولية ، أمكن للكثيرين منهم أن يتخطوا حتى هذه الأرقام .

وكثيرون من العمال - في اوقات فراغهم - نظموا أنفسهم ، لبحث العوادم الملقاة في مصانعهم .. وبالفكر والوعي والاحساس بالمسئولية ، أمكنهم أن يحولوا هذه العوادم الى منتجات ، تدر على المصنع دخلا كبيرا ..

مثل هؤلاء هم قيادات ثورية مثقفة .. والمجتمع الاشتراكي الذي نبنيه في حاجة الى ثورتهم وتغانيهم واخلاصهم ، وهو أحوج الى مثل هؤلاء من حاجته الى أحد المثقفين من حملة الشهادات العليا ، الذي لا أمل له الا في وظيفة يجلس بها على مكتب وثير وله سلطات ونفوذ ، ولا يلتحم بجماهير العاملين أو يزيد من وعيهم وينظم جهودهم ويضاعف من إنتاجهم أو يحل مشاكلهم ويطور من حياتهم .

هؤلاء يقفون من نضال المجتمع واحتياجاته ، موقفا سلبيا وكان المجتمع لا يعنيهم في قليل أو كثير .. والمجتمع بدوره لا يضعهم في عداد المثقفين

الثوريين ولا يقبل أن يمثلوا القيادات الثورية المثقفة ... في الوقت الذي يسعد بوضع العامل المنتج ، المخلص ، الثوري ، في مكانة القيادات الثورية المثقفة الواعية ، المؤمنة بأهداف المجتمع ومبادئه ، المناضلة مع حركة الجماهير العاملة ..

تمثيل فئات المثقفين الثوريين في اللجنة المركزية

عرضت لكل فئة ، من جماعات المثقفين ، المتباينة في مستوياتها ، واتجاهاتها ، وطبيعتها ، وميادين نشاطها .. حتى تتضح أهمية الدور الذي يضطلع به المثقفون ، في الحياة العامة للمجتمع الاشتراكي ، من أجل تطويره وخدمته ..

ولا شك أن هذا الدور الطبيعي ، تزداد أهميته وخطورته ، بالنسبة للقيادات المثقفة ، التي ستحمل مسئولية تمثيل فئات المثقفين في التنظيمات السياسية ، والأجهزة الشعبية .. فهنا ، لا تنحصر مسئولية المثقف ، عند مجرد التعبير عن سلوك فردي ، أو نضال شخصي وحسب .. إنما يكون ممثل المثقفين - فوق ذلك - بمثابة طاقة ثورية ، تعبر عن آمال الملايين ، ودليل قيادي ، يستكشف طريق الحياة أمام خطواتها ، ويتعمق في مشاكل الجماهير بكل فئاتها ، ويسعى لوضع الحلول العلمية الصحيحة والواقعية لها ..

ولذلك ، فإن ممثلي فئات المثقفين ، في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي - وهي أحد المستويات الهامة في التنظيمات السياسية العليا - يلزم أن يكونوا أولا : من بين المثقفين الثوريين .. وأن يكونوا ثانيا من بين هذه المجموعات المتباينة في اتجاهاتها ومستوياتها ، وطبيعتها ، وميادين نشاطها ..

فلا يكون أهلا لتمثيل المثقفين في اللجنة المركزية ، سوى المثقف الثوري ، الذي يؤمن - عقيدة ونضالا - أن ثقافته أو تخصصه الفني .. وأن علمه .. أو ملكاته الأدبية ومواهبه الفنية ، هي - قبل أي شيء آخر - أدوات النصر الثوري ، لنضال الجماهير .. وهي سلاح لخدمة المجتمع ومصالحته .. وهي حماية للتحويل الاشتراكي ودرعه .. وهي ذخيرة تعين قوى الشعب العاملة أن ترتفع بالبناء الذي تقيمه فوق أرضها بالحق والعدل .

فليس من المنطق ولا هو مقبول ، في مرحلة نضالنا الحالية ، أن تكون الثقافة للثقافة أو الفن للفن ، وأن يكون الأدب للأدب ، أو العلم للعلم .. قبل

أن تحقق القيادات الثقافية - في جميع مجالاتها - رسالتها الأولى والاسمى، لخدمة المجتمع الذى تعيش فيه .. والمجتمع فوق ذلك ، فى أشد الحاجة الى كل امكانياتها ، وعقلها وطاقاتها ، وملكاتهما .. والا فانها تكون المراهقة الفكرية، ويكون المثقف مجرد حامل للاسفار والاساطير ، لاتسمع آذانه هدير الجماهير ، ولا يحس بتيار الثورة المتدفق من حوله ومن أمامه .

وأستطيع القول هنا ، أن اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي المصري ، سوف تجمع فى عضويتها :

* المثقف الثورى .. من الجامعيين .. الذى يعيش واقع مجتمعه ، ويعمل من أجل تطويره ، ويستخدم ثقافته وعلمه ، لخدمة الجماهير ، وتطوير المجتمع ... كل المجتمع .

* المثقف الثورى : من بين المتخصصين الفنيين .. الذى يلتحم بالجماهير وبحياتهم اليومية ، وتساهم مهارته الفنية ، فى تطوير الانتاج ، وفتح آفاق جديدة أمام حياة الجماهير وأملهم ..

* المثقف الثورى .. من بين الباحثين والعلماء .. الذى يسمى جاهداً، لمعرفة مشاكل الجماهير وآلامهم ، ويضع الحلول العلمية لها ، ويحسّل ضعفها قوة ، وآلامها أملاً ، ينتقل بها الى درجة من الحياة أفضل .

* المثقف الثورى .. من بين الادباء .. الذى يكرس موهبته الخلاقة ، لابرار القيم الحقيقية للمجتمع المصري، وتأكيد المثل العليا لطريقه الاشتراكي، وتدعيم العلاقات الاجتماعية السليمة والأصيلة ، بين فئات الشعب وقواعده ..

* المثقف الثورى : .. من الفنانين .. الذى يعطى من ملكاته ، انعكاساً صادقاً ومبدعاً ، لمشاعر الجماهير وأحاسيسها ، ويرسم لها طريق الأمل وانضال ، بكل ما منحه العناية الالهية من مقدرة وكفاءة .

* المثقف الثورى : .. من بين العمال والفلاحين المثقفين .. الملزمين بأهداف المجتمع وطريقه ..

سوف تجمع اللجنة المركزية ، عناصر ثورية ، من قوى الشعب العاملة المثقفة القادرة على القيادة ، القادرة على توضيح الرؤية أمام الجماهير بثقافتها وتخصصاتها ، بعلمها وأدبها ، بفنها وتجاربها الواقعية ، وخبرتها الأصيلة .. بالتحامها وتفاعلها مع القواعد الشعبية .. باعطاء القدوة والمثل، فى النضال من أجل اذابة الفوارق بين الطبقات ، واقامة مجتمع السكفاية والعدل ، مجتمع تسود فيه العلاقات الانسانية والاجتماعية السليمة .. مجتمع ترفرف عليه الرفاهية .

الأسمالية الوطنية

السؤال الذى يعتبر قاسما مشتركا ، فى كل الندوات التى سعت فيها بقاء القواعد الشعبية ، أو عقيدتها مع المواطنين .. بل وفى مناقشات الدارسين بالمعاهد الاشتراكية على اختلاف مستوياتها .. كان يدور حول ((الراسمالية الوطنية)) .. موقفها ، ومكانتها فى المجتمع الاشتراكي ..

وفى أغلب الاحاديث التى دارت بيننا ، وبين ممثلى التنظيمات السياسية الخارجية ، طوال سنوات التحول الاشتراكي التى مضت ، كانوا - فى بداية مناقشاتهم معنا ، وبالذات النظرى الايديولوجى - يثيرون الشك حول طائفة عليه الميثاق الوطنى ، ان ((الراسمالية الوطنية)) هى فى عداد قوى الشعب العاملة الخمس ، لمجتمعنا الاشتراكي .

وأكرر أنهم - فى بداية المناقشات وتبادل وجهات النظر - كانوا فى كثير من الاحيان ينتقدون ان تكون « الراسمالية الوطنية » من بين القوى الشعبية العاملة .. وأن تكون قياداتها بالتالى ، شريكة فى قيادة نضال قوى الشعب العاملة ، فى مجتمع اشتراكي .

مثل هذا الحكم التلقائى ، يقطع ان هناك تناقضا ، بين الاشتراكية ، وبين الراسمالية الوطنية ، فى نظرة هؤلاء الفلاسفة ، أو الذين حفظوا ولقنوا نظرياتهم الايديولوجية ممن سبقوهم .. وعلى أساس من هذه النظرة الايديولوجية التلقائية ، فانهم لا يترددون فى ابداء عجبهم من امكان قيام تحالف لقوى الشعب العاملة ، والتمكين له فى مجتمع مصر الاشتراكي ، بينما نحن نضم الى هذا التحالف ، قطاع « الراسمالية الوطنية » ، بل ونعتبره احدى دعائم التحالف الشرعى لجماهير الشعب .

ان الواقع العمل ، يؤكد ان دعاة هذه الفلسفة - النظرية والايديولوجيات المتشككة ، ينقصهم أمران ، حتى يلمسوا الحقيقة بأيديهم ، وتحس بها عقولهم :

* الأمر الأول : أنهم لم يتعمقوا فى مفهوم « الراسمالية الوطنية » .. ماذا تعنى ؟ .. ومن هم الذين يشكلون القاعدة العريضة للراسمالية الوطنية ؟ ..

أما نحن ، فنؤكد وبالتحديد ، وجود الرأسمالية الوطنية في مصر ،
ونعرف بالواقع ، دورها وأدائها لوظيفتها الحيوية ، الوجودية بالفعل ، ولها
أهميتها في المجتمع الاشتراكي ..

✽ والأمر الثاني : الذي ينقص الفلاسفة النظريين ، أنهم لم يعرفوا واقع
المجتمع المصري وحقيقته ، ولم يدرسوه بالعمق والوضوح اللازم ، ولم يتعرفوا
على جماهيره الشعبية ، وفئاته المختلفة ..

أن الرأسمالية الوطنية في المجتمع المصري اليوم ، ليست - كما يتصورها
البعض - صورة منسوخة للرأسمالية القديمة ، تضم عناصر رأسمالية
مستغلة ، على غرار الذين استغلوا المجتمع المصري ، طوال عصور ما قبل
الثورة .

ولا هي الرأسمالية التي تجمع تلك الفئة المستغلة ، التي سلكت من
الوسائل - ما ظهر منها وما استتر - حتى استطاعت أن تسلب المجتمع ،
الكثير من ماله ، بعد قيام الثورة ، بل وفي فترة التحول الاشتراكي العظيم ،
التي شهدتها بلادنا مع صدور قوانين يوليو المجيدة .

وأبعد من ذلك ، فالرأسمالية الوطنية ، في مجتمعنا الاشتراكي ، ليست
- كما يتصور البعض الآخر - تلك الفئة القليلة من كبار التجار ، الذين
استحوذوا ، ومازالوا يستحوذون ، على بعض أوجه النشاط الفني والتجاري
في المجتمع .. فراحوا يصنعون من السرايب الخفية والجانبية ، صورا
جديدة للاستغلال ، لا تختلف في هدفها ومضمونها ، عن صور الاستغلال
القديم ، وإن تغيرت أشكالها الظاهرة والمستترة ..

كذلك فإن الرأسمالية الوطنية ، في مفهوم المجتمع الاشتراكي ، الذي
ترفع بنيانه على هذه الأرض الطيبة ، ليست مطلقا ، هي المجموعة القليلة
المستغلة من تجار الجملة .. ولا هي بالقطع في نظرتنا طائفة مقاولي الباطن،
ممن أغرتهم شهوة الاستغلال ، حينما أحسوا بحاجات التنمية الشاملة ، الى
كل جهد ونشاط ، فظنوا أن أبواب الاستغلال قد فتحت أمامهم واسعة ..
وراحوا يستمرئون الكسب الحرام ، وينسجون الحيل وأساليب التلاعب
العديدة ، حتى يستأثروا بالاموال الطائلة ، لا يضرهم أن تستقطع من حقوق
هذا الشعب ، ومن جهده وعرقه وأمواله ..

لكن الرأسمالية الوطنية في مصر - إحدى الدعامات الخمس في تحالف
قوى الشعب العاملة - أعمق من هذا كله ، وأبقى من طوائف المستغلين ، ومن
جماعات المتلاعبين بأقدار الجماهير وأموالهم وجهودهم ..

أن الرأسمالية الوطنية في مصر ، تستمد معانيها الأصلية ومضمونها
الحقيقي ، من عبارة ردها الرئيس جمال عبد الناصر في جلسته مع أمناء

المكاتب التنفيذية للمحافظات ، في المؤتمر الاول لهم « ان الرأسمالية الوطنية، تستمد مضمونها وحقيقتها من كلمة « الوطنية الأصيلة الصادقة » ، وكذلك تستمدّها من « المشاركة الايجابية ، مع بقية قوى الشعب العاملة » ، في تيار التطور والتقدم الاشتراكي للمجتمع ، وفي النضال الشعبي ، دون مااستغلال او تطلع طبقي أو تمييز » .

ان الرأسمالية الوطنية ، التي نعنيها ، والتي وردت في الميثاق ، ضمن اطار التحالف الشرعي لقوى الشعب العاملة ، هي قاعدة عريضة ، تتألف من قطاعات ضخمة من الجماهير الشعبية العاملة ، صاحبة المصلحة في التحول الاشتراكي ، وهي شريكة في النضال ، وفي المعاناة ، وفي الأمل ، مع بقيةقواعد الشعب العامل ، وهي تسعى معها ، الى تحقيق الكفاية والعدل ، وهي تتطلع الى منع استغلال الانسان للانسان ، وتتمنى - كما تتمنى الجماهير الشعبية الأخرى - أن تذوب الفوارق بين الطبقات .

هذه القطاعات الضخمة للرأسمالية الوطنية في مصر ، لم تستطع النظريات السطحية والفلسفية المنقولة ، والأحكام التلقائية ، ان تحددّها ، او أن تبلغ الى أعماقها وحقيقتها ، ولا ان تلمس واقعها ..

وسوف أحاول ، أن أتناول اهم المواقع التي تعمل فيها قطاعات الرأسمالية الوطنية في مصر ، ونشاطها ، ودورها الوطنى الكبير ، كما يحدده ويفرضه ، واقع مجتمعنا الاشتراكي ، وطبيعته الأصيلة وأهدافه ومثله العليا ..

الرأسمالية الوطنية

بين الواقع العملي

والخيال النظرى

كثيرون من اصحاب المذاهب ، حينما صاغوا نظرياتهم ، اودعوا في وثائقهم ، الأسس الكفيلة بإقامة مجتمع الكفاية والعدل ، واستبعدوا « الرأسمالية الوطنية » كقاعدة من القواعد الجماهيرية صاحبة المصلحة في التطور الاشتراكي .. بل لقد أنكروا أن يكون لها دور ايجابي أو مكانة في المجتمع الاشتراكي .. فهم يعتقدون أن « وجود الرأسمالية الوطنية » ، يخلق تناقضات داخل مجتمع قوى الشعب العاملة .

وحين ذكرت ، ان هذه النظرية التلقائية ، لم تقم على دراسة عميقة وواقعية ، كانت في ذهنى صورة مجتمعنا المصرى الاصيل وواقعه .. نقابلها صور عديدة لمجتمعات غيره ، التزمت بالنصوص النظرية

الجامعة ، وظنت أن تأميم كل شيء ، ووضع كل نشاط فردى أو جماعى ، داخل إطار القطاع الاشتراكى العام ، أمر يعتبر هدفا فى حد ذاته ، وليس وسيلة لتحقيق هدف .

ونتيجة لذلك ، تجسدت أمامها العديد من المعوقات وصنوف الارتباك سواء فى قطاع الانتاج أو نواحي الخدمات .. بل امتدت صور التعقيدات والاضطراب وشملت حياة الافراد ، التى يراد لها فى المجتمعات الاشتراكية أن تسعد وأن تطمئن ..

ولا أظن أن أحدا يختلف فى الراى .. بأن ملكية الشعب للخدمات الانتاج ، وسيطرته وتوجيهه لأجهزة الخدمات فى المجتمع الاشتراكى ، ليست الا الوسيلة السليمة ، التى توصلنا الى تحقيق الهدف الاسمى الذى نسعى اليه وهو « ازدياد مستمر فى الانتاج .. عدالة فى التوزيع .. كفاءة فى اداء الخدمات وتقديمها للمواطنين ، بأيسر الطرق وأقل التكاليف .. من أجل خلق المجتمع الذى تنمى منه كل الصور الاستغالية .. المجتمع الذى ترفرف عليه الرفاهية » .

واذا تبين لنا - بالواقع العملى - أن ملكية الشعب لجميع وسائل الانتاج ، ولكل فروع الخدمات وأوجه نشاطها ، والغاء كافة أنواع الملكية الخاصة ، يتناقض مع هدف المجتمع ، أو يعوق الوصول اليه أو يحدث الخلل والارتباك فى مسيرة النضال الشعبى نحوه - فإن الملكية العامة فى هذه الحالات ، لايجوز أن تكون صكاً نستمسك بحرفيته وشموله ، فيبعدنا عن الهدف الاسمى .. واقصد هنا بالملكية العامة ، المفهوم التقليدى المعروف وهو « التأميم والغاء كافة أنواع الملكية الخاصة » ..

كيف يمكن واقعا أن تؤمم مصطلات : الحلاق والحرفى والكواء والبقال والترزى والتاجر الصغير أو الموزع .. وعشرات من أمثال هؤلاء ، أصحاب الرأسمالية الوطنية .. ممن يساهمون فى زيادة الانتاج العام الموجه والمخطط بواسطة الدولة ، ويؤدون دورا هاما فى تقديم الخدمات دون استغلال أو انحراف ؟!

وتحضرني هنا ، مناقشة دارت بيننا وبين بعض ممثلى الأحزاب الاشتراكية .. وكنا نشرح أهمية دور الرأسمالية الوطنية الأصيلة غير المستغلة فى بلادنا .. وإيماننا التابع من الواقع العملى ، بضرورة وجودها ضمن قوى الشعب العاملة ، ومصحتها الأكيدة فى التحول الاشتراكى ومواقعها فى البناء الاشتراكى .. وفى سياق الاحاديث ، عرض أعضاء الوفد ، مدى الارتباك الذى عانوا منه ، حينما طبقوا نصوص نظريات منقولة ، فأمموا جميع المحال والاموال والممتلكات ، وجعلوها ملكية عامة للدولة ، بما فى ذلك

كل أوجه نشاط الرأسمالية الوطنية ، فى فروع الانتاج والخدمات .. وقد
ظنوا أن الامر لا يعدو أن يكون مجرد ارتباك يظهر عادة فى بداية كل تغيير ،
وأن الامور سوف تستقر بعد ذلك وتعود الى أحسن مما كانت عليه .

أخذ المنفذون للتطبيق الاشتراكى وفقا للنظريات والنصوص المكتوبة ،
يجرون التجارب العديدة ، بقصد الإبقاء على أوجه نشاط الرأسمالية الوطنية
داخل اطار الملكية العامة . حتى وصل بهم المطاف أن كان الفرد فى قرية ما ،
يسير عدة أميال حتى يصل الى قرية أخرى ، أقامت الدولة فيها مجمعا
حكوميا للحلاقين لخدمة عدة قرى . وكان ينتقل الى قرية أخرى أقيم فيها
مجمع حكومى لتفصيل الملابس أو اصلاح مستلزمات المعيشة المنزلية ..
وهكذا ..

ومما لا شك فيه أن كثيرا من المجتمعات - التى حاولت أن تتمسك
بتأميم كافة الملكيات وأوجه النشاط وتلقى وجود الرأسمالية الوطنية ،
وتوسعت فى تطبيق هذه النظرة البعيدة عن الواقع ، حتى وصلت الى هذا
الحد - واجهت الكثير من المتاعب والصعوبات والمعوقات ، بل واستأنهيارا
فى الانتاج وخلا فى أداء الخدمات ، مما اضطرها الى التراجع أو التوقف أو
إعادة النظر فيما كانت تحاول فرضه على الواقع العمل من آراء فلسفية ..

والبعض ما يزال يضرب الصخر ، لا يريد الاعتراف بواقع الحياة ، ويتمسك
بالخيال النظرى دون أن يتحول عنه مهما لقي من متاعب وما تواجهه الشعوب
من ارتباك واضطراب ..

ونحن فى مصر ، نضع الهدف أمامنا ، ونحسب للواقع أهميته فى كل
خطوة نخطوها ... وفى الوقت نفسه ، لانطلق أبوابنا عن المعرفة والتطورالذى
يحققه غيرنا ، لكننا نبتعد فى معالجة أمورنا ، عن النظريات الجامدة والقوالب
المنقولة ..

أن ملكية الشعب الكاملة ، يجب أن تتحقق فى المجالات الرئيسية ،
ودعامات الانتاج ، حيث يديرها القطاع العام الاشتراكى ، بكفاءة ومقدرة ،
نظرا لضخامة أحجامها ، وأهميتها فى الاقتصاد القومى .

والرأسمالية الوطنية بدورها ، تستطيع أن تساهم فى تحقيق أهداف
المجتمع الاشتراكى دون استغلال أو انحراف .. وتستطيع أن تكون عوناً
لوسائل الانتاج الرئيسية وأجهزة الخدمات العامة ، فى اطار خطط التنمية
الشاملة وبرامج التطور فى المجتمع اذا ما توافرت فيها شروط أساسية ثلاثة،
تؤكد بها دورها الإيجابى فى زيادة الانتاج الوطنى ، وتدعم بها حسن أدائها
للخدمات ، وتشارك فى المجتمع الاشتراكى كقوة معاونة لوسائل الانتاج وأجهزة
الخدمات التى تعمل كلها من أجل مجموع الشعب .

شروط اساسية ثلاثة .. يجب أن تلتزم بها

الراسمالية الوطنية حتى لا تخرج من

تحالف قوى الشعب العاملة

حاولت أن أوضح بالدليل المادى ، حقيقة لا يمكن انكارها ، وهى ان المجتمع الاشتراكى ، يقبل شرعية وجود الراسمالية الوطنية غير المستغلة وغير المنحرفة بين قواعده الشعبية وجماهيره العاملة ، ويضمها ، الى اطار تحالف قوى الشعب وفئاته .

لكننى التزمت بحقيقة أخرى لا يمكن اغفالها ، وهى ان المجتمع الاشتراكى، يضع شروطا أساسية ثلاثة ، حتى تؤكد الراسمالية الوطنية مساهمتها الفعالة فى زيادة الانتاج الوطنى .. كما ونوعا .. وفى حسن ادائها للخدمات بأيسر الطرق وأقل التكاليف ، وفى معاونتها لوسائل الانتاج التى يملكها الشعب ، ومساعدتها لأجهزة الخدمات التى تعمل من أجل جمع الشعب ، وفى مشاركتها مسيرة النضال الوطنى وفق برامج خطط التنمية وسياستها .

هذه الشروط الاساسية الثلاثة تتلخص فيما يلى :

أولا : يلزم أن تكون الراسمالية الوطنية خاضعة للتوجيه والتخطيط العام ، الذى يحدده الشعب عن طريق أجهزة القطاعات الاشتراكية المملوكة للمجتمع .. فلا يخرج نشاط الراسمالية على هذا الاطار المرسوم ، أو ينحرف عنه .. بل تضع الراسمالية الوطنية فى مفهومها ، عن ايمان وبالعمل ، انها بمثابة جزء من خطة شاملة لكل امكانيات المجتمع وحاجاته ، ولجميع اوجه نشاطه وحياته .

ثانيا : يجب ألا تشكل الراسمالية الوطنية تراكما رأسماليا ، يمكن أن يؤثر على أجهزة الدولة أو على مقدرات الشعب فى أية صورة وبأى أسلوب ، حتى لا تخرج الراسمالية الوطنية عن صفة « الوطنية » المقرونة بها ، وتحاول أن تسعى الى امتلاك نفوذ أو الحصول على كسب غير شرعى أو تتطلع الى امتياز طبقى .. فذلك يخرجها تلقائيا من مضمون « الوطنية » ، ويبعدها عن تحالف قوى الشعب العاملة ..

ثالثا : أن يكون عائد رأس المال الوطنى غير المستغل - سواء بالنسبة لاسعار السلع والمنتجات ، أو بالنسبة لأجور الخدمات التى تؤديها الرأسمالية الوطنية لأفراد الشعب - محددًا من قبل الأجهزة الشعبية التى يملكها المجتمع ..

فلا يترك تقدير هذا العائد ، لهوى صاحب رأس المال أو رغبة المنتج .. بل يجب أن يتقرر هذا العائد لرأس المال أو صاحبه بواسطة الشعب صاحب المصلحة الاولى ، وهو المالك لوسائل الانتاج الرئيسية ودعاماته ، المالك لأجهزة الخدمات المشرف على توجيهها .

ونستطيع القول أن الرأسمالية الوطنية ، اذا ما التزمت بهذه الشروط الاساسية الثلاثة ، عقيدة وعملا ، فانها بغير شك ، تصبح وحدات معاونة للقطاع الاشتراكى العام فى مجالات الانتاج زراعية كانت أو صناعية أو تجارية .. وفى مجالات الخدمات ، صحية كلفت أو خاصة بالنقل أو التوزيع .. وفى غير ذلك من فروع الانتاج ونشاط الخدمات .

تستطيع الرأسمالية الوطنية فى مصر - وقد وضعها المجتمع الاشتراكى داخل اطار التحالف الشرعى للقوى الشعبية العاملة ، صاحبة المصلحة الاكيدة فى التحول والبناء الاشتراكى ، أن تثبت أنها اهل لهذا التقدير والاعزاز ، فى الوقت الذى انكرت مجتمعات أخرى امكانية وجود الرأسمالية الوطنية وقضت عليها ، وحرمتها من شرف المشاركة فى بناء المجتمع الاشتراكى ..

تستطيع الرأسمالية الوطنية فى القطاعات المختلفة ان تؤدي دورها الايجابى ، وتشارك فى نضال الشعب لبلوغ أهداف المجتمع الاشتراكى الاصيل ، الذى يحرم استغلال الانسان للانسان ، ويذيب الفوارق بين الطبقات ، ويسعى جاهدا الى تحقيق الكفاية والعدل فى مجتمع قوى الشعب العاملة .

الرأسمالية الوطنية فى القطاع الزراعى

وضع المؤتمر الوطنى الاول ، لقوى الشعب العاملة ، تعريف الفلاح ، فحدد انه كل من يملك خمسة وعشرين فدانا فأقل .. ويدخل ضمن هذا التعريف : العمال الزراعيون وعمال التراحيل ، والمنتفعون من قوانين اصلاح الزراعى ، وصغار المستأجرين الذين يحوزون أقل من ٢٥ فدانا .

هذا التعريف قائم ، حتى عام ١٩٧٠ ، الى أن انعقد مؤتمر قوى الشعب العاملة ، لتقييم جوانب التطبيق ، على هدى التجربة السابقة لهذا التاريخ ، ويرى فيها رأيه بالتعديل أو الابقاء ..

وبناء على هذا التعريف - المحدد والقائم بالفعل - فإن كل من يملك أو يحوز ملكية زراعية ، تزيد على ٢٥ فداناً ، فإنه يكون ضمن فئة الرأسمالية الوطنية في القطاع الزراعي . .

فالرأسمالية الوطنية في القطاع الزراعي في هذه المرحلة اذن ، تضم كل من يملك أو يحوز أرضاً زراعية تبلغ مساحتها بين ٢٥ فداناً ومائة فدان .

وبديهي أنه لا يدخل مع فئة الرأسمالية الوطنية ، ولا ضمن أية فئة أخرى من قوى الشعب العاملة ، من طبقت عليه قوانين الإصلاح الزراعي ، والمعزول السياسي والذي صدرت ضده أحكام الخيانة أو الانحراف أو الاستغلال في القضايا الوطنية .

ومع ذلك . . فإن هناك تساؤلات ملحة ، برزت خلال فترة التجربة الماضية وترددها الجماهير الشعبية ، ولابد أنها ستثيرها أمام المؤتمر الوطني العام للاتحاد الاشتراكي العربي عام ١٩٧٠ ، السنة التي سوف يعيد المؤتمر النظر فيما تحقق ، ويقيم تجربة السنوات الثماني من التطبيق بعد صدور الميثاق الوطني .

تساءل الجماهير الشعبية . . . إذا كان حجم الملكية الزراعية ، هو وحده الحد الفاصل والعامل الوحيد في تعريف الفلاح وتعريف صاحب رأس المال الوطني غير المستغل في قطاع الزراعة . . وتؤكد هذه القواعد الشعبية ، أن هناك عوامل أخرى ، يجب أن توضع في الحساب ، على نفس المستوى من الأهمية بالنسبة لحجم الملكية الزراعية .

وهذه الجماهير الشعبية ، تعتقد أن صاحب الملكية الزراعية الصغيرة ، يكون عادة أكثر التصاقاً وتفاعلاً مع الطبقة العاملة المنتجة في القطاع الزراعي . . لكنها تعتقد في الوقت نفسه - ولها الحق فيما تعتقد - أن التعريف المطلق للفلاح ولصاحب رأس المال في القطاع الزراعي ، اللذين يحق لهما حمل هذه الصفات والانتماء إلى فئات الشعب العامل في المجتمع الاشتراكي - يجب أن يقرن أولاً وأخيراً بالسلوك الشخصي ، بالمشاركة الإيجابية في نضال الجماهير نحو أهدافها وعلى أساس من مبادئ الاشتراكية .

ومهما يكن من أمر - بشأن تحديد تعريف الفلاح ، وتعريف صاحب رأس المال الوطني في قطاع الزراعة ، حينما انعقد المؤتمر الوطني عام ١٩٧٠ ، فإننا اليوم بصدد مناقشة ممثلي الرأسمالية الوطنية للقطاع الزراعي في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ، التي ستمهد للتنظيمات الشعبية والمؤتمرات الوطنية القادمة . .

إن نظرة المجتمع الاشتراكي - الذي تقيمه على أرضنا في مصر - للرأسمالية الوطنية في القطاع الزراعي ، تتجه وتركز على أولئك الذين

لا يمارسون أى نوع من الاستغلال .. الذين يقومون بدورهم ويقدمون خبرتهم من أجل زيادة الانتاج .

أولئك الذين يساهمون فى نضال القيادات الشعبية .. ويشاركون فى جهود الجمعيات التعاونية الزراعية - وهى وحدات جماهيرية فى الريف - لتحقيق أهدافها .. الذين يلتزمون بخطة التنمية وبسياسة التنظيم الزراعى، ويسلكون السبيل الذى يحدده المجتمع الاشتراكى تعبيرا عن ارادة الشعب . هذه العناصر من بين قطاع الرأسمالية الوطنية فى الزراعة ، تستطيع ان تكون قيادات صالحة ، تشارك فى العمل السياسى ، وتحتل مكانتها كدعامة من دعائم القوى الوطنية فى مجتمعنا الاشتراكى .

ومن هذا المفهوم .. فلا بد أن تتوافر فى هذه العناصر ، صلاحيات تمثيل قوى الشعب العاملة فى المنظمات الشعبية على كافة المستويات . ومن هذا المفهوم أيضا ، فلا تستطيع أن تجعل الباب مفتوحا على مصراعيه ، لتمكن العناصر السيئة والمنحرفة أن تصل مع العناصر الصالحة الى اللجنة المركزية أو الى المستويات المختلفة فى التنظيمات الشعبية والسياسية .

ان من يصلح لتمثيل الرأسمالية الوطنية الزراعية فى اللجنة المركزية ويدخل فى اطار هذه الفئة الوطنية ، يجب أن يكون ممن آمنوا وعملوا وناضلوا لتحقيق هدف المجتمع فى اذابة الفوارق بين الطبقات .. فلا يكون من الذين سعوا ويسعون ، لوضع انفسهم مكان الطبقة الاقطاعية السابقة .. ولا يكون من بين الذين يستغلون مراكزهم فى التنظيمات الشعبية ، للحصول على مكاسب شخصية ليست من حقهم ..

ولا يكون ممن استطاعوا التسلق الى المراكز القيادية سواء فى الجمعيات التعاونية الزراعية أو فى التنظيمات الشعبية ، لا للخدمة والنضال ، ولكن للحصول على مزايا شخصية ، وامتياز ونفع غير شرعى من أجهزة الدولة ، على حساب حق جماهير الفلاحين واقدارهم ، وكثيرون استطاعوا أن يستأثروا بالسلطة على الجمعيات التعاونية وغيرها ، للسيطرة ، على مقدرات الجماهير وأحكام نفوذهم وسلطانهم على الفلاح فى القرية .

كذلك فانه لا يكون أهلا للدخول فى اطار الرأسمالية الوطنية ولا لتمثيل الرأسمالية الوطنية الزراعية فى اللجنة المركزية ، أو فى أى تنظيم شعبى آخر، كل من انحرف أو ينحرف بوظيفة الملكية الزراعية ورسالتها فى المجتمع الاشتراكى .. وحاول أو يحاول بها ، الوصول الى الأجهزة الادارية المنتشرة فى الريف ، حتى يمارس - من خلال صلاته المشبوهة ونفوذه عليها - أى لون من ألوان الاستغلال أو الظلم الاجتماعى .. بينما المجتمع الاشتراكى من ناحية اخرى يناضل بكل جهده وإيمانه ، للقضاء على بقايا صور الاستغلال ، وإزالة كل بقع الظلم الاجتماعى .

للجمعية التعاونية الزراعية أهمية خاصة عند الفلاح المصرى ، حتى منذ كانت فى عهودها الأولى ، لا تؤدى سوى مهمة محدودة وقاصرة ، ولا تقدم الا خدمات بسيطة غير منتظمة .. وقد زادت أهمية الجمعية التعاونية الزراعية، منذ فجر التطور الثورى فى بلادنا حين بدأت اجراءات القضاء على الاقطاع ، واعادة حقوق الفلاح اليه ، كاملة فى مجتمع يسعى الى توفير الكفاية والعدل .

وتزايدت هذه الأهمية للجمعية التعاونية الزراعية ، بعد تنظيم رسالتها فى القرية ، وتنفيذ مشروعات التسويق التعاونى ، والتجميع والتنظيم الزراعى .. فاتسعت مسؤولياتها ، ومجالات عملها فى القرية ومن أجلها .. يوما بعد يوم .

انها تقدم اليوم للفلاح المنتج ، مصروفات الانتاج الزراعى .. واصبحت المصدر الوحيد للتقاوى والبذور والأسمدة والعلف ومستلزمات مقاومة الآفات ... وهى مركز الخبرة الفنية الزراعية .. وهى التى توفر للفلاح ما يحتاج اليه من الآلات الزراعية .. الى جانب دورها الرئيسى فى عمليات التسويق والتوزيع ، وتطوير الزراعة فى الريف .

فهى اذن الوعاء الذى تتجمع فيه مصالح كل الفلاحين .. وهى العصب الرئيسى ، الذى يدفع نبض الحياة فى التطور والانتاج والخدمات فى القرية .

وبعض الذين ينتمون الى فئة الراسمالية الوطنية فى القطاع الريفى - وفقا لتعريفها القائم حتى اليوم ، على أساس حجم الملكية الزراعية وحسب - استطاعوا أن يصلوا الى المراكز القيادية ، فى الجمعية التعاونية الزراعية ، عن طريق التكتل العائلى ، وبقايا العصبية ، أو عن طريق مملكتهم الزراعية ، وغير ذلك مما لا تزال قرانا تعاني من زواياه وآثاره المتخلفة .

ولم يكن حرص هذا البعض ، للوصول الى المواقع القيادية فى الجمعية التعاونية ، الا ليجعل منها أداة ووسيلة للسيطرة على القرية ، والكسب غير المشروع ، وتسخير امكانياتها لخدمة مصالحه وأهوائه الذاتية .. بغض النظر عن واجبات القيادة ، لمثل هذه المؤسسات الهامة ، وهدفها الأول والاخير فى خدمة جماهير الفلاحين وتدعيم المبادئ الاشتراكية السليمة .

مثل هذه العناصر ، التى تستغل الجمعية التعاونية الزراعية ، فى اية صورة وبأى قدر من الاستغلال ، لا يمكن أن يعتبرهم مجتمع تحالف قوى الشعب العاملة - القائم على تحرير استغلال الانسان للانسان - من بين فئة الرأسمالية الوطنية فى قطاع الزراعة ، ولو انطبق عليهم التعريف العام للرأسمالية الوطنية الزراعية ، من حيث حجم ملكيتهم للأرض .. فان اخطر ما يواجه المجتمع فى مرحلة التحول الاشتراكي ، امثال هذه العناصر التى ترتدى ثياب الطبقات العاملة ، وتتخذها قناعا ، لتحقيق اطماع شخصية ، وتطلعات طبقية .

ومع ذلك .. فان الريف المصرى - وهو الغنى برجاله ، من المؤمنين بقضية العدل الاجتماعى ، المدافعين عن حق جماهير الفلاحين - استطاع أن يقدم طوال مرحلة التحول الاشتراكي ، اعدادا وفيرة من العناصر الثورية ، الذين ينتمون الى فئة الرأسمالية الوطنية الزراعية ، وارتبطوا عقيدة ونضالا ، بشريعة تحرير استغلال الانسان للانسان ، وبمبدأ ، اذابة الفوارق بين الطبقات وقرار العلاقات الاجتماعية السليمة بين أبناء القرية .

هؤلاء يعرصون ان تكون مشاركتهم فى قيادة الجمعية التعاونية ، شرفا لخدمة القطاع الزراعى ، ووسيلة للارتفاع بمستوى الفلاح .. اقتصاديا وروحيا .. ماديا ومعنويا .. اجتماعيا وثقافيا ..

بل لقد برزت خلال سنوات النضال الوطنى السابقة ، عناصر قيادية ثورية ، من بين أبناء الرأسمالية الوطنية فى القطاع الزراعى .. استطاعت ان تساهم بدور كبير ، فى تطوير الزراعة بالقرية ... وتلمست الحلول السليمة ، للعديد من مشاكل البيئة ، كانت مستعصية امام الأجهزة التنفيذية .. ولم يكن نضالها واخلاصها الثورى ، نتيجة ارتباطها بمفهوم حجم الملكية او ماتحوز من ارض زراعية .. انما كان عملها القيادى ، مثالا طيبا وصادقا ، للايمان بدور الرأسمالية الوطنية فى القطاع الزراعى ، وما يمكن ان تقدمه من خبرة وجهود للجمعية التعاونية الزراعية وللقرية ، حتى تتلهم مبادئ المجتمع الاشتراكي وتتحقق اهدافه النبيلة .

ومثل هذه العناصر ، تعتبر قيادات سياسية ، يحق لها ان تصل الى جميع مستويات التنظيمات الشعبية وتكتسب ثقة الجماهير عن جدارة .. وسيكون من بينها من يمثل هذه الفئة من الرأسمالية الوطنية الزراعية ، فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربى .

اذا كانت ثورة الشعب المصرى ، قد تحصنت منذ بدايتها بالدروس والتجارب المستفادة ، المأخوذة من المحن التى عاشها المجتمع فى صراعه مع التيارات العاتية ، لقوى الاستبداد والسيطرة ، وتحالف الاقطاع ورأس المال المستغل .. فان ثورة الشعب المصرى المستمرة ، استمات وتستمد المزيد من الدروس والتجارب ، من سنوات الممارسة العملية ، على امتداد معارك الحرية السياسية والحرية الاقتصادية ومراحل التطور الاجتماعى والنمو الاشتراكى .

وحين بدأت الثورة أولى خطواتها الاشتراكية ، للقضاء على الاقطاع ، وحددت الملكية الزراعية .. ثم تبعتها بقوانين ثورية عادلة للإصلاح الزراعى .. وكانت الثورة الشعبية فى مصر ، تهدف أول ماتهدف ، الى اقرار العدل الاجتماعى فى الريف ، وازالة العلاقات القديمة والطبقية ، التى فرضت سيطرة أصحاب الملكيات الكبيرة على الملايين من الفلاحين والمستأجرين والعمال الزراعيين .

وحين أقدمت الثورة على تملك المدمين للارض والماشية ، وحدد الميثاق الوطنى أعلى الملكيات الزراعية للأسرة فى الريف .. كان ذلك كله أساسا لتقريب الفوراق بين الطبقات .. تليها خطوات ، تفرضها طبيعة الحياة وسنتها ، عندما توزع الملكيات بالميراث أو البيع ، فتذوب تلقائيا ، وبأسلوب انسانى فريد - صور الفوراق بين الطبقات فى الريف .

الا أن البعض ممن تنطبق عليهم صفة الراسمالية الوطنية فى القطاع الزراعى - حسب تعريفها العام وحجم ملكيتهم الزراعية - ظنوا أن ماصدر من القوانين والاجراءات ، لم يكن يعينهم فى كثير أو قليل .. وتركوا العنان لشهوة التطلع الطبقي فى نفوسهم ، فراحوا يسلكون السبل المريبة ، لزيادة ما يملكون وما يحوزون من أراض زراعية ..

وبلغ بالبعض منهم ، أن يتخذ الاجرام والارهاب والتزوير ، أدوات للاستحواذ قهرا على أراض ، ليست من حقه .. بل لقد فرض البعض نفسه ومن يسير فى ركابه ، على الاجهزة الشعبية ، حتى يضفى الشرعية على اجرامه وانحرافاتة .

ومما يؤسف له حقا ، أن تشير الدلائل والحقائق ، الى أن بعض اصحاب الملكيات الزراعية المتوسطة والصغيرة، كانوا من بين الذين اقترفوا هذه الجرائم فى حق المجتمع الاشتراكى ، الذى أولاهم تقديره ، ووضعهم ضمن اطار

**الراسمالية الوطنية داخل تحالف قوى الشعب العاملة .. وكانوا يطعنون
بوعى أو بغير وعى أمل النضال الشعبى ، فى اذابة الفوارق بين الطبقات ،
وفى اقرار العدالة الاجتماعية ، شريعة العمل التى يسعى مجتمعنا لتحقيقها
فوق أرضه بالحق ..**

مثل هؤلاء انحرفوا بوظيفة الملكية الزراعية ورسالتها فى المجتمع
الاشتراكى .. وساقهم التفكير الرجعى والضمير المغلق ، لخلق طبقة جديدة
متميزة ومستغلة ، تراث طبقة الاقطاع القديم ، التى بدأ شعبنا العظيم يزيلها
منذ اليوم الأول لثورته المجيدة .

وسواء وقع هذا الانحراف ، عن قصد أو عن غير قصد .. وسواء كان
حجم الأرض المستولى عليها بغير الطريق الشرعى ، كبيراً أو صغيراً ، فإن
المجتمع الاشتراكى ، يجب ألا يهادن مثل هذه الانحرافات .. ولو تركت
الثورة صور الانحراف بوظيفة الملكية الزراعية ، دون أن تستأصلها ، لعادت
الطبقية الى الريف كما كانت .. يا اختلاف واحد ، هو اختلاف اسماء الاقطاعيين
القدامى والجدد .

وبديهي أن مجتمعنا الاشتراكى ، لا يقبل مثل هذه العناصر ، التى
تستخدم الملكية الزراعية وسيلة لخلق الطبقة ، ولا تلتزم بالشروط
الأساسية لدور الراسمالية الوطنية ..

ومجتمعنا الذى أفسح للراسمالية الوطنية الزراعية ، مكانتها بين
فئات الشعب العامل وفى تحالفه الشرعى ، يقبل كذلك أن تشارك فى قيادة
نضال الجماهير ... وتمثل فئة الراسمالية الوطنية فى الاجهزة السياسية
والتنظيمات الشعبية ، العناصر الثورية ، التى تؤمن وتلتزم بوظيفة
الراسمالية الوطنية الزراعية فى المجتمع الاشتراكى ، بغض النظر عن حجم
الملكية أو الحيازة الزراعية للمواطن القيادى فى الريف .

العناصر الثورية : التى عملت وتعمل من أجل أن تسود العلاقات
الاجتماعية السلمية فى القرية .

العناصر الثورية : التى كافحت وتكافح لتذويب الفوارق بين الطبقات .

العناصر الثورية : التى سعت وتسعى الى التمكين لتحالف قوى
الشعب العاملة .

العناصر الثورية : التى بذلت وتبذل الجهد وتناضل لتحريم استغلال
الانسان للانسان .

العناصر الثورية : التى تعطى للقرية وللمجتمع ، عملاً وإخلاصاً لتزايد
الانتاج وكفاءة الخدمات والارتفاع بمستوى الحياة لجميع الفلاحين .

كانت نظرة الاقطاع القديم طوال العهود السابقة ؛ للاجهزة الادارية في الريف ، أنها أدوات في يده ، يستحوذ عليها ، ويسخرها لخدمته كيفما شاء... وكان الاقطاع يملك السلطة السياسية ، والسيطرة الاقتصادية والنفوذ الاجتماعي ، في تحالف بينه وبين الرأسمالية المستغلة .

وسقط الاقطاع .. وتطلع المجتمع الجديد الى القطاع الريفي ، ليعيد اليه حقوقه الضائعة .. وقيم على طول الرقعة الزراعية وعرضها ، المؤسسات والأجهزة الادارية المختلفة ، لرفع الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القرية .. وتحقيق هدف ، التزم به مجتمعنا الاشتراكي حقا وعدلا .. وهو « الوصول بالقرية الى المستوى الحضارى الكريم » .

واذا كان هذا الجيل قد حمل الأعباء العديدة في نضاله الثوري ، وحقق الكثير من الانتصارات الحاسمة في المجالات المختلفة ، تنوء بها كواهل أجيال ثورية متعاقبة ، فانه يعتز بنجاحه في تغيير الواجهات القديمة للريف المصرى ، وان كان أمامه العديد من الخطوات في هذا السبيل ، ليحقق أمله الذى التزم به تجاه القرية المصرية .

وبرزت من أعماق الريف ، عناصر ثورية من الفلاحين وممن ينطبق عليها تعريف الرأسمالية الوطنية فى القطاع الزراعى ، وتضافرت جهودها، للنهوض بالقرية وتثبيت دعائم الحياة الاجتماعية العادلة ، وإزالة صور الظلام ، الذى فرض على القرية المصرية أزمانا طويلة .. ولم يكن نضال العناصر الجماهيرية الثورية الملتحمة معا ، قائما على أساس حجم الملكية الزراعية ، لكنه كان يستند أولا وأخيرا ، الى السلوك الشخصى للفلاح ، ولصاحب الملكية الزراعية ، من بين فئة الرأسمالية الوطنية .. بل لقد تمكنت عناصر من فئة الرأسمالية الوطنية الزراعية - بحكم مركزها الاجتماعى وامكانياتها المادية - أن تقود العمل الايجابى ، وأن تعطى من خبرتها ، مثلاً رائدا فى القرية ، وقدوة حسنة فى النضال من أجل تحقيق أهداف المجتمع الاشتراكي .. ان كثيرا من الحلول الذاتية ، التى تحققت فى أغلب المحافظات ساهمت فيها فكرا ، وتخطيطا ، وتنفيذا ، عناصر ثورية من بين الرأسمالية الوطنية فى القطاع الزراعى ، وعادت فائدتها على مجتمع القرية ككل ، وعلى جموع الفلاحين ، وجعلت من

صلايتها النقية بالاجهزة المختلفة ، وسيلة لخدمة الجماهير ، والتمكين للقيم والمبادئ الاشتراكية ..

هذه العناصر من الرأسمالية الوطنية الزراعية ، التزمت وتلتزم بالشروط الأساسية الثلاثة التي تجعل منها فئة من قوى الشعب العاملة ، قاعدة في تحالفها ونضالها .. انها تتمشى مع التخطيط الاشتراكي العام في قطاع الزراعة .. وهي تؤمن بوظيفة الملكية الزراعية في المجتمع الاشتراكي وبالقوانين التي نبعث عن الارادة الشعبية .. وهي في الوقت نفسه لا تهدف الى كسب غير مشروع عن طريق علاقاتها واتصالاتها بالاجهزة الادارية العديدة التي أقامها المجتمع ، لخدمة القطاع الريفي ورفع الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القرية .. بل انها كانت تسعى جاهلة من وراء صلايتها بهذه الاجهزة ، لتحقيق المزيد من التطور في حياة الفلاح ، والارتفاع بالانتاج الزراعي ، وتعميم الخدمة للجماهير .

ومع ذلك ، فقد كشفت فترة التجربة والممارسة ، خلال سنوات ما بعد الثورة ، بل وخلال مرحلة التحول الاشتراكي ، أن البعض ممن يدخلون في اطار الرأسمالية الوطنية في القرية ، سعوا الى اقامة صلات وعلاقات مشبوهة ، بالاجهزة التنفيذية والادارية ، المنتشرة على امتداد الرقعة الزراعية .. حتى يتمكنوا من الوصول الى اغراضهم الاستغلالية ، تستجاب رغبتهم وتسمع كلمتهم ، وتكون لهم مكانة متميزة عن غيرهم ، لدى هذه الاجهزة العديدة .

ولئن اختلفت هذه العلاقة غير السليمة ، في مظهرها وأسلوبها ، عن علاقة الاقطاع القديم بالاجهزة الادارية فيما سبق ، الا أنها ترمى الى نفس الأهداف .. (النفوذ والسيطرة والتميز الطبقي .. وتحقيق مكاسب ذاتية على حساب الجماهير) .

هذه العناصر ، لا يمكن للمجتمع الاشتراكي - القائم على تحالف قوى الشعب العاملة ، المكافح من أجل أن تسود العلاقات الاجتماعية السليمة - أن يقبلها ضمن جماهيره المؤمنة بمبادئه ، الساعية في اصرار الى اذابة الفوارق بين الطبقات .

وتترأى في ذهني الآن ، بعض الوقائع التي كشفتها الاجهزة الشعبية ، والاجهزة الادارية الثورية ، ولجان التحقيقات المتفرعة عن اللجنة العليا ، لتصفية بقايا الاقطاع والاستغلال ، أن بعض الذين توصلوا الى مراكز العمد ومشايخ القرى مثلاً ، مارسوا عملهم ويمارسونه حتى اليوم ، بنفس المفهوم القديم ، وب نفس الأسلوب السابق .. لم يؤمنوا بعد ، أن وظيفة

انعمدة أو شيخ القرية ، انما تعنى فى المجتمع الاشتراكى ، خدمة الجماهير ، وأداء الواجب والمستولية تجاه القيم والأهداف ، التى صاغها المجتمع المصرى بنضاله ودمه وثورته ، وأراد لها أن تتحقق وتسود فى القرية المصرية ، بعد طول المعاناة التى لقيتها فى عهود ما قبل الثورة .

ان هذه الوقائع ، كشفت من ناحية أخرى ، أن العلاقة التى أقامتها بعض العناصر من بين الرأسمالية الوطنية حسب تعريفها العام الحال ، مع الأجهزة العديدة : الفنية والثقافية والإدارية ، لم تكن لوجه الله ولخدمة القرية ، بقدر ما كانت لتسخير هذه الأجهزة لمصالح ومآرب شخصية ..

بعض هؤلاء - على سبيل المثال - استطاع ان يجعل دكتور الوحدة الريفية ، طبيباً خاصاً له ولأسرته .. دون جماهير الفلاحين ، الذين هم أحوج من صاحب الملكية الزراعية المتوسطة والمرتفعة ، الى خدمة هذا الطبيب ورعايته .. ولم تستطع القرية ان تستفيد من جهاز للخدمات ، أقيم لمصلحة كل ابنائها ..

وبعض هؤلاء - على سبيل المثال - استطاع أن يجعل من المشرف الزراعى ، راعياً لأرضه ، متفرغاً لحماية مصلحته ، دون جماهير الفلاحين ، الذين هم أحوج من صاحب الملكية الزراعية المتوسطة والمرتفعة ، الى إرشاد المشرف الزراعى وجهوده .. ولم تستطع القرية أن تستفيد من أجهزة أقيمت لمصلحة الانتاج الزراعى ، وخدمة جماهير المنتجين الزراعيين .

وكثيراً من هؤلاء - على سبيل المثال - أساءوا كثيراً الى مرحلة التحول الاشتراكى فى قطاع الزراعة .. ولم يلتزموا بالسلوك الاشتراكى ، فاستغلوا أموال الشعب والأجهزة المخصصة لخدمة الانتاج الزراعى ومستلزماته ، وأهمها ((بنك التسليف)) .

وأحسب أن علاقة بعض الملاك الزراعيين ببنك التسليف قضية مطروحة للدراسة الحاسمة ، من قبل أجهزة الاتحاد الاشتراكى على مستوياته العليا ..

موقف الرأسمالية الزراعية

من بنك التسليف

حينما نناقش قضية الرأسمالية الوطنية فى قطاع الزراعة ، وموقفها من بنك التسليف ، اتمثل صورة الجموع الشعبية فى ميدان الجمهورية ، ومعها الملايين من الفلاحين فى القرى والكفور، تتابع خطاب الرئيس جمال عبد الناصر

الذى أعلن فيه القرار الثورى ، الخاص بمعاملات بنك التسليف الزراعى والتعاونى ، وتقديم سلفياته ، لخدمة الارض ومستلزمات الانتاج الزراعى ، دون فوائد وارباح .. ضمانا لكفاءة الخدمة الزراعية ، وتيسيرا للفلاح .. واذكر ما كان لهذا القرار من اصداء عميقة وطيبة ، فى جوانب الريف المصرى كله .

وأذكر أيضا أن الرئيس فى هذا الموقف ، نبه الى ضرورة الوفاء بسداد أموال بنك التسليف ، لأنها جزء من أموال الشعب ومدخراته ، وأوصى بعدم استغلال هذه الخطوة الاشتراكية ، أو الانحراف بأهدافها النبيلة .. وهو على ثقة ، أن الفلاح المصرى دائما ، أمين على الحق ، وأنه سيؤدى ما عليه من التزامات ، ولن يماطل أو يسوف أو يتهرب من سداد ما يحصل عليه من ديون ..

وبعد سنوات التجربة ، أتطلع الى بيان المتأخرات لبنك التسليف ، وأمامى صور من حالات المماطلة والتهرب ، والتسويق فى دفع الديون ، التى بلغت ، قبل فرد واحد فى كثير من الحالات ، آلاف من الجنيهات ... ولم تسدد بعد ..

وأمامى كذلك احصائية ، تشير الى أن أضخم حجم من الديون المتأخرة لبنك التسليف ، يوجد فى ذمة كبار الملاك .. رغم أنهم أقدر من صغار الزراع بالطبع ، على سداد ما حصلوا عليه من سلفيات وأموال .. ورغم ماقررتة الدولة من تسهيلات فى الدفع ، وتبسيط فى اجراءات السداد .

وتشير نفس الاحصائية الى أن الغالبية العظمى ، من أصحاب الملكيات البسيطة وصغار المستأجرين ، يلتزمون بالسداد المنتظم ، والوفاء بحقوق المجتمع ... وتتحقق بالواقع ، ثقة المجتمع وقيادته ، فى الفلاح المنتج ، والمستأجر الصغير ، وحرصهما على أداء ما عليهما من حق ودين ، بغير مماطلة أو تسويق أو تهرب .

بينما بلغ التهادى عند بعض المماطلين والمتهربين - الذين حصلوا على أموال بنك التسليف - أن استثمروها فى عمليات غير زراعية ، ومتاجرة بالمواشى ، وكسب غير مشروع .. ورأسمالهم فى هذا من أموال الشعب ، المودعة فى بنك التسليف ، لاستثمارها فى مصلحة المجتمع كله ، والارتفاع بالانتاج الزراعى .. ومن عجب ؛ أن الذين استغلوا أموال بنك التسليف ليتاجروا فيها ، لم يتورعوا عن التقدم من جديد ، للحصول على سلفيات أخرى ، بفضل ما لهم من مكانة متميزة ، ونفوذ لدى بعض العناصر الضعيفة ، فى الاجهزة المختصة .. امعانا فى الاستغلال والاساعة الى حقوق الجماهير .. واستخفافا بحقوق الفلاحين ..

فهل تقبل الرأسمالية الوطنية في القطاع الزراعي ، مثل هذه العناصر المنحرفة ، ضمن قاعدتها في فئات الشعب العامل ، وداخل تحالفه ، الذي يهسلف أساسا الى اذابة الفوارق بين الطبقات ، وتحريم استغلال الانسان للانسان ، واقامة مجتمع تسود فيه العلاقات الاجتماعية الانسانية السليمة ، بين كل الناس ؟

هذه العناصر - مع الأسف - ما زالت تنطوي تحت ظل التعريف العام للرأسمالية الوطنية في القطاع الزراعي ، وهو التعريف القائم على حجم الملكية الزراعية وحدها . الأمر الذي يلزمه ، دعامة أخرى أساسية ، لا تقل عن حجم الملكية الزراعية في الأهمية ، وهي (السلوك الاشتراكي ، والالتزام - ايمانا وعملا - بمبادئ المجتمع الاشتراكي العادل الذي نقيمه ونحميه ، والالتزام بأهدافه النبيلة وبطريقه الواضح ، .

ولا جدال أن مثل هذه العناصر ، يجب ألا نسمح لها بالتسلل والنفوذ ، الى أي جهاز من الاجهزة الشعبية ، في أي مستوى من مستوياتها . .

وبالتالي فلا يمكن أن يكون من بينها ، من يمثل فئة الرأسمالية الوطنية للقطاع الزراعي في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي . . لأنها خرجت عن وطنيتها وعن الطريق الاشتراكي ، وبطل وتصدت بسلوكها الاستغلالي ، لمبادئ المجتمع وأهدافه ، وفقدت الصفة اللازمة والجوهرية ، حينما انحرفت واستغلت ، وأصبحت في عداد الرأسمالية المستغلة ، مهما كان حجم ملكيتها الزراعية . . وليس للرأسمالية المستغلة مكانة بين قوى الشعب العاملة في المجتمع الاشتراكي . .

ولست أسبق الحوادث ، حينما أشير هنا الى أن تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العليا ، تناقش في الوقت الحاضر ، هذه الظاهرة التي كشفت عنها سنوات التجربة والممارسة ، خلال مرحلة التحول الاشتراكي . . ويتجه الرأي الى دراسة حالات الماطلين والمتهربين من سداد حقوق الشعب ، والذين يسلبون مدخراته ، ويستغلونها لمصالحهم الفئوية ، ولا يسددون ديونا حصلوا عليها من بنك التسليف ، لفصلهم من التنظيمات الشعبية القائمة ، بل ومن العضوية العاملة للاتحاد الاشتراكي . .

خلال مرحلة التحول الاشتراكى ، تحققت عدة خطوات ثورية وهامة ، للارتفاع بكفاءة الانتاج وتنظيمه ، وتحقيق التناسق لجوانب التخطيط الاشتراكى للمجتمع ، وهو يوضع اليوم على قواعد علمية وانسانية ، تمكنه من السيطرة على أموره ، وتحقق الخير لجموع الشعب ، والجزاء العادل للمواطن المنتج .

هذا التخطيط العلمى المدروس فى مجالات الزراعة ، يستلزم أن يكون الانتاج الزراعى - احدى السمات الرئيسية للانتاج القومى - فى خدمة المجتمع وبتوجيه منه .

وطالما عاش الملاك الزراعيون والفلاحون فى ضياع من قبل .. وهم يزرعون الأرض ، ولا يدرون بعد ذلك ، من أمور تسويقها أو بوارها شيئاً كثيراً .. كانوا يبذلون العرق والجهد ، وينتظرون قدرهم ، الذى كانت تتحكم فيه عوامل كثيرة ، وتحكمه شهوات التجار والسماسرة .. فكان سعر محصول زراعى ، يرتفع فى سنة من السنين .. فيقبل على زراعته تلقائياً ، الفلاحون فى العام التالى .. دون معرفة بحاجة المجتمع اليه ، وبغير توجيه عام ، أو المام بما يجرى خارج حدود القرية ، بالنسبة لحجم المحاصيل ونوعيتها .. وتكون النتيجة عادة ، كوارث يصاب بها الفلاحون ، وارتباكاً وخلخلة فى الانتاج الزراعى ..

وبدأت الثورة فى سنواتها الأولى ، تسعى الى توجيه الزراعة ، لتحقيق درجة من الاستقرار عند المنتج الزراعى ، ووضوح للرؤية أمام الأجهزة المسئولة بالنسبة لسياستها الزراعية والانتاج الزراعى ..

ثم أقدم المجتمع ، على تطبيق مشروع التنظيم الزراعى فى بعض المحافظات بعد دراسة واقعية وعلمية ، نابعة من مصلحة الفلاح ومصلحة المجتمع واحتياجاته .. وبذلك أحس الفلاح وصاحب الملكية الزراعية بالاستقرار والأمان من ناحية ، وأمكن للقطاع الاشتراكى ، أن يحسب مقدماً ، مستلزماً الانتاج الزراعى المطلوبة ، من أسمدة ، وبذور وآلات ، وفق الخطة العامة للزراعة ، وأمكنه أن يضع تقديرات سليمة حول المستهدف من الانتاج الزراعى .

واذن .. فان الرأسمالية الوطنية فى قطاع الزراعة ، يجب أن تدرك ، أنها لا تملك الحرية المطلقة ، فى اختيار نوعية المحاصيل الزراعية عشوائياً ،

أو تحديد مستلزمات الانتاج الزراعى من بذور وأسمدة ، أو اختيار برنامج خاص بها وحدها ، للرعى والصرف .. دون مراعاة لمصلحة غيرها من الزراعيين ، متناسية أن هناك أطارا للعمل المنظم فى قطاع الزراعة ، يحدده المجتمع الاشتراكى على أسس علمية ، وخبرة فنية ، من أجل المصلحة القومية ، ومصلحة المنتج الزراعى نفسه .. بل يجب أن ينتظم كل المنتجين داخل هذا الاطار العام ..

لابد أن تؤمن الرأسمالية الوطنية فى قطاع الزراعة ؛ بأن الملكية الفردية للأرض ، لا تتنافى ولا تتصادم ، مع ضرورة توجيه القطاع الاشتراكى للزراعة ولا مع سيطرة الشعب على الانتاج الزراعى ووسائله ..

وهناك بديهة يجب أن نعيها ، وهى أن كل ناتج من للزراعة أو الصناعة .. وكل حصيلة من الانتاج الفردى أو العام ، وكل مستويات الخدمات التى تؤدى للشعب ، إنما تشكل جزءا محسوباً ومدروساً .. له قيمته فى خطة قومية متكاملة .. وتستهدف زيادة الدخل القومى ، والارتفاع بدخل الفرد المنتج ، وتستهدف مصلحة المجتمع أولا واخيرا ..

والانتاج الزراعى ، شأنه شأن أى نوع من الانتاج القومى ، لابد أن يوجهه وينظمه ويسيطر عليه ، المجتمع الاشتراكى .. وليس تحديد الأسعار العادلة لكثير من المحاصيل الزراعية مثلا .. والغاء نظام الوسطاء والسماسرة ، الا خطوة ايجابية لحماية المنتج من ناحية ، ولتنظيم الانتاج الزراعى فى المجتمع من ناحية أخرى .. بعد ان كانت أسعار المحاصيل الزراعية تتذبذب من قبل . وفق الهوى أو الحظ ..

ان تطبيق وسائل الزراعة الحديثة .. وانشاء التعاونيات الزراعية - التى تقدم للانتاج الزراعى العديد من الخدمات - تعتبر خطوة ايجابية أخرى ، لتحقيق الارتفاع بناتج الأرض ، حجما ومستوى .. والتمكين لاشراف الشعب على وسائل الانتاج فى قطاع الزراعة .

ان تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر - كمثال آخر - وما تضمنته القرارات والقوانين الاشتراكية فى القطاع الزراعى ، تهدف أول ما تهدف ، الى تحقيق العدل الاجتماعى فى القطاع الريفى ، ووضع حد لما كان يقع من صور الاستغلال فى الريف ، ولذلك وجب الالتزام بها عملا وعقيدة ..

ان البعض من أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة - المنتمين الى فئة الرأسمالية الوطنية - عارضوا بادئ الامر فى مشروع التسويق التعاونى ، ومشروع التنظيم الزراعى .. بل وأثاروا البلبلة حولهما عند بعض الفلاحين .. ذلك يدل على عدم عمق الايمان بالطريق الاشتراكى العادل ، الذى يرمى الى تحقيق أكبر عائد مجز للمنتج ، وتوفير المصلحة العامة للمجتمع ، وسيطرة

الشعب على مقدراته وثرواته .. ان هؤلاء الذين عارضوا بادىء الأمر .. كانوا أشد المتحمسين لهذه المشروعات ، حينما تأكدت لهم فائدتها للفرد وللمجتمع .

هكذا .. يجب أن تلتزم الرأسمالية الوطنية في قطاع الزراعة - بجانب ما تضمنه تعريفها المطلق ، القائم على حجم الملكية الزراعية - بالسلوك الاشتراكي ، في مجتمع تحالف قوى الشعب العاملة . الذى يمنع استغلال الانسان للانسان - ويحرم الطبقة ، ويسعى الى اقرار العلاقات الاجتماعية السليمة ؛ واذابة الفوارق بين الطبقات .

انها بذلك ، تساهم مساهمة ايجابية في تدعيم البناء الاشتراكي ، وتعميق مبادئ المجتمع .. وتصبح دون تردد ، شريكة في المصلحة الاكيدة ، من التطور الاشتراكي ، كضمان لها ، وللعق والعدل ، وللمجتمع الذى تعيش فيه ..

تمثيل الرأسمالية الوطنية الزراعية

في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي

أحسب أن الحديث قد طال بنا ، حول الرأسمالية الوطنية في قطاع الزراعة ، رغم أنها فئة واحدة ، من فئات عديدة للرأسمالية الوطنية ، احدى الدعائم الخمس في تحالف قوى الشعب العاملة .

لكنني قصدت الاستفاضة في احاديثنا عن هذه الفئة .. وموقعها في حركة النضال الشعبى للمجتمع الاشتراكي .. مع اهتمام واضح وتركيز على الظواهر التى برزت لنا ، خلال سنوات التحول الاشتراكي ..

ومرد هذا الاهتمام والتركيز ، الى أسباب خمسة :

أولها : ان التطبيق العربى للاشتراكية فى مجالات الزراعة .. جاء فريدا فى نوعه ، وفى أسلوبه ، وفى أهدافه .. فهو لم يؤمم الأرض الزراعية ، التى استولت الثورة عليها من الاقطاعيين .. بل تم تمليكها للفلاحين المعدمين ، الذين استغلهم الاقطاع ، وسخرهم فى الأرض بغير رحمة أو جزاء عادل .

كما أبقي التطبيق ، على الملكيات الفردية القائمة للأرض الزراعية ، بما يتفق مع القوانين الثورية ، وفى حدود لا تسمح بعودة الاقطاع فى أية صورة من صوره ..

وتحرم هذه التجربة المصرية الاستغلال بكل ألوانه ومداه ..

هذه التجربة المصرية الفريدة النابعة من واقعنا المصرى ، ومن الايمان بالفلاح المصرى ، وبقيمته فى المجتمع الاشتراكى ... تحتاج منا الى اهتمام متصل ، وحرص مستمر ، وحماية واعية .

ثانيها : أن الملكية الفردية للأرض الزراعية ، تحتاج الى تدعيم من القطاع الاشتراكى ، عن طريق الأسلوب التعاونى ، وفتح الآفاق أمام التنظيم الزراعى .. ضمانا لتزايد الانتاج وكفاءته .. وتمكيننا لسيطرة الشعب وتوجيهه للثروة الزراعية .. وهى القاعدة الكبرى فى الاقتصاد القومى .. ويجب أن يرسخ ذلك فى ذهن الرأسمالية الوطنية الزراعية ، ايماننا وعملا ..

ثالثها : ان القرية المصرية ، عانت قبل ذلك طويلا ، من أقصى صور ظلم الانسان للانسان ، ومن السيطرة والنفوذ .. وحين حدد المجتمع المصرى ، طريق نضاله وأمله لتحقيق الاشتراكية ، صاغ فى ميثاقه الوطنى بالتفصيل ، النظرية والتطبيق فى المجال الزراعى .. ورسم بالوضوح خطوات العمل الوطنى ، لازالة كل رواسب الماضى وبقايا الاستغلال الطبقي ، حتى تستقر العلاقات الاجتماعية السليمة فى الريف .

رابعها : ان بعض الظواهر الاستغلالية ، وصور الانحرافات ، برزت خلال مرحلة التحول الثورى ووجدت فى القطاع الزراعى بالذات ، مجالات التوالد والتزايد .. بل لقد تخفت عناصر الاستغلال الجديد فى القرية ، وراء الشعارات الاشتراكية .. التى حملتها كواجهة وحسب ، لتندس فى صفوف قوى الشعب العاملة ، وتتسلق الى مراكز القيادة فى التنظيمات المختلفة .

وكان لابد لنا ، ان نبادر نحن ، بالقضاء على صور الاستغلال الجديد والانحراف ، والرواسب المتبقية من عصور خلت ، قبل أن تستفحل ، وتأخذ هذه العناصر المبادرة فى يدها ، وتشكل طبقة مستغلة جديدة فى المجتمع الاشتراكى .

واذا كانت لجنة تصفية بقايا الاقطاع ، عملت وتعمل على تنقية القطاع الريفى من هذه الشوائب ، فهى تهدف فى الوقت نفسه الى ازالة العوائق ، من أمام العناصر الثورية المناضلة والمؤمنة بالقيم العليا للمجتمع الاشتراكى ، حتى تأخذ مواقعها القيادية ، وتحمل مسئوليتها ، فى العمل الوطنى .

خامسها : اننا لابد وباستمرار ، أن نراجع أنفسنا ونقيم عملنا ، ونقف أمام السؤال الهام « من هو الشعب ؟ وما هى أهداف قوى الشعب العاملة فى مجتمعنا وما مصلحتها ؟ » ، حتى لا نفعل عن أى صورة من صور الاستغلال أو الانحراف .

لهذا تعمدت القاء المزيد من الضوء على هذه الجوانب والظواهر بقدر ما يسمح المجال هنا من الاستفاضة .. خاصة ونحن مقبلون على تشكيل اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي .. التي تضم ممثلي الشعب العامل وفئاته ، من بين القيادات الثورية ، المعبرة عن أمل الجماهير وآلامها ، الملتزمة بتحقيق أهدافها .

ومن هنا .. فالذين ينتمون الى الرأسمالية الوطنية في القطاع الزراعي ، واستغلوا مرحلة التحول الاشتراكي ، أو حاولوا اعاقا خطاها ...

والذين لم يلتزموا بالطريق الاشتراكي سلوكا ونضالا ..

والذين حاولوا أن يحققوا مكاسب شخصية على حساب مصلحة جماهير الفلاحين والمجتمع ..

والذين جعلوا من الجمعية التعاونية أو من غيرها ، أدوات للاستغلال والسيطرة ..

والذين استغلوا الملكية الزراعية ، وخرجوا بها عن وظيفتها في المجتمع الاشتراكي ، ليخلقوا نوعا من الطبقة .

والذين انحرفوا عن روح القوانين الزراعية ، التي استهدفت خدمة الانتاج وحسن أداء الخدمات ، وقرار شريعة الحق والجزاء العادل بين الناس جميعا ..

والذين أقاموا العلاقات المشبوهة ، مع الأجهزة الادارية والفنية ، لتكون لهم مكانة متميزة ، وسيطرة من أى نوع ..

والذين أرادوا أن يتصلوا بسيادة العلاقات الاجتماعية السليمة، أو تفتيت التحالف الشرعي لقوى الشعب وفئاته ، عن طريق الارهاب أو التزوير أو التكتل العائلي ..

هؤلاء وغيرهم من المنحرفين المستغلين ، لا يقبلهم المجتمع ، في مراكز القيادة لتنظيماته السياسية ، ولا يمكن أن يمثلوا فئة الرأسمالية الوطنية الزراعية ، في اللجنة المركزية ، بغض النظر عن حدود ملكيتهم الزراعية .

ان الالتزام بمبادئ المجتمع الاشتراكي ، وبطريقه وأهدافه .. ان انسلوك الاشتراكي للفرد ، ونضاله من أجل تدعيم القيم النابعة من مجتمعنا العادل .. ان الالتحام بالجماهير والمشاركة في حل مشاكلها ، دون تعال أو تفضل .. هذه الخصائص ، تعتبر في الدرجة الأولى ، السمات الاساسية للشخص القيادي ، الذي يمثل الرأسمالية الوطنية الزراعية في اللجنة المركزية ، الى جانب حجم الملكية الزراعية ، التي نص عليها التعريف العام .

واذا كانت فترة التجربة والممارسة طوال السنوات الماضية قد كشفت عن بعض الانحرافات ، والسلبيات ، وعن صور جديدة للاستغلال .. فانها كذلك ، أظهرت حصيلة وافرة من العناصر الثورية ، الملتزمة ايمانا وعملا ، بمبادئ مجتمعتها ، المتمسكة بقيمه العليا ، المكافحة من أجل ان يبلغ أهدافه وآماله .

الرأسمالية فى قطاع الصناعة

بين الاستغلال والوطنية

نتقل الى قطاع آخر من قطاعات «الرأسمالية الوطنية» ، هو «الرأسمالية الوطنية فى قطاع الصناعة» ..

ويجدر بنا .. أن نتوقف لحظات .. نلقى فيها بعض الضوء ، على القطاع التقليدى للصناعة ، الذى ورثه مجتمع الثورة ، من عهد النظام الاستغلالى السابق .

كان هذا القطاع ملكا للأفراد من جماعات المغامرين الأجانب الذين وفدوا الى مصر ، ووجدوا فيها مرتعا فسيحا لهم .. وشاركهم بعض المتمصرين ، الذين استغلوا ظروفًا طارئة ، مر بها المجتمع المصرى ، طوال عهوده السابقة فأقاموا المصانع والمؤسسات ، والشركات الصناعية ، وكانوا لا يبغون من وراء تشغيلها أو انتاجها ، سوى الحصول على أكبر قدر ممكن من الكسب الاستغلالى غير المشروع .

والحرب العالمية الثانية - مثال ليس ببعيد - اغتنمها الكثيرون فرصة للاستغلال والاثراء ، على حساب حاجة المجتمع الملحة .. أقاموا بعض المصانع والمؤسسات ، دون أساس علمى أو فنى أو اقتصادى .. الا أساسا واحدا ، هو ثقتهم ، بأن الشعب سيقبل على منتجاتهم ، كازها أو راضيا .. مهما كانت مستويات الانتاج ، وبأى الأسعار يفرضونها ، نظرا لانقطاعنا عن العالم الخارجى طوال فترة الحرب .

ودخل بعض المصريين هذا المجال .. وساروا على نهج المغامرين والمتمصرين الغرباء .. متجاهلين - أنهم كمصريين - عليهم مسئولية ضمير ، والتزام وطنى ، تجاه بلدهم ومواطنيهم .. وكانت السيادة حينئذ للنفوذ الرأسمالى المستغل ، الذى يؤمن بمنطق « الكسب بأى طريق وفى أى مجال ، وبالقدر الذى تستطيع المغامرة أو « الفهلوة » أو الظروف ، أن تحققه » .

هكذا .. كانت كل المصانع والمؤسسات ، تقوم على أساس استغلالى ، وبأسلوب استغلالى .. ولا تهدف الا الى مضاعفة حيلة الاستغلال ..

واظن أننا لم ننس بعد .. أيام مصانع الشاي - كمثال واحد - حينما كانت تعبىء الشاي وتبيعه للناس ، مخلوطا بنشارة الخشب ، والمواد الغريبة ، التى لا تمت الى الشاي بأية صلة .. كان أى فرد يستطيع أن يقيم أى مؤسسة ، لانتاج أى سلعة ، مادام يملك بعض المال ، الذى جمعه بطريق أو بآخر ، ومادام الربح مشبعا له .. حتى ولو لم تكن له المؤهلات الفنية ، والكفاءة العلمية أو القدرة الاقتصادية .

ولم يقف الاستغلال عند هذا الحد .. بل تعداه الى اعتصار جهد العاملين وعرقهم فى أسوأ صور الاستغلال .. مع أنهم يمثلون ، العصب الحيوى للانتاج الذى يدر الربح والثراء الوفير على صاحب رأس المال .

ولست أنسى ذلك اليوم ، الذى زار فيه الرئيس جمال عبد الناصر ، مصانع السكر فى كوم امبو عام ١٩٥٣ ، وتفقد أجزاء المصانع ، وشاهد صورة الرفاهية ، التى كان يعيش فيها أولو الأمر فى الشركة .. ثم .. لمح وهو فى الطريق الى السرادق الضخم هناك .. عمال المصنع ، يفترشون الأرض ، فى فترة الغداء ، وطعامهم ((البتاو والبصل)) ..

كان هذا حال العمال ، الذين يبذلون الجهد والعرق ، فى مصانع السكر .. وهى التى تمد مصر كلها وبعض دول الخارج بانتاجها ، وتوفر لأصحابها الأرباح الطائلة .. ولم يقبل الرئيس يومها ، أن يتناول طعام الغداء بالشركة ، وعاد الى القطار .. وظل يردد الحديث عن هذه الصورة .. الى أن صدرت قوانين يوليو الاشتراكية العظيمة .

وبرغم هذه القوانين ، فلا نستطيع أن ننكر ، أن بقايا هذه الفئة المستغلة ، مازالت موجودة حتى اليوم ، فى مجتمعنا الاشتراكى .. وان كانت لا تشكل قيمة اقتصادية فى المجتمع الحاضر ، بعد قيام القطاع الاشتراكى ، ونموه المتزايد .

لكن هذه الفئة الباقية ، اعتمدت وما تزال تعتمد فى بقائها ، على ثلاثة أساليب :

أولا : التحايل على القوانين والقرارات الاشتراكية الخاصة بالعمال .. سواء بالنسبة للاجور .. أو ساعات العمل .. أو الحقوق الاجتماعية المقررة لهم ، حقا وعدلا ..

ثانيا : عدم الوفاء بحقوق النولة المقررة قبلهم .. وهم يعملون دائما ، على التهرب من الضرائب بشتى الوسائل ، والتحايل على الاسعار ، والغش فى

الانتاج ، والخداع فى تقديراتهم لحجم الانتاج الواقعى .. وما اسهل على هؤلاء من تقديم الشهادات ، التى تؤكد خسارتهم الفادحة ..

ثالثا : حصول البعض منهم ، على سلفيات وقروض ، نظير رهن ممتلكاتهم .. بما يزيد على قيمة هذه الممتلكات .. وهدفهم حماية استغلالهم ، اذا ما اتخذت الدولة ، ازاء جرائمهم ومخالفاتهم الاجراءات القانونية .

ومن حسن الحظ .. أن أغلب هذه الفئة ، كانوا من الأجانب والمصريين ، الذين كانوا أدوات وعملاء للاستعمار الاجنبى ، يعملون بأمر منه وفى حمايته ..

أما المصريون - من بين هذه الفئة - فهم قليلون .. استطاعوا أن يمارسوا هذه الأساليب حتى اليوم ، متمسكين بأحلام الاستغلال ، ويريدون إطالة أمده ، برغم التحول الاشتراكى الذى حققه نضال الشعب المصرى .

لكن هذه الفئة ، المتمسكة ببقاء هذه الصور الاستغلالية ، فى قطاع الصناعة ، أصبحت تواجه اليوم ، خطرا يهدد أطماعها ووجودها ، حينما تدعمت قواعد القطاع الاشتراكى ، القائم على أساس من التخطيط العلمى ، والخبرة الفنية ..

وزوال هذه الشوائب الاستغلالية ، حتمية طبيعية لثلاثة أسباب :

أولها - ان اقتصاديات هذه المؤسسات والمصانع - التى قامت ارتجالا - لايمكن أن تصمد أمام النمو الصناعى المنظم للقطاع الاشتراكى ... وهو يملك إمكانيات ضخمة ، ويعتمد على أحدث ما وصل اليه العلم والخبرة الواسعة ، فى مجالات الصناعة .

ثانيها - بقاء هذه الصورة الاستغلالية فى المصانع والمؤسسات ، المملوكة للأفراد ، أصبح مستحيلا ، وعمرها لن يطول فى ظل القوانين الاجتماعية ، التى أصدرتها الثورة ، مهما سعت هذه الفئة المستغلة ، الى أساليب التحايل والتهرب والغش ، فى مجتمع العدالة الاجتماعية .

ثالثها - انتقلت ملكية دعائم الانتاج الرئيسية الى الشعب ، الذى أصبح يسيطر على وسائل الانتاج ... والقطاع الاشتراكى هو اليوم ، المصدر الوحيد لمصادر الفروع ، والمصانع ، والمؤسسات ، فى كل المجالات ، بما تحتاج اليه من مستلزمات للصناعة .. وبذلك ، تستحكم الحلقات حول هذا اللون من الاستغلال ، ولا يستطيع الفكاك منها ، حتى يزول ويتبدد .. أو يأخذ دورا وطنيا ، بعيدا عن كل صور الاستغلال والخداع .

كان لزاما على ، أن ألقى بعض الإيضاحات ، عن بقايا الرأسمالية المستغلة فى قطاع الصناعة ، حتى يتأكد لدينا الحق ، فى جانب المجتمع المصرى

اليوم ، حين يرفض أن تكون هذه الفئة ، بين القوى العاملة للشعب ، بل ولا بقبلها ضمن فئة الرأسمالية الوطنية في قطاع الصناعة .

ان فئة الرأسمالية الوطنية في قطاع الصناعة ، تؤمن بالمجتمع الاشتراكي وتساهم ايجابيا ، في برامج التنمية المحددة والمخططة ، يوجهها ويسيطر عليها القطاع الاشتراكي ...

هذه الفئة لها مصلحة اكيدة في التحول الاشتراكي . اما الفئة المستغلة ، فأطماعها تتصادم مع أهداف المجتمع الاشتراكي وطبيعته ..

ان الرأسمالية الوطنية في الصناعة ، تضم قطاعات عريضة ، وينتمى اليها عشرات الألوف من المواطنين ، الذين يسعون بجدهم ، ويبدلون خبرتهم ، وفنهم للكسب الحلال .. انهم يعملون بكل طاقاتهم ، للمشاركة الهادفة ، في تحقيق أهداف الانتاج ، لمجتمع الكفاية والعدل ، الذي تذوب فيه الفوارق بين الطبقات ، ويقوم فيه العمل الوطني كله ، بجميع فروعه وميادين نشاطه ، وفق تخطيط علمي شامل ..

هذا القطاع العريض - المنتج في قطاع الصناعة - يمثل جزءا هاما ، في الاقتصاد القومي ، وفي المجتمع .

فئات الرأسمالية الوطنية

في قطاع الصناعة

اذا كانت الرأسمالية الوطنية الصناعية في مجتمعنا الاشتراكي ، لا تقبل داخل اطارها ، اصحاب المصانع التقليدية ، ولا أصحاب المؤسسات المعروفة ، ممن لا هم لهم الا الاستغلال .. ويتحيلون على القوانين والقرارات الاشتراكية ، أو يتهربون من حق الدولة عليهم ، ومن الحقوق الاجتماعية المشروعة للعمال .. فأين اذن تكون مواقع فئات الرأسمالية الوطنية ، التي نعنيها في قطاع الصناعة ؟ .. ومن تتألف هذه الفئات ؟ ..

هذا التساؤل ، كثيرا ما يوجه الى القيادات السياسية في لقاءاتها مع المواطنين من بعض الذين يقيسون معايير فئات الشعب المختلفة - تلقائيا - بمقاييس المجتمع القديم .. وبالنظرة السريعة ، يحسبون أن الرأسمالية الوطنية ، لا يمكن أن تضم ، الا هذه الفئة القليلة من الذين قصدت ، ان القى مزيدا من الضوء على أساليبهم الاستغلالية ، استحالة بقائهم كعناصر صالحة ، في المجتمع الاشتراكي .. مالم يتغير فكرهم وأسلوبهم ، وموقفهم من جماهير الشعب والعاملين في مؤسساتهم .

ان الرأسمالية الوطنية فى مجالات الصناعة ، تضم قطاعا عريضا وهاما ، من فئات الشعب العامل ، يشاركون بجهودهم وفنونهم .. بخبراتهم وملكاتهم .. فى فروع عديدة للانتاج الحرفى والفنى .. وفى الصناعات الخفيفة والاستهلاكية ، وصناعة المنتجات البيئية .

هذا القطاع العريض ، ينتشر فى مجالات المجتمع وفروع نشاطه ، ويقوم بدور ايجابى للمساهمة فى تلبية حاجات الاستهلاك .. وفى امداد وحدات الانتاج الاشتراكى الكبيرة ، بما تحتاجه من مستلزمات للانتاج وقطع للغير .. وفوق ذلك ، فهذا القطاع ، يضم فئات تقسم بدور رئيسى فى الصناعات الدقيقة ، والمنتجات اليدوية ، والفنية ، التى تحتاج عادة ، الى المهارات والمواهب والملكات الفردية .. وكان مجتمعنا دائما زاخرا بها ، على امتداد الأزمان .. وان عانت فى عهود الظلم الاجتماعى ، وانطوت فى كنف الاهمال .. فلم تأخذ حقها من الرعاية والتقدير .

ان هذه المواهب والمهارات الفنية ، هى بمثابة ثروة وطنية ، حين تكشف لدى بعض الأفراد - ومجتمعنا المصرى غنى بهم - ويلزم أن تكون موضع الاهتمام والرعاية ، لايجاد المناخ الصحى لنموها ، وتوجيهها فى خدمة المجتمع ، حتى لا تنزلق الى مسالك الاستغلال والانحراف أو الضياع .

ومهما يكن من شئ ، فان المجتمع الاشتراكى ، وهو يؤمن بالدور الهام ، الذى تؤديه هذه الفئات العديدة الضخمة ، فى المجالات المختلفة ، ويعمل على الارتفاع بمستواها الاجتماعى والفنى ، ويضعها ضمن قوى الشعب العاملة .. ويساعد على تسويق انتاجها ، دون أى استغلال ، حتى تأخذ حقها كاملا .. ويوفر لها مستلزمات انتاجها ، والخامات التى تحتاجها بأفضل الأسعار .. هذا المجتمع الاشتراكى يحتاج من هذه الفئات - لكى تكون ضمن فئات الشعب العامل ، ممثلة بحق للرأسمالية الوطنية فى قطاع الصناعة ، ومعبرة عن مفهومها السليم - أن تكون مؤمنة بالطريق الاشتراكى .. ملتزمة بمبادئ المجتمع وأهدافه .. متفاعلة مع مسيرة العمل الوطنى ، التى يحدد خطاها ، القطاع الاشتراكى العام ، ويوجهها لخير المجتمع ، ومصلحة الأفراد ..

ويجب أن تدرك هذه الفئات المنتجة ، أن المجتمع - بقدر ما يحس ويهتم بقيمة هذه الملكات الفنية والمواهب الخلاقة ، لصاحب العمل وانتاجه - بقدر ما يحس كذلك ويهتم ، بضرورة الحفاظ على حق العاملين مع صاحب العمل ، ورعاية البراعم الصغيرة الموهوبة ، التى تريد أن تشق طريقها فى هذه المحالات المختلفة .

لذلك كان لزاما ، أن تؤمن فئات الرأسمالية الوطنية بالقوانين الاشتراكية ، وتلتزم بتنفيذ القرارات الاجتماعية ، التى تكفل للذين يعملون مع صاحب العمل ، الاجر العادل ، وتضمن لهم الامان الاجتماعى .

بهذا الايمان والالتزام ، تستكمل هذه الفئات — الهامة والمنتجة فى قطاع الصناعة — صفات وخصائص الرأسمالية الوطنية .. وبذلك ، تكون بالفعل والواقع ، شريكة فى نضال الجماهير الشعبية ، لتدعيم البناء الاشتراكى ، القائم على تحالف قوى الشعب العاملة وتضافرها ، المؤمن بضرورة سيادة العلاقات الاجتماعية والانسانية السليمة بين كل أبناء المجتمع .

وأحسب أن هذه المحاولة ، لتحديد مفهوم الرأسمالية الوطنية لقطاع الصناعة ، والتزامها بمبادئ المجتمع وطريقه وأهدافه ، تحتاج منا ، أن نتناول بعض النماذج من هذه الفئات الجماهيرية ، التى تعمل فى مختلف المجالات .. وتساهم بدور فعال فى الانتاج القومى .. وتشكل ذخيرة غالية فى المجتمع الاشتراكى العادل ..

واننى على ثقة ان من بينها ، قيادات ثورية مناضلة ، تستطيع ان تمثل هذه الفئة من الرأسمالية الوطنية ، فى التنظيمات السياسية ، على اختلاف مستوياتها ، وتقوم بواجبها نحو جماهير العاملين معها فى هذا القطاع ، ونحو مجتمع الكفاية والعدل .

نماذج من فئات الرأسمالية الوطنية

فى قطاع الصناعة

من النماذج العديدة ، لفئات الرأسمالية الوطنية فى قطاع الصناعة .. مجموعات العاملين ، فى صناعة الأثاث والاحتياجات المنزلية .. أصحاب الورش المنتجة والعاملون معهم .. هذه الفئة تكاد توجد فى كل قرية وكل مركز ، وفى أحياء المدن والمحافظات، بل أن هناك مدنا ومناطق ، اشتهرت بهذه الصناعات المصرية العريقة وفروعها ، وتعتبر من أهم مصادر الرزق والعمل فى المدينة بأكملها .

وتضم هذه الصناعة ، آلاف الورش المنتجة ، وعشرات الآلاف من العاملين فيها ، الذين يتميزون بملكات فنية ومواهب ومهارات يدوية .. يقومون بصناعة منتجات يحتاجها المجتمع ، سواء للاستهلاك المحلى ، أو للتصدير الخارجى .. ولا يمكن للقطاع الاشتراكى العام ، أن ينفرد بها وحده .. فالقطاع الاشتراكى فى هذا المجال ، يتولى الانتاج الآلى الضخم فى أحجامه واعداده .. أما هذا اللون من انتاج الأثاث والاحتياجات المنزلية ، فيحتاج الى مهارة معينة ، وفن يدوى خاص ، تميزت به صناعة الأثاث فى مصر منذ قديم الزمن .. وتقوم وتزدهر فى الورش الصغيرة ..

ويهمنى ان أشير فى الحديث عن هذه الفئة .. أن أصحاب هذه الورش والعاملين معهم ، ظلوا طوال أجيال ، تحت وطأة ، حلقات متصلة من الاستغلال ، وعدم الاستقرار والمعاناة .

أغلب هؤلاء يعيشون نهبا لتجار الجملة ، من بقايا مجتمع الاستغلال ، الذين يبيعونهم عادة الخامات ومستلزمات الانتاج بأعلى الأسعار .. ورغم حصول تاجر الجملة ، على هذه الخامات والمستلزمات ، من القطاع الاشتراكي العام بالسعر المحدد .. لكن كثيرا منهم ، لا يقنعون بالربح العادل ، الذى يحدده لهم المجتمع الاشتراكي .. وهم على ثقة ، أن العاملين فى صناعة الاثاث والمستلزمات المنزلية ، مضطرون الى الاذعان لاستغلالهم ، حتى لا تخيم عليهم البطالة والفاقة ..

والى جانب تجار الخامات ولوازم الانتاج ، فهذه الفئة تواجه بعد ذلك ، جماعة أخرى مستغلة من تجار التوزيع .. يأخذون ناتج عملها وجهدها وفنها ، بأبخص الأسعار ، لتباع للمواطنين بأثمان خيالية .. دون أن يكون لهم فى انتاجها أى جهد أو فن ، سوى واجهات التوزيع ، أو شهرة الاسماء وبريقها ..

وهكذا ، نجد أن قطاعا كبيرا من المواطنين ، الذين يعملون فى صناعة الاثاث ، من أصحاب الورش الصغيرة المنتجة والعاملين معهم – واجه صور الاستغلال ومايزال يعاني منها .. وله مصلحة أكيدة فى التحول الاشتراكي والتنظيمات التعاونية ، لكى يتحرر من أغلال السيطرة ، ويعود ناتج عمله وفنه اليه ، ويساهم فى زيادة هذا الانتاج الفنى والارتقاء به – وهو جزء من الانتاج القومى .

ان هذه الالاف المنتشرة فى القرى والمدن ، وتعتبر ثروة قومية .. تؤمن بمجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع قوى الشعب العاملة ، الذى تذوب فيه الفوارق بين الطبقات ، وتزول منه صور استغلال الانسان للانسان ، وتسود فيه العلاقات الاجتماعية السليمة .

والمجتمع الاشتراكي يعتبر هذه الفئة ، جزءا من الرأسمالية الوطنية فى قطاع الصناعة وبين القوى العاملة للشعب المصرى .

هناك قطاع عريض آخر ، من فئات الرأسمالية الوطنية ، يعمل في صناعة المنتجات الجلدية .. ويضم أصحاب الورش الصغيرة ، من المتخصصين في صناعة الجلود ، يعاونهم في الانتاج ، آلاف العاملين من أبناء هذه المهنة .

والمحلات الكبيرة التجارية ، التي تباع للمستهلك ، منتجات الجلود المختلفة بأسعار مرتفعة ، تحصل في أغلب الأحيان على هذه المنتجات ، من الورش الصغيرة بأبخص الأسعار .. لأن تجار التوزيع المستغلين ، يهتم قبل كل شيء ، الحصول على اكبر حصة من الكسب غير المشروع .. بغض النظر عن الجزاء العادل للعاملين ... الذين بذلوا جهودهم وخبراتهم الفنية ومهارتهم في صناعة هذه المنتجات .

ومن المفارقات .. أن هذه الفئة - التي تضم عشرات الآلاف من المواطنين وتوفر للمجتمع انتاجا ضروريا - لا تواجه استغلال تجار التوزيع وحسب .. بل انها كذلك تصطدم بصعوبات الحصول على المواد الخام ، اللازمة لصناعة الجلود واحتياجاتها ، بالأسعار المعقولة من تجارها .

وتضطر هذه الفئة ، من العاملين في المنتجات الجلدية أن تبحث في السوق السوداء ، عن احتياجاتها ، بالاسعار التي يحددها تاجر الجملة المستغل .. برغم حصوله على هذه البضائع من القطاع الاشتراكي بالسعر المعتدل .

هكذا ... نجد قطاعا عريضا من أبناء الرأسمالية الوطنية في مجال الصناعة ، يضم عشرات الآلاف من المواطنين ، ويشكل قوة انتاجية كبيرة وفعالة في المجتمع ، يعاني من استغلال مزدوج .. يمارسه من ناحية ، تجار الخامات ومستلزمات الانتاج ... ومن ناحية أخرى يمارسه تجار التوزيع .. وهؤلاء وهؤلاء يمثلون قلة من بقايا الاستغلال ، تتحكم وتستغل القطاع الاكبر والأهم ، من فئات الرأسمالية الوطنية في هذا المجال ، الى جانب استغلالهم للملايين من المستهلكين .

ان أصحاب الورش المنتجة ، والعاملين معهم في صناعة المنتجات الجلدية لهم مصلحة حتمية وأكيدة في التحول الاشتراكي ، حتى تتحرر هذه الفئة

العريضة فى قطاع الرأسمالية الوطنية ، من صور الاستغلال والتحكم وعدم الاستقرار .

ان ازدهار هذه الصناعات الوطنية - وقد تفوق فيها أصحاب الورش الصغيرة والعاملون معهم - يعتبر قوة دفع للانتاج القومى ، ومساهمة ايجابية ، فى زيادة تصدير هذه المنتجات ، ذات المستوى الانتاجى الخاص . . الأمر الذى يضاعف من حصيلتنا فى العملات الأجنبية ، الى جانب سد الاحتياجات المحلية لهذه المنتجات . .

وأهم عوامل ازدهار هذه الصناعات الوطنية . . كفاءة الاستقرار النفسى والاجتماعى والمادى عند هذه الآلاف من العاملين فيها ، حتى تنطلق قدراتهم وطاقاتهم ، لرفع مستوى الانتاج وزيادته ، مما يعود على أبناء هذه القواعد العريضة وكذلك على المجتمع بالخير .

هذه الألوف من الذين يعملون فى هذا الميدان ، يمثلون جزءا هاما من قوى الشعب العاملة وجماهيرها ، وقطاعا من قطاعات الرأسمالية الوطنية فى مجال الصناعة . . تشارك فى توفير الكفاية الانتاجية لمجتمعنا الاشتراكى ، وتتطلع الى تحقيق العدالة فى توزيع العائد ، وسيادة العلاقات الاجتماعية السليمة ، فى مجتمع يسعى بنضال أبنائه ، الى اذابة الفوارق بين الطبقات ، ومنع استغلال الانسان للانسان .

ان أصحاب التجارة التقليدية ، من بقايا النظام الاستغلالى ، الذين ما يزالون يمارسون ألوان الخداع والتحايل ، وأساليب الاستغلال ، للكسب الحرام فى المجتمع الاشتراكى ، لا يقبلهم مجتمعنا ضمن « الرأسمالية الوطنية » ، ما لم يفيقوا الى ضمائرهم ، ويعرفوا الطريق الحلال من الطريق الحرام ، فليتزموا بشريعة الحق والعدل ، التى يؤكد بها مجتمعنا الاشتراكى ويؤمن بها عقيدة ونضالا ، لا مجرد ألفاظ وشعارات للمتاجرة .

ان عشرات الآلاف من المواطنين ، العاملين فى صناعة المنتجات الجلدية ، هم أحق بعضوية التنظيمات السياسية على كافة مستوياتها ، بعكس الفئة القليلة المستغلة لجهد الجماهير وأموالهم . . . والاستغلال لا مكان له فى مجتمعنا الاشتراكى الذى نقيم فوق أرضنا .

ومن بين هذه الآلاف المؤمنة الصابرة ، المنتجة والعاملة ، عناصر ثورية ، تستحق ان تمثل هذا القطاع ، وتعبّر عن آلامه وآماله ، وتناضل من أجل تدعيم تحالف قوى الشعب العاملة ، وتعميق المثل العليا للمجتمع الاشتراكى العادل .

لا بأس أن نجمل ، هنا ، بعضاً من النماذج العديدة لقطاعات عريضة ، تحتويها الرأسمالية الوطنية فى مجال الصناعة ، وتضم مئات الآلاف من المتخصصين ذوى الخبرات والمواهب والمهارات الفنية والحرفيين ، رغم أن كل فئة ، تحتاج فى الواقع الى أحاديث مستفيضة ، نظراً لأهمية هذه الفئات ، من العاملين فى المجالات الصناعية ، من حيث مساهمتهم الإيجابية فى زيادة الإنتاج ٠٠٠ ومن ناحية أخرى ، فهم يمثلون دعامة فى المجتمع الاشتراكي ٠٠

هذه الأعداد الضخمة ، عاشت وماتزال تعيش ، تحت وطأة استغلال فئة قليلة ، من بقايا النظام الاستغلالي ، لا يمكن لمجتمعنا أن يقبلها فى إطار تحالف قوى الشعب العاملة .

وعلى سبيل المثال ، فهناك عشرات المئات ، من العاملين فى الصناعات الفنية الدقيقة ، والمنتجات الخشبية والمعدنية والصدفية ، اشتهرت بها مصر منذ قديم الزمن ، يتوارثها الإبناء عن آبائهم ، ويلقنها الجيل الحاضر الى جيل صاعد ، وتتجلى فيها الخبرة المبدعة ، والملكات الفنية ، ويتمثل فيها لون أصيل من ألوان الفن والزخرفة المصرية والعربية ، فى هذه المنتجات .

هذه الفئات - المتجمعة فى الأحياء العريقة والقديمة من ربلاذ مصر - تساهم بفننها وجهدها وإنتاجها الدقيق فى زيادة الثروة القومية ، لتلبية حاجة الاستهلاك المحلى ، وما يتطلبه التصدير للخارج .

ومع ذلك ، نجد هذه الفئات ، تعاني من استغلال عناصر من تجار الخامات ، وعناصر أخرى تحتكر التسويق والتوزيع . . فتحصل على هذه المنتجات من صانعيها بأبخس الأثمان ، لتبيعها بالأسعار الفاحشة .

وحيثما نمنع النظر فى أرجاء مجتمعنا ، ونبحث عن التجمعات الجماهيرية المنتجة ، نجد عشرات أخرى من النماذج ، التى تواجه صور الاستغلال من فئات قليلة لا هم لها الا الكسب غير المشروع

مئات من الذين يملكون الورش الصغيرة لإنتاج بعض الصناعات التكميلية من سباكة ، وخرابة ، وصناعة قطع الغيار ، وما قد تحتاجه المصانع الكبيرة ، التابعة للقطاع الاشتراكي من أدوات ومستلزمات ، ومع أصحاب

الورش آلاف من العاملين ٠٠٠٠ وهناك عشرات الآلاف ، من الذين يصنعون المنتجات البيئية ، التي يحتاجها المواطنون في حياتهم اليومية وفي أعمالهم ، سواء في المدن أو القرى والحقول .

وعشرات الآلاف من صناع الملابس والترزفة بأنواعهم - أصحاب الورش والعاملين معهم - يبذلون جهدهم ومهارتهم ، لسد احتياجات المواطنين ، وزيادة الانتاج .

ومثل هذه الأعداد ، يصنعون الأدوات المنزلية العديدة ، في ورش صغيرة .

هؤلاء جميعا ، وغيرهم عشرات النماذج ، من قطاعات الرأسمالية الوطنية في مجالات التصنيع ، عاشوا ويعيشون حتى اليوم ، يقاسون من بقايا العناصر الاستغلالية ، وإلى جانب ذلك ، فهم محرومون من أى ضمان اجتماعي أو مادي ، يوفر لهم ولأسرهم حياة الاستقرار ، حتى تندفع ملكاتهم وطاقاتهم ، لرفع مستوى الانتاج وزيادته ، لتحقيق لنفسها وللمجتمع ، مزيدا من الرفاهية والتقدم .

هكذا ، تتضح لنا الصورة الصادقة والواقعية للرأسمالية الوطنية في ميادين التصنيع ، بأبعادها وفئاتها ٠٠٠ ليست هي الفئة المستغلة القليلة ، التي مارسنا ألوانا مختلفة من استغلال العاملين في قطاع الرأسمالية الوطنية وتمارس استغلال المجتمع ، إنما هي الفئات العريضة التي تنتج ، وتعمل ، وتستخدم جهودها وملكاتها وخبراتها الفنية ، للمشاركة في زيادة الانتاج القومي .

ومن هذه القواعد العريضة المنتشرة في أنحاء بلادنا ، توجد عناصر ثورية تحس بمشاكل الجماهير العاملة ، وتؤمن أن إزالة صور الظلم الاجتماعي والاستغلال ، من على كواهل هذه الفئات ، لا يتأتى إلا بالطريق الاشتراكي ، والأسلوب العادل الذي يسلكه المجتمع الذي يمنع استغلال الانسان للانسان .

إن مصلحة مئات الآلاف من أبناء الرأسمالية الوطنية ، هي في التحول الاشتراكي وزوال صور الاستغلال ، هي في تلعيم مجتمع الكفاية والعدل ، وفي اقرار العلاقات الاجتماعية السليمة ، لتحل محل العلاقات الاستغلالية ، وهي في تأكيد تحالف قوى الشعب العاملة ، والعمل على اذابة الفوارق بين الطبقات .

والأمر يحتاج أن نلقى بعض الضوء ، على وسيلة تحقيق الاستقرار الاجتماعي وكفالة الامان لأبناء هذه القاعة العريضة وأسره ، في مجتمعنا الاشتراكي .

وصلنا في مناقشة فئات الرأسمالية الوطنية في القطاع الصناعي ، إلى تحديد أربع حقائق :

الأولى : أن الرأسمالية الوطنية في قطاع الصناعة ، ليست هي الفئة القليلة المستغلة ، التي سادت وسيطرت ، في عهود النظام الاستغلالي والطبقي .. لكنها تحتوى الآلاف من المواطنين - أصحاب الورش المنتجة والعاملين معهم - الذين ينتشرون في كل قرية ومدينة ، وفي كل حي من أرجاء البلاد .. ويعملون في مجالات الإنتاج المختلفة .

الثانية : إن هذا القطاع العريض من الرأسمالية الوطنية ، تستغله فئة من تجار الخامات والسماسة وتجار التوزيع المستغلين ، الذين يمارسون حتى اليوم ، السلوك الاستغلالي ويفكرون بمنطق الكسب الحرام .

الثالثة : أن هذه الفئات العديدة من جماهير العاملين ، تقوم بدور هام في المجتمع ، وتدعم الإنتاج القومي ، بما لديها من خبرات وملكات ومهارات فنية ، وتسد احتياجات ضرورية للمجتمع ، تلزمه بجانب الإنتاج الآلي الضخم الناتج من القطاع الاشتراكي العام .

الرابعة : المصلحة الأكيدة لهذه الفئات هي في التحول الاشتراكي ، والوسيلة الوحيدة لحل مشاكل هذه الجماهير العاملة المنتجة والمستغلة ، هي التنظيمات الاشتراكية ، حتى يحل بها الاستقرار في عملها ومعاشها ، وحياة أسرها ؛ بدلا من صور الاستغلال والضياع التي فرضت عليها ، ومازال الكثير منها مترسبا في مجتمعا ..

وقد آن الأوان أن تعم النظرة الجديدة ، في كل فئة من هذه الفئات ، وأن تتولى العناصر القيادية تنظيم فئاتها ، حتى نحقق الحل الثوري لمشاكل هذه الجماهير .. خاصة وأن المجتمع الاشتراكي في مصر ، يساند كل فئة تنتمي إلى صناعة واحدة أو حرفة ما ، يتجمعون على مستوى الحي أو القرية أو المدينة .. لتستطيع أن تقيم تنظيما تعاونيا ، وذلك يحقق أهداف الفرد وأهداف الجماهير ، وأهداف المجتمع ككل^{١٥٤} .

✽ **فالتنظيم التعاوني** لأصحاب هذه الورش والعاملين فيها ، يجعل من التجمع الجماهيري لكل فئة ، قوة إنتاجية ، لها وزنها وقيمتها ، في رفع مستوى الإنتاج وأحجامه ، بما يعود عليها ، وعلى الإنتاج القومي بالفائدة المشتركة .

*** تمت هذه التعاونيات ، كل فئة بما يلزمها من الخامات ومستلزمات الانتاج ، من القطاع الاشتراكي مباشرة ، بالاسعار المحددة رسميا ، وبأسر الطرق . . . وبذلك تزول صور السوق السوداء للخامات ، واستغلال تجار الجملة ، وتحكم الفئة القليلة من السماسرة في جماهير العاملين . .**

*** تتولى هذه التنظيمات التعاونية ، مهمة التوزيع المباشر والتسويق للمستهلك ، بالأسعار المعتدلة ، وبذلك تنتفى صورة أخرى لاستغلال تجار التوزيع ، الذين مايزالون ينظرون الى الكسب غير المشروع ، سواء من المنتج أو من المستهلك .**

*** من خلال هذه التنظيمات التعاونية ، ومن التحسن في أحوال العاملين في هذا القطاع ، يمكن تحقيق التأمينات الاجتماعية المنظمة ، لكل العناصر من أصحاب الورش أو العاملين فيها . . لتكون ضمانا ضد البطالة والعجز والشيخوخة وغير ذلك . . نظير اشتراكات ، يدفعها المواطنون دون ارهاق أو عناء . . بل يمكن أن يمتد نشاط هذه التنظيمات التعاونية الى تشجيع وسائل الادخار للعاملين ، لمضاعفة هذه الضمانات الاجتماعية للفرد وأسرته .**

*** تقوم هذه التعاونيات ، بالاشراف على تنفيذ القرارات الاشتراكية العادلة ، التي تضمن للعاملين حقوقهم ، وتحرص على زيادة الانتاج والارتفاع بكفاءته ، وقرار العلاقات الاجتماعية السليمة بين الناس ، في مجتمعنا الاشتراكي ، وتهدف - في الوقت نفسه - الى ازالة بقايا استغلال الانسان للانسان .**

*** ان مجالات العمل الخلاق أمام التنظيمات التعاونية في المجتمع الاشتراكي ، واسعة المدى . . . وقد عبر الميثاق الوطني ، عن ارادة المجتمع وأمله ، في توسيع نطاق هذه التنظيمات التعاونية ، في كل المجالات . . . حتى تضمن مصلحة الفرد ، وتشارك في تحقيق مصلحة المجتمع .**

وحين أسوق هنا بعضا ، مما يستطيع المجتمع الاشتراكي في مصر ، أن يوفره لهذه القواعد العريضة من الرأسمالية الوطنية الصناعية ، عن طريق التنظيمات التعاونية المختلفة . . فلست أطرح مشروعا موضوعا ، يراد له التنفيذ . .

ولكنني في الواقع ، أعبر عن تجارب رائدة تمت وتتم بنجاح بين بعض هذه الفئات ، في مواقع عديدة لقوى الشعب العاملة . .

وبرغم قلة اعداد هذه التنظيمات التعاونية بعد ، وبرغم الفترة القصيرة في عمر هذه التنظيمات ، الا أنها استطاعت أن تحقق أملا طالما كان في أحلام الآلاف من أبناء هذه الفئات . . وكان ذلك ، بفضل قيادات ثورية ، من بينها ،

التحمت بال جماهير ، وتلمست مشاكلها ، وأنارت لها الطريق ، وقادت حركتها ، الى هذا الحل الثوري .. وقد لقيت الرعاية والمساعدة من التنظيم الشعبي الأم ، فتحققت بذلك ، أهداف الجماهير العاملة ، وأهداف مجتمع قوى الشعب العاملة .

مثل هذه القيادات الثورية المؤمنة ، التى تناضل لإزالة صور الاستغلال ، وتعمل على تعميق المبادئ الاشتراكية ، التى يؤمن بها مجتمعنا ، هى الأحق بتمثيل هذه الفئات فى التنظيمات الشعبية والسياسية على مختلف مستوياتها ..

ممثلو الرأسمالية الوطنية بقطاع الصناعة

فى التنظيمات الشعبية وفى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي

إذا أردنا تحديد ممثل الرأسمالية الوطنية الصناعية ، فى التنظيمات الشعبية وفى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ، فلا بد ان نتمثل فى فكرنا دائما ، التساؤل الهام ، الذى يقودنا دائما الى تحديد واقى وسليم .

« ماهى الفئات الجماهيرية العاملة والمنتجة ، التى يحتوئها هذا القطاع ؟ وما هو دورها الايجابى فى البناء الاشتراكي ، ومصالتها فى المجتمع الذى نرفع بنيانه فوق أرض مصر ، على قاعدة من التحالف بين قوى الشعب العاملة ؟ » .

هذا التساؤل ، يلقى نورا كاشفا ، على عناصر يجب أن نستبعدا من حسابنا فى تمثيل هذه الفئات .. كما أنه يساعدنا على تحديد العناصر الثورية المرتبطة بهذه الجماهير الشعبية الملتحمة بها ، المثلثة لها ، والمعبرة عن مشاكلها ، الملتزمة بمبادئ المجتمع وأهدافه .

ان الحديث عن الفئات المختلفة ، من القطاع العريض ، للرأسمالية الوطنية فى مجال الصناعة ، بقصد توجيه الأنظار ، الى أبناء هذا القطاع ، وإبراز دورهم البناء فى المجتمع الاشتراكي .. ومحاولة فى الوقت نفسه ، لعرض بعض المشاكل التى تواجه هذه الفئات ... واستغلال فئة قليلة ، متخلفة من النظام الاستغلالى القديم .. استطاعت فى مرحلة التحول الاشتراكي أن تدرس فى صفوف قوى الشعب العاملة وتحمل شعار الرأسمالية الوطنية ، لتخفى من ورائه اساليب استغلالها لجماهير الرأسمالية الوطنية .. وللمجتمع .

من هنا نستطيع أن نقطع بضرورة استبعاد ثلاثة من العناصر ، فى مجال تحديد ممثلى الرأسمالية الوطنية لقطاع الصناعة ، فى التنظيمات الشعبية وفى اللجنة المركزية .

١ - العناصر المستغلة ، التى فرضت نفسها على هذه الفئات ، وتوارت وراء الرأسمالية الوطنية ، لتمارس صور الاستغلال والاحتكار ، حتى فى خلال مرحلة التحول الاشتراكى . من تجار الخامات المستغلين ، وتجار التوزيع والسماسة . . . وإذا كنا قد استبعدنا مثل هذه العناصر أصلا من شرف انتمائها الى قطاع الرأسمالية الوطنية ، فى مجتمع مصر اليوم ، فبديهي ألا نسمح بتسليها ، الى التنظيمات الشعبية على أى مستوى من المستويات .

٢ - العناصر التى نبعت من بين هذه الفئات . . . لكنها انحرقت بعد ذلك وعزلت نفسها عن القواعد الجماهيرية ، وتعالى عليها ، حينما شدتها نزوات التطلع الطبقي . . . وتحاول دائما أن تقود من جديد نضال هذه الجماهير ، بحجة انتمائها السابق ، الى الفئة العاملة المنتجة ، للرأسمالية الوطنية فى قطاع الصناعة . . . يجب أن لانسمح بمثل هذا التضليل .

٣ - العناصر السلبية من فئات الرأسمالية الوطنية لقطاع الصناعة ، التى لا تريد ولا تقدر على الارادة ، للخروج من إطار المصلحة الفردية ، وهى لا تهتم بمصلحة جماهير الرأسمالية الوطنية الصناعية ، والمصلحة المتكاملة والمترابطة للمجتمع الاشتراكى الذى تعيش فيه .

وهكذا ، يمكن بعد ذلك أن نحدد بالواقع والمنطق فى سهولة ، خصائص العناصر ، القادرة على تمثيل فئات الرأسمالية الوطنية لقطاع الصناعة ، فى التنظيمات الشعبية وفى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى . . . انها ولا شك :

* القيادات المرتبطة بهذه الفئات واقعا ومصيرا . . . الملتحمة بجماهيرها .
* القيادات الثورية ، المدركة لمشاكل هذه الفئات . . . الواعية لحلولها العلمية والعملية . . . المناضلة لازالة صور الاستغلال والتحكم من حياة ابنائها .

* القيادات الملتزمة بمبادئ المجتمع الاشتراكى ، وقوانينه وقراراته الثورية ، المكافحة مع فئات الشعب العاملة ، فى الطريق الى تحقيق اهداف المجتمع ، ومثله العليا . . .

* القيادات التى تحمل شرف النضال من أجل الجماهير ، دون تعال او انغزال ، لتدعيم تحالف قوى الشعب العاملة . . . والتمكين للعلاقات الاجتماعية السليمة . . . واذابة الفوارق بين الطبقات . . .

* القيادات المندفعة لتطوير الانتاج ، والارتفاع بمستواه ، وتزايد المستمر . . . لتحقيق المصلحة المشتركة للبناء هذا القطاع ، ولجماهير الشعب ، دون ما استغلال .

❖ القيادات التي تضع نصب أعينها وتترك دائما السؤال الهام (ما هي الفئات الجماهيرية الحقيقية، التي يحتويها قطاع الرأسمالية الوطنية الصناعية .. وما هو دورها الايجابي .. ومصلحتها في المجتمع الاشتراكي ، الذي نريد ان نرتفع به عاليا .. بالحق والعمل .. بالعمل والنضال ؟) .

الرأسمالية الوطنية في قطاع الخدمات

يتبادر الى كثير من الأذهان ، أن الرأسمالية الوطنية في الخدمات ، تعنى التجارة والتوزيع ، ولا تحتوى الا فئات العاملين في هذا المجال فقط .
والواقع أن قطاع التجارة ، ليس الا واحدا من مجالات الخدمات المتعددة - لا ينكر أحد أهميته ودوره ، وانتشاره في المجتمع .

فالرأسمالية الوطنية في الخدمات ، تضم فئات أخرى غير التجارة ، يحددها لنا الاطار العام ، لتخطيط العمل الوطنى ، ومجالاته في المجتمع .. وأهمها :

❖ خدمات التجارة والتوزيع

❖ الخدمات الصحية

❖ خدمات الاسكان

❖ الخدمات التعليمية

❖ خدمات النقل والمواصلات

❖ ثم خدمات أخرى ، أقل أهمية من هذه الفروع الرئيسية للخدمات .

وحين عبر الشعب المصرى عن ارادته الحرة ، ورسم طريقه الاشتراكي الفريد ، النابع من ايمانه ، ووعيه ، وحسه الصافى ، وضع جماهير الرأسمالية الوطنية ، كدعامة من الدعائم الخمس لقوى الشعب العاملة .. ولذلك نرى من الواجب ، أن تكون نقطة البداية - في تحديد القيادات ، التي تمثل بصدق قطاع الرأسمالية الوطنية للخدمات في تنظيماتنا الشعبية - هي المعرفة الواضحة لكل فئة من هذه الفئات .. بجماهيرها العريضة وقواعدها الشعبية ، بظروفها ودورها في المجتمع .. الى جانب المعرفة المحددة والقاطعة لكل العناصر المعوقة ، التي تتخفى وراء (الرأسمالية الوطنية للخدمات) ، وتمارس استغلالا للمجتمع ، ولجماهير العاملين في هذا القطاع .. بنفس الأسلوب ، وبذات التفكير السقيم القديم ..

اكثر من ذلك - كما اكدت التجربة والواقع الملموس - ان العناصر المستغلة في قطاع الرأسمالية الوطنية للخدمات ، لم تتورع ان تحيل سنوات

التطور الثوري ، والتحول الاشتراكي ، الى فرصة تزيد من استغلالها فيها ، بكل الأساليب غير المشروعة القديمة منها والمستحدثة ، بغير وازع من ذمة أو ضمير ..

وما زالت لهذه العناصر المستغلة بقايا ، تود لو يدوم استغلالها ، وتحلم أن يظلها ويحميها ، مجتمع استغلالي ، تعيش في مناخه وتفرخ ..

هذه العناصر - وان قل عددها - الا أن استمرارها للاستغلال ، يعوق مسيرة المجتمع الاشتراكي ، ويهدد بناءه وتقدمه ، ولا شك أن له أسوأ الآثار على جماهير الرأسمالية الوطنية أنفسهم ... الذين يتوقون الى اداء دورهم الأصيل ، بالجهد والشرف والوفاء .. ومئات الآلاف من العاملين في قطاع الخدمات وميادينه ومجالاته ، يؤلفون القاعدة العريضة والسليمة للرأسمالية الوطنية ، وهم ينتشرون في كل مكان وكل موقع من بلادنا .. يقدمون خبراتهم ، وعملهم وجهدهم ، للارتفاع بمستوى الخدمات وتطويرها .. ويؤدون بحق ، دور الرأسمالية الوطنية في خدمة المجتمع الاشتراكي ، دون أى استغلال أو سيطرة أو انحراف ..

ونعرض لكل قطاع من قطاعات الرأسمالية الوطنية للخدمات على حدة .. حتى نستطيع أن نستكشف قياداتها السليمة التي تتمكن عن جدارة وبيمان أن تحمل مسئولية دورها القيادي ، في مجتمع قوى الشعب العاملة ، الذي يجب ان تزول منه كل صور استغلال الانسان للانسان .

مفهوم الرأسمالية الوطنية

في قطاع الخدمات التجارية

يتعين علينا - ونحن بصدد دراسة هذا القطاع الهام ، للرأسمالية الوطنية في التجارة ، داخل المجتمع الاشتراكي - ان نتذكر المفهوم الواضح والوظيفة المحددة لها والتي عبر عنها الميثاق الوطني بالتحديد .. ذلك يحدد لنا الفرق الشاسع بين المفهوم القديم للتجارة - في مجتمع سيادة السيطرة الاستغلالية ، وتحكم القلة ، في جموع الشعب ، حين كانت التجارة تعنى ، الاستحواذ على كل مايمكن الوصول اليه ، من استغلال بأي وسيلة ، وتحت أى ظرف من الظروف - وبين مفهوم التجارة في مجتمعنا الاشتراكي .. وانها خدمة للمجتمع ، يجب أن تؤدي بالأمانة ، وبأفضل الطرق وإيسرها ، مقابل أجر عادل ومحدد ، أو عمولة معقولة لاتصل ابدا ، الى حد الاستغلال .

واضح اذن ، أن التجارة ، ليست وسيلة للاستغلال ، ولا هي أداة للتحكم أو السيطرة في مجتمع مصر اليوم ، ولا هي انتهاز أى ظرف من الظروف للكسب غير المشروع .

و حين وسع صدر المجتمع المصرى ، لاحتواء تجارة الجملة مثلا ، وابقاها في مرحلة التحول الاشتراكي ، كان يعتقد ، أن هذا الجزء من التجارة ، سيجدد من نفسه ، ويعود الى ضميره ، ويشق بالعمل النزيه ، طريقا للجهد الخلاق ، من أجل خدمة المجتمع ، ليؤدى دوره ، في توصيل السلع من مصدر الانتاج ، الى تاجر التجزئة ، باليسر والأمانة نظير العائد العادل المحدد له .

الا ان الكثيرين من تجار الجملة ، أدخلوا يسيئون الى المجتمع الذى احسن اليهم ، واحتواهم في قواعده العاملة ، وعناصره الوطنية .. فالكثيرون منهم ، لم يتحولوا عن أسلوب الاستغلال الطفيل ، الذى كان شائعا في العهود الظلمة .. بل لقد انتهزوا فرصة الارتفاع في مستوى الدخل عند الأفراد ، ليعتصروا كل زيادة في الدخل لأنفسهم ، وليحصلوا على مزيد من الكسب الحرام .

ان ما مر به مجتمعنا من أزمات مفتعلة في التجارة الداخلية ، وماواجه من اختناقات مصطنعة ، لم يكن الا نتيجة انحرافات هؤلاء وجشعهم واساليب استغلالهم الفاحش ، اقترفوها في حق الشعب .. بل وفي حق الرأسمالية الوطنية في قطاع التجارة والتوزيع ذاتها ...

ومع ذلك ، فهؤلاء قلة في هذا القطاع العريض ، الذى يضم عشرات المئات من آلاف العاملين في التجارة ، بصدق وبذمة ، في دأب وشرف وأمانة .. يقدمون خبرتهم وعملهم وجهودهم ، تلبية لخدمة المجتمع وراحته .. ينتشرون في القرى والكفور .. في الأزقة والشوارع .. في الاحياء والمدن .. في المراكز والبنادر ، ويصنعون دورة دموية صحية ، في حياة المجتمع اليومية .. يؤدون واجبهم الوطنى كاملا في خدمة مجتمعهم ، ملتزمين بأهدافه ، مؤمنين بطريقه العادل وقراراته الحاسمة ، وأسلوبه الواضح ..

هذه الجماهير من التجار والعاملين في التجارة - الذين يسعون في المجتمع بالشرف والالتزام والضمير ، ويعرفون دورهم ، وأهميته في المجتمع ، فيقبلون عليه بالرضى والحماس ، ويؤدونه أحسن ما يكون الأداء - هم الذين يؤلفون بحسب قواعد الرأسمالية الوطنية لقطاع التجارة والتوزيع في مجتمعنا الاشتراكي .

ان هذه الجماهير العريضة ، لها مصلحة أكيدة ، وارتباط مصيرى ، بالتحول الاشتراكي ، الذى يمكنها من الحصول على السلع بأسعار محددة لذلك ، فى يسر ودون تحكم أو سيطرة .. حتى تستطيع أن تقدمها بدورها ، الى الجمهور وبالأسعار المحددة لذلك أيضا .. ويكون لها بعد هذا الجهد ،

جزاء عادل ، تقرره شريعة العدل وشريعة الحق ، دون استغلال من فئة لأخرى
أو من انسان لانسان غيره ..

واذن فليست الرأسمالية الوطنية فى قطاع خدمات التجارة والتوزيع ،
داخل مجتمعنا الاشتراكى ، هى تلك الفئة القليلة المنحرفة ، من تجار الجملة
المستغلين ، وسامسة السوق السوداء ، الذين يشكلون اقطاعا فى التجارة ،
وطبقية فى مجال خدمات التجارة والتوزيع ، ويسيئون الى المجتمع ، الذى
يجب أن يلفظ كل مستغل من اطار القوى العاملة للشعب ، صاحبة المصلحة
والحق الشرعى فى المجتمع .. ولذلك فقد كان لاستغلال هذه الفئة القليلة ،
أثرها السيئ لدى جماهير الشعب ، وامتدت لتصيب بالأذى والاساءة ، قطاع
الرأسمالية الوطنية فى التجارة ، وانعكس ذلك على مئات الآلاف من العاملين
فيها ، فى صور التحكم والسيطرة .. من فئة قليلة مستغلة ، تشكل حلقة
الوصل فى مسار التجارة ، بين مصادر الانتاج ، وبين هذه الجماهير الغفيرة
من التجار الوطنيين غير المستغلين ..

والتجارب التى واجهها مجتمعنا ، وسببت له المضايقات ، خلال السنوات
الماضية كلها ، فى مواجهة أساليب هذه الفئة القليلة المستغلة ، أعطتنا دروسا
مستفادة ، ولا بد أنها أعطت جماهير الرأسمالية الوطنية المؤمنة بدورها ،
نفس الدروس .

تكشفت ثلاث صور للاستغلال فى قطاع التجارة

رغم المناخ الصحى الذى هبناه المجتمع الاشتراكى

ليس غريبا ، أن تعيش المجتمعات الرأسمالية ، فى مهب التيارات العاتية
للمضاربات التجارية والاحتكارات ، ووسط دوامة الارتفاع والاعتدال ، لأسعار
السلع ، وفقا لحرية الهوى وأصحاب المصلحة ، تحميهم فى ذلك طبيعة
المجتمعات الرأسمالية المستغلة .

وقد يكون لوعى الشعوب ، وتحكمها فى رغباتها الاستهلاكية ، بعض
الأثر ، فى تفاوت درجات هذا الاستغلال ، لكن الأمر فى كل الدرجات ، يمثل
سيطرة كاملة ، وتحكما من فئة قليلة مستغلة لجماهير الشعب ، واستهتارا
بمقدراتها .. وقد يبلغ المدى بهذه الفئة ، أن تفضل حرق المنتجات والسلع
والمحاصيل ، أو القاءها فى البحار طعاما لوحوش البحر ، عن بيعها لجماهير
المستهلكين ، لأن هذه الفئة المستغلة تحافظ على السعر المرتفع ، لما تحتكر
وما تملك .

وشعب مصر ، عاش فى مواجهة هذه التيارات والأهواء .. حتى أنه
فى يومه ، لم يكن يدرك ما تخبئه له الفئة المستغلة فى غده بالنسبة لاحتياجاته

من السلع وأسعارها .. فهي تأتي اليه وفقا لما يريد الأجنبي المحتكر . .
وتصله بالقدر الذى يحدده المستغلون ، وبالسعر الذى يفرضه السماسرة
والمغامرون ... وسيطرة رأس المال على الحكم ، كانت قائمة ومستحكمة ،
تسود وتستعل .

ويوم قامت الثورة وأعلنت مبادئها الستة ، نص المبدأ الثالث فيها ، على
ضرورة القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم .. واتخذت
الاجراءات الثورية ، لوقف طوفان الاستغلال والاحتكار فى المجتمع المصرى .

واذا كانت الأمثلة الصارخة والعديدة ، ما تزال فى اذهاننا ، فاننا لا
نسى منها ، احتكار توزيع الدواء مثلا ، وفرض اسعار خيالية من السماسرة
والموزعين لتروى نهمهم .. وحين اتخذ القرار الثورى ، بسيطرة القطاع
الاشتراكى على استيراد الدواء ، وتخفيض السعر بما يعادل الربع ، كان ذلك
دليلا ، ان هذه القيمة بكاملها ، كانت تذهب الى جيوب السماسرة ، ممن لم
يكن لهم جهد ولا دور ، سوى احتكار التوزيع واستنزاف أموال المرضى ،
واستغلال حاجتهم الملحة للدواء .

وحين صاغت الأرادة الشعبية ، منهجها الواضح بالنسبة للتجارة ، وحددت
لها فى الميثاق الوطنى دورا ، وواجبا ، لخدمة المجتمع ، كانت بذلك تمهد
للتجارة طريقا واضحا ومحددا ، حتى تنتقل السلعة من مصدر انتاجها فى
الداخل أو الخارج ، الى يد المستهلك بانتظام وسهولة ، وبسلسلة دون تعثر .

ولقد اكدت ، ان تأميم هياكل الانتاج والدعامات الاقتصادية الرئيسية
والاستيراد ، لم يكن ولن يكون هدفا فى حد ذاته . . لكنه الحل الحتمى ،
والطريق الآمن ، الذى يوصلنا الى هدف توفير الكفاية والعدل ، بديلا
للاستغلال والتحكم الطبقي .. ولتوجيه كافة الطاقات لخدمة جموع الشعب
وتحقيق مصلحة المجتمع .

أكثر من ذلك .. فان مجتمعنا الانسانى ، فى سنوات التحول الاشتراكى
والبناء الاقتصادى ، أعطى للجوانب الاجتماعية والانسانية ، أولوية فى كل
المجالات ، رغم حاجة هذه الفترة دائما ، الى توجيه كل عائد متاح ، لتدعيم
القاعدة الاقتصادية المنتجة أولا .. ولم تشأ ارادة الثورة المصرية ، أن تحرم
الشعب من احتياجاته المختلفة ، وقد طالت عليه عهد الحرمان .

كان طبيعيا ، أن تسير عجلة التجارة ، فى طريقها المحدد والمهد وفى
دورها المنتظمة ، خصوصا بعد أن وضعت الدولة فى برامجها ، توفير السلع
المحلية والمستوردة ، التى تلزم لاستهلاك الجماهير وحاجاتهم ، وحددت لكل
فئات العاملين فى التجارة جزاء عادلا .

الا ان الظواهر التي واجهها المجتمع ، خلال السنوات الماضية ، تؤكد ان الطريق الذي أرادته الثورة مستويا ومضيئا ، شابهته بعض الشوائب والعراقيل ، نتيجة للسلوك الاستغلالي من فئات قليلة ، انساق وراء الكسب غير المشروع .. فأساءت بذلك الى مجتمع ، يؤمن بضرورة القضاء على كل صور الاستغلال .. بل وأساءت كذلك الى قطاع الرأسمالية الوطنية في التجارة ذاته .

وليست مبالغة اذا قلت ، انه ما من فرد من جماهير الشعب ، الا وشعر بالضيق والمشقة ، في حياته اليومية ، من جراء اختفاء سلعة أو نقص المعروض منها .. من عدم جودة السلعة أو وجود غش ظاهر وتلاعب فيها .. الى آخر اساليب الاستغلال والخداع والانحراف .

والذين يقدرّون على ارتياد مسالك السوق السوداء ، كانوا يحصلون على ما يلزمهم من السلع ، بالأسعار التي يطلبها التاجر المستغل . ان اختفاء سلعة من الاسواق ، وظهورها في السوق السوداء ، عند تجار الخفاء ، لا تعنى الاشياء واحدا ، هو ان فئة من التجار ، تمارس الاستغلال ، وتسبب ما يحدث من ازمات مصطنعة بكل الوسائل والاساليب .

وفي محاولة لتحديد صور الاستغلال في قطاع التجارة - على هدى التجارب التي مر بها المجتمع طوال مرحلة التحول الاشتراكي ، وبرغم المناخ الذي هيأته الدولة لطريق التجارة - يمكن القول :

- ان فئة من التجار مارست وتمارس استغلال المستهلك وجماهير الشعب .
 - وهناك فئة من التجار ، استغلت وتستغل القطاع الاشتراكي العام .
 - وهناك فئة من التجار استغلت وتستغل جموع التجار الآخرين ، الذين يمثلون حقيقة ، قطاع الرأسمالية الوطنية في التجارة .
- والفئات الثلاث ، تمارس هذا الاستغلال بالطرق الظاهرة والخفية ، وهي بذلك تخرج عن طريق المجتمع الاشتراكي وعن مبادئه الأساسية .

في قطاع التجارة فئات

تستغل ملايين المستهلكين

حاولت أن احدد ، نواحي الاستغلال في قطاع التجارة ، وقلت انها تنطوي تحت ثلاثة أنواع من الاستغلال .. وأحاول بعد ذلك ان اتناول استغلال فئة قليلة من التجار لجموع الشعب وملايين المستهلكين .

والمجتمع الاشتراكي - الذي وضع الرأسمالية الوطنية ، وفروعها المختلفة ، داخل إطار قوى الشعب العاملة وتحالفها ، وحدد طريقا واضحا عادلا ،

أمام الفئات المختلفة - أراد ، ولابد من تحقيق إرادته ، أن يصنع دورة منتظمة وسليمة لخسومات التجارة ، التي تقدم للمواطنين .. والمجتمع في الوقت نفسه ، حدد الجزاء والعائد ، وقدم التسهيلات اللازمة ، للتجارة الوطنية ، على أساس الالتزام ، بطريق المجتمع ومبادئه وأهدافه .

وقد شهد هذا الجيل - قبل خمسة عشر عاما - حالة الكساد التي كانت تسود التجارة ، في عهود التخلف والحرمان .. حينما كانت القدرة الشرائية ، في مستوى العدم ، عند الملايين من جماهير الشعب .. وكانت السلع تبور عند التاجر ، فلا يجد من يقبل على شرائها ، إلا أبناء طبقة النصف في المائة .. بل أن الكثيرين من هؤلاء ، كانوا يستوردون لحسابهم من الخارج ، السلع والاحتياجات اللازمة لهم .. وكم سمعنا وقرانا في هذه الآونة ، عن حالات الإفلاس والضياع ، التي أصابت الكثير من صفار التجار والمستغلين بالتوزيع ، نتيجة لكساد السوق ، أو افتراس التحكم الرأسمالي الذي ساد ، والمنافسات غير المتكافئة ، والمضاربات غير الشريفة التي كانت تتم .

وحدثت طفرة في مجالات الاستهلاك الشعبي بعد الثورة .. وتزايدت القوة الشرائية عند فئات الشعب ، على أثر القوانين الاشتراكية والقرارات الثورية ، ودخلت الغالبية العظمى من المواطنين ، أسواق الشراء .

كان ذلك حافزا لكل تاجر ، أن يلتزم بحدود الحق الذي شرعه المجتمع ، وأن يقنع بالعائد الجزئى ، نظير الخدمة التي يؤديها للجماهير .. والجماهير ، تقبل على الشراء المتزايد للسلع .. وحصيلة العائد العادل والمستمر للتاجر - مع مواصلة تحسينه للخدمة التجارية .. ودوام تصاعد القدرة الشرائية - هي ولا شك حصيلة وفيرة ومجزية لأي تاجر وطنى أمين .. وهى ولا شك حصيلة مستمرة ، مابقى المجتمع ، ومابقى طريقه الاشتراكى العادل ، ومابقى الجهد الوطنى مندفعاً للبناء والتطور ، وتحقيق الكفاية والعدل .

لكن الذى حدث ... أن فئة قليلة من التجار المستغلين ، إرادتها غنيمة لها ، وأحالت هذا التحسن فى دخول الجماهير ، الى فرصة سانحة للكسب الحرام والاستغلال المقيت .

راحت هذه الفئة القليلة ، تحصل على السلع من القطاع الاشتراكى بالأسعار المحددة لها ، ثم تخفيها وتخزنها ، حتى تجمع كل ما تستطيع أن تغنم به .. والجماهير مضطرة أن تبحث عن احتياجاتها فى دروب السوق السوداء ، بالأسعار الباهظة .

وتلك جريمة ، يستوى فيها تاجر الجملة أو تاجر التجزئة ، إذا أقدم أحدهما ، على إخفاء سلعة أو تخزينها ، للحصول على كسب حرام غير مشروع .. وإن كانت جريمة تاجر الجملة أبشع وأسوأ أثرا .. لأن تاجر الجملة ، يمد

العديد من تجار التجزئة بالسلعة ، وكأنه يحجبها ويخفيها ، عن قطاع عريض من الجماهير ، الذين يتعاملون مع تجار التجزئة وهم المرتبطون بتاجر الجملة .

ولم تقف جريمة تخزين السلع ، وبيعها في السوق السوداء ، عند حد التجارة ، المستوردة بواسطة القطاع الاشتراكي العام . لكن أساليب الاستغلال والخداع من هذه الفئة القليلة ، كثيرا ما اصطنعت الأزمات والاختناقات في السلع المنتجة محليا .

ولست بصدد تعداد حالات اختفاء بعض السلع ، من جراء جشع واستغلال بعض التجار ، لكن مثالا واحدا ، يدل على مدى استهتار هذه الفئة المستغلة ، بمقادير الناس ، لهدف مقصود هو الكسب الحرام وبكل الأساليب . . فقد انطلقت اشاعة ، تردد أن الملح غير موجود في الأسواق . . مع أن مصر تملك تلالا من الملح ، وكميات لا حصر لها ، تستطيع أن تعطيها لكل من يحتاج الملح . . كانت هذه الاشاعة ، تريد أن تصطنع سوقا سوداء ، حتى في الملح ، تعود على هذه الفئة المستغلة بمزيد من الثراء .

وهكذا صنعت الفئة القليلة ، بأساليبها الاستغلالية ، الكثير من المضايقات ، برغم ما أسداه المجتمع لها من حنان ورعاية .

ان هذه الفئة القليلة - التي مارست وتمارس الاستغلال ، وتسيء للمجتمع والراسمالية الوطنية - لا يجب أن تبقى على استغلالها ، ولا يجب أن تبقىها الراسمالية الوطنية بين صفوفها .

ان مجتمعنا الاشتراكي الذي يسعى لمنع استغلال الانسان للانسان ، لا يمكن أن يقبل هذه الفئة ، ضمن القوى العاملة للشعب .

واذا كان المجتمع يحكم بالعقاب على السارق ، الذي يسلب من فرد ، ما ليس من حقه . . فالولى بالمجتمع أن يعاقب التاجر ، الذي يسرق المجتمع ، ويسلب اموال الشعب . .

واعتقد انه لن يكون قرارا قاسيا ، حينما يثبت استغلال أحد التجار ، سواء كان تاجرا للجملة أو للتجزئة ، ويتقرر فصله من العضوية العاملة للاتحاد الاشتراكي ، وحرمانه من شرف الانتماء الى تنظيماته الشعبية ، حتى يفيق الى الضمير والرشاد ، ويؤمن بطريق المجتمع وبأهدافه ، وبشريعة الحق والعدل .

من الحقائق التي لا تقبل الجدل ، ان الحل الوحيد امام الدول ، التي تسعى الى التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وتهدف الى تحقيق الكفاية والعدل .. هو خلق قطاع عام ، قادر على ان يقود التقدم في جميع المجالات ، ويضمن للشعب سير الانتاج القومي ، في طريق يصل به الى هدف الكفاية .. الى جانب قيامه بالدور الطبيعي ، من اجل توفير العدالة في التوزيع .. باعتبار ان القطاع العام ، ملك لجماهير الشعب ، وهو ناتج جهودها ، وحصيلة مدخراتها ، وثمره من ثمار نضالها ، تحرص عليه ، وتعمل دائما على تدعيمه ونموه .

وحين قطعت الارادة الشعبية برايتها في الميثاق الوطني ، ان تكون التجارة الخارجية ، تحت الاشراف الكامل للشعب ، وان تدخل تجارة الاستيراد كلها ، في اطار القطاع العام .. كانت تهدف الى حماية الجماهير ، من نزعات رأس المال المستغل ، وسيطرته واحتكاره .. وكانت ترمى الى توجيه التجارة ، لاداء دورها الايجابي في خدمة اهداف المجتمع .

ومن قبل ، تولى عمليات الاستيراد ، بعض المغامرين والمستغلين ، على غير اساس من الدراسة الهادفة ، او التخطيط العلمي .. انما كان الهدف والاساس في نظرهم ، هو المنفعة الذاتية وحسب .

وعندما قام القطاع العام بهذه المسؤولية ، تحمل عمليات التعاقد مع الخارج ، والتمويل بالعملات الاجنبية ، والنقل ، والتخزين ، حتى يضمن وصول السلع والمواد اللازمة المستوردة ، الى جماهير الشعب ، والى الأجهزة والقطاعات المختلفة ، بسهولة ودون اى استغلال او تحكم .

الا ان فئة قليلة ، من محترفي الاستغلال ، استطاعت ان تنفذ الى القطاع العام ، لتتولى هي عملية التوزيع ، على تجار التجزئة وغيرهم ، مقابل عمولة تقاضاها .. وبذلك ، اقامت من نفسها عقدة وسيطة بين القطاع العام ، الذي يسلمها كل ما يستورد ، وبين تجار التجزئة واجهزة القطاعات الاشتراكية الأخرى ، التي تحتاج الى السلع او المواد والمستلزمات .. وكلها بالطبع ، تسعى الى هذه الفئة من الموزعين لتشتري منها ما تريد .

والذين يسيطرون على صفقات التوزيع هذه ، لا يشكلون في مجموعهم ، الا اعدادا قليلة جدا من كبار التجار ، لا يؤدون عملا ، ولا يبذلون جهدا

يستحقون عليه ، ما يتجمع لديهم كل يوم ، من حصة العائد والعمولة ، لكل ما يستورده القطاع العام .. هذا ، الى جانب ما قد يواجهه المجتمع من اختناقات ، نتيجة للاساليب المريبة والعديدة التي تسلكها هذه القلة المستغلة ، من احتكرى التوزيع .. وهذه الفئة دائماً على ثقة ، ان كل ما تحصل عليه من المواد والسلع ، المستوردة بواسطة القطاع العام ، لابد وانها ستوزع بالكامل .. بل انها مطلوبة وبالبحاح ، نظرا لان عمليات الاستيراد اليوم ، أصبحت تتم على أساس من التخطيط المدروس ، والحساب الواقعي لحاجات المجتمع ، فى برامج وخطط التنمية .. ولم تعد عمليات الاستيراد مغامرات عشوائية كما كانت من قبل .

وهكذا ، غنمت هذه الفئة المستغلة لنفسها ، الابتعاد عن عناء الاستيراد ، ومغامرات التمويل الخارجى والتعاقد ، والنقل والتخزين ، والمخاطرة بشراء سلع ؛ قد تباع .. وقد تبور فى الأسواق، نظرا لان الاستيراد من قبل ؛ كان على غير أساس محسوب .. فقد حمل ذلك كله اليوم القطاع العام .. اما هى ، فتولت دور الوسيط ، الذى يحصل على عائد واجر ، دون ادنى عمل او جهد مشر .. ومجموع العائد بالنسبة لهؤلاء الوسطاء ، فى سلعة واحدة مستوردة ، يشكل مبالغ طائلة ، لاشك انها تضاف على أسعار السلع والمنتجات ، والمستلزمات التى يحصل عليها المستهلك ، أو اجهزة القطاعات المختلفة ، أو تجار التجزئة .

من هنا ، نرى ان هذه الفئة القليلة ، لا تؤدى جهدا ولا عملا ، ولا تبذل خبرة أو فناء .. بل انها فى كثير من الحالات ، تتلاعب بحاجات الناس ، واحتياجات تجار التجزئة ومستلزماتهم ، وتستحوذ على دخول طائلة من عائد كل ما يستورده القطاع الاشتراكي .. وفى الوقت نفسه تمارس استغلالا فاحشا ، للقطاع العام ، الذى يقوم بكل عمليات الاستيراد .. وللأجهزة المختلفة التى تحتاج الى ما يتم استيراده ، ولتجار التجزئة ، وللمجموع الشعب .

ذلك نوع واحد من أنواع استغلال القطاع العام ، من قبل الفئة القليلة من تجار الجملة وكبار الميسيرين على التوزيع .. وهناك أنواع أخرى من الاستغلال لهذا القطاع العام ، تقوم به فئة أخرى من كبار الموزعين والسماسرة وأصحاب تجارة الجملة المستغلين .

هؤلاء الذين يستغلون الاستغلال ، ويمارسونه بشتى الوسائل ، لا يدخلون فى اطار القوى العاملة للشعب ، ولا يمكن ان ينتموا الى الرأسمالية الوطنية فى قطاع التجارة للمجتمع الاشتراكي الذى نبنيه ونحرص عليه ، وندافع من اجل تنقية ارضه من الشوائب والطفيليات الضارة .

فئة من التجار ، تشتري من القطاع

العام ثم تبيع له ما تشتري .. وتستخدم

أجهزته ، أدوات لاستغلالها

لم يقتصر استغلال بعض تجار الجملة وكبار الموزعين ، على عمليات توزيع السلع ، والمواد والمستلزمات المستوردة من الخارج ، بواسطة القطاع العام ..
انما وصل استغلالها للقطاع العام ، الى مجالات الانتاج المحلى كذلك ، والسلع المصنوعة فى الداخل .

والمبدأ العادل ، الذى يتمسك به المجتمع الاشتراكى اليوم ، ان يحصل المنتج على ناتج عمله ، وعائد جهده كاملا .. وكذلك ، أن يحصل المستهلك على السلعة ، بأقل الأسعار والتكاليف ، وبأسهل الطرق ، وأفضل وسائل الخدمة .

وكثيرا ما يدور التساؤل . بعد تجربة السنوات الماضية ، عن دور تجار الجملة او عملهم الفعلى وخبراتهم ، او الفن الذى يبذلونه ، نظير ما يضاف الى السعر من عمولة لحسابهم ؟ .. وهل يتناسب ما يحصل عليه تاجر الجملة من عائد ، مع ما يؤديه من عمل ؟ ! .. واذا علمنا ان تجارة الجملة فى سلعة رئيسية - كالأقمشة مثلا - تتركز فى ايدى عدد قليل من تجار الجملة ، لا يزيدون على الثلاثين ، لتبين لنا ، القدر الذى يحصل عليه تاجر الجملة الواحد ، لمجرد انه وسيط ، بين مصدر الانتاج المحلى ، وبين تاجر التجزئة .. علما بأن تاجر التجزئة ، هو الذى يقوم بالجهد الفعلى ، ويبذل الخبرة والعمل ، ويتولى الخدمة المطلوبة للمستهلك .

واذن ، فان ما يحصل عليه تاجر الجملة - دون جهد - ليس الا استغلالا طفيليا للمنتج - وهو القطاع العام - وعبثا على المستهلك - وهو جمهور الشعب .

حدث مثلا ، ان بعض تجار الجملة ، كانوا يدفعون ثمن السلع المقررة لهم من المصانع .. ثم يتركونها مدة تطول او تقصر ، داخل مخازن المصانع المنتجة ، دون ان ينقلوها الى مخازنهم او محلاتهم .. وذلك يؤدي الى اختفاء السلعة من الاسواق الظاهرة ، ولا يفوت بعض تجار الجملة ان يلبسوا مسوح الملائكة ، حين يعرضون على تجار التجزئة وعلى الناس ، ايصالات الدفع ، وتاريخها القديم ، وموقفهم وترقبهم ازاء البضاعة التى لم ترد اليهم بعد !! ويشتد الطلب ، وتجرى الاتفاقات والصفقات المريبة .. عندئذ يسحب تاجر الجملة ، السلع

من مخازن المصنع ، لبيعها فى الخفاء الى تجار التجزئة بأسعار السوق السوداء .. وهكذا يستخدم بعض تجار الجملة ، مخازن مصانع القطاع العام وشركاته ، أدوات لاستغلاله ومخابئ أمينة ، لتخزين السلع ، التى يراد اخفاؤها من السوق ، لتباع بأسعار خيالية .

وبعض من الفئة المستولية على التوزيع ، من بين تجار الجملة المستغلين ، لا يقنعون بالمبالغ الطائلة ، التى تتجمع لهم من العائد المقرر ، انما يحاول المستغلون دائما ، تحقيق أرقام خيالية فى المكسب الحرام غير المشروع ، بأساليب عديدة وغريبة لا تخطر ببال أحد .

وصورة أخرى لأساليب الاستغلال ، لا تقل فى بشاعتها عن استغلال مخازن المصانع وشركات القطاع العام ، لاختفاء السلع .

ان الانتاج المحلى ، الذى يعرض فى الأسواق ، من السلع او المنتجات ، مقدر وفق التخطيط ، وحسب احتياجات المجتمع الواقعية ، مع اضافة نسبة معقولة ومحسوبة .

وكثيرا ما يتمكن بعض التجار ، من الحصول على كميات أكثر بكثير من المقرر لهم ، من السلع والمواد والمستلزمات ، بالطرق المشبوهة والأساليب المريبة .. ثم يقومون بتخزينها واخفائها .. الأمر الذى يسبب نقصا ملموسا ، فى الكميات المتاحة للبيع فى الأسواق .. وهذا اليعض واثق ، ان ما يتم تخزينه من سلع ، سوف يشتد عليه الطلب والالاحاح ..

وكثيرا ما تحتاج اجهزة القطاع العام ، التى تعمل فى المجالات المختلفة والمواقع العديدة ، الى مثل هذه السلع والمستلزمات ، فى أى مرحلة من مراحل عملها المتصلة .. فلا تجد منها شيئا متبقيا للبيع ، عند شركات القطاع العام المسؤولة ومؤسساته المنتجة ، لشتريره بسعر الجملة .. فهذه المؤسسات الانتاجية ، توفر للاستهلاك المحلى ، قدرا معلوما وفق الاحتياجات الحقيقية المعروفة ..

وتبحث هذه الاجهزة التابعة للقطاع العام عن احتياجاتها ، فتجد مايلزمها من سلع ومواد ومستلزمات - وبكميات وفيرة - لدى بعض التجار ، فتضطر الى شراء مايلزمها من تجار القطاع الخاص ، وبأسعار التجزئة ، نظرا لحاجتها الملحة ، والتزامها عادة بمقررات ، وتواريخ محددة للتنفيذ ..

وهكذا ، تشتري هذه الفئة المستقلة ، السلع والمنتجات من مصادر الانتاج ، او من المصانع التابعة للقطاع العام - بسعر الجملة - ثم ، تبيعها الى اجهزة اخرى تابعة ايضا للقطاع العام ، بسعر التجزئة ..

تكرر ذلك مرارا ، فى حالات احتياجات اجهزة القطاع العام لمنتجات النحاس والأسمنت ، على سبيل المثال لا الحصر .. وبذلك تحقق هذه الفئة

المكاسب ، وتمارس استغلالا للقطاع العام ، حينما تشتري منه وتبيع له ما تشتري ، وتسلك سبل الاستغلال والتحايل العديدة ..

ان هذه الفئات المنحرفة ، التي تستمرىء الكسب غير المشروع ، ولا تتورع أن تستغل القطاع العام واجهزته - وهو حصيلة مدخرات الشعب ودعامة تقدمه - لا يجب أن تحتسب من قوى الشعب العاملة .. انما حسابها يكون في تعداد أعداء الشعب ؛ الى أن تفيء الى ضميرها ، وتقلع عن الاستغلال والكسب الحرام .. فمجتمعنا يسعى جاهدا ، لازالة كل صور استغلال الانسان للانسان ...

فئة قليلة مستغلة في قطاع التجارة تسمى

استغلال الآلاف من تجار التجزئة

قد يكون ضربا من اللوهم ، حين يتخيل أحد منا ، تاجرا يستغل تاجرا غيره ، ثم يظنه بعد ذلك مخطئا لقضية تحالف قوى الشعب العاملة ، ومؤمنا بالنضال من أجل اذابة الفوارق بين الطبقات ، وسيادة العلاقات الاجتماعية السليمة بين كل الناس ..

ومن خلال تجربة المرحلة الماضية ، يستطيع أى مواطن ، أن يعدد الكثير عن الأساليب المتنوعة للاستغلال ، التي تمت بواسطة عدد من التجار - ولا أقول جميعهم - الكثير منها مستحدث ، فى أساليب التحايل والاختفاء والتخزين والغش .. والبعض منها قديم ومعروف .. ولقد كثرت هذه الأساليب وتنوعت لرغبة فئة قليلة من التجار فى الاستغلال ، أمام الحجاج الطلب المتزايد على السلع ، بعد التطور الثورى للقوة الشرائية لجماهير الشعب ، والتغير الكبير فى مستوى دخول الأفراد ..

وقد تناولنا من قبل ، اتجاهين للاستغلال فى التجارة : استغلال فئة من التجار لجموع المستهلكين .. واستغلال فئة من تجار الجملة والتوزيع للقطاع العام ..

أما الاتجاه الثالث .. فهو استغلال ، تقترفه فئة قليلة متحكمة ، من كبار تجار الجملة المستغلين ... لجماهير تجار التجزئة، وهم الذين يؤلفون بحق، قاعدة الرأسمالية الوطنية فى قطاع التجارة .

ويبدو الجحود متجسدا ، حينما يستغل شخص ، أفراد أسرة هو منها ، ويسئ الى فئة ينتمى اليها ...

مثل هذا الشخص ، لا يقبله المجتمع الاشتراكي في قواعده العاملة ؛ ولا تقبله الرأسمالية الوطنية ، ضمن أبناء خدمات التجارة .. فصفة التاجر اللازمة والمميزة له ، هي الوفاء بحقوق الآخرين ، والأمانة في التعامل معهم ..

وتاجر الجملة المستغل ، الذي يستحوذ على السلعة ، ويخفيها ، لبيعها لتجار التجزئة في الظلام وبأسعار باهظة ، يمارس أبشع أنواع الاستغلال والتحكم .. ذلك أن تاجر التجزئة يقف حائرا أمام امرين ، كلاهما مر ... فهو إما أن يلتزم بالسعر الرسمي المحدد ، يبيع به للجماهير - وذلك يصيبه بخسارة فادحة ، لأنه حصل على السلعة ، بعد عناء وبسعر مرتفع عن القيمة المقدرة . وإما أن يخرج هو الآخر ، عن الأسعار المحددة ، ولا بد أن يتعرض حينئذ ، للعقاب والمؤاخذه طبقا للقوانين ..

ومما أكثر ما وقع الجزاء على تاجر التجزئة ؛ الذي يواجه الجماهير كل ساعة ، ويتعامل معها .. يقع هو تحت طائلة القانون ، بينما مقترف الجريمة الفعلي ، يكون في مأمن من العقاب والمؤاخذه .. لأن تاجر الجملة المستغل ، بعيد عن التعامل مع الجماهير ، بعيد عن الأنظار والمحاسبة ...

هؤلاء التجار المستغلون ، حريصون على ربط صفار التجار ، بالتعامل معهم ، والابقاء عليهم تحت السيطرة والنفوذ ، حتى يبقى استغلالهم الخفي ويدوم ..

ولذلك تحاول هذه الفئة المستغلة ، أن تثير الشكوك والمخاوف ، في قلب صفار التجار ، حول موقف المجتمع الاشتراكي ، من الرأسمالية الوطنية في قطاع التجارة عامة .. ذلك يدفع التجار الصفار ، الى محاولة الاحتواء في هذه الفئة ، التي تمارس أسوأ صور الاستغلال ، تجاه إخوانهم التجار .

وهذه الفئة ، لا يمكن أن يقبلها المجتمع الاشتراكي ، في قواعد الرأسمالية الوطنية لقطاع التجارة ولا في قياداتها .. ولا ضمن أي فئة من فئات الشعب العاملة ، التي تحرص وتناضل معا ، لإزالة بقايا السيطرة ، بكل صورها وأشكالها ، ومنع استغلال الإنسان لأخيه الإنسان .

واجب الرأسمالية الوطنية في قطاع التجارة

ان تظهر طريقها من العناصر المستغلة

إذا تحدثنا عن استغلال الكثيرين من تجار الجملة .. ثم عن الجهد الأمين ، للقاعدة العريضة من تجار التجزئة ، فإني لا أعني بذلك التعميم .. فليس كل تجار الجملة ، خارجين عن مبادئ المجتمع الاشتراكي ، غير ملتزمين بأهدافه ..

وليس كل تاجر للتجزئة امينا على هذه المبادئ والأهداف .. فالبعض من تجار التجزئة ، انزلق الى مسالك الاستغلال والفساد ، تطلعا الى كسب غير مشروع .. انما تركت دراستنا من واقع التجربة الماضية ، حول الرأسمالية الوطنية في قطاع التجارة ، على الغالبية العظمى ، من هؤلاء وأولئك ..

ان الاستغلال او الانحراف ، في أى موقع من مواقع الخدمة التجارية ، يتعكس بطريق مباشر ، على جماهير الشعب في حياتهم اليومية، واحتياجاتهم العديدة .. كما أن الاستغلال والانحراف، يعوق مبدأ توفير الخدمات التجارية في المجتمع الاشتراكي بأيسر السبل .. الى جانب اتصاله بجزء كبير وهام من الثروة القومية للبلاد ..

والسؤال الذى يفرض نفسه - بعد تجربة السنوات الماضية ، وظهور الأساليب العديدة لاستغلال المجتمع وفئاته ، عن طريق عناصر منحرفة في قطاع التجارة - هو : كيف يمكن ان تنظم الرأسمالية الوطنية في مجال التجارة نفسها ، وكيف يمكن ان تظهر طريقها ، من العناصر المستغلة التى تشوب هذا القطاع وتسيء اليه ؟

ويجدر بنا في هذا المجال ، ان نشير الى تنظيمات للتجارة قامت من قبل في ظل سيادة الاستغلال وسيطرة رأس المال على الحكم ، مثل « الغرف التجارية » .. وكانت بأوضاعها القديمة ، ولوائحها العتيقة ونظمها ، عبارة عن مؤسسات لحماية مصلحة كبار المستغلين ، وتثبيت احتكارهم وسيطرتهم واسباغ الشرعية على تحكم الفئة القليلة المنحرفة والمستغلة ، في الجماهير العريضة للتجار .. ومثل هذه المؤسسات ، ما زالت تعمل بنفس العقلية ونفس الأساليب القديمة ، وكان واجبا عليها ، ان تطور نفسها تطورا جذريا ، لتكون بمثابة اجهزة تعمل على تحسين الخدمات التجارية للجماهير، والارتفاع بالمستوى الاجتماعى والفنى والثقافى للعاملين في هذا القطاع ، وتنظيمهم وحل مشاكلهم .. لكنها فضلت ان تقف في صفوف المتفرجين ، لا تؤدي دورا ايجابيا ، في المجتمع الذى نعيش فيه ..

ومهما يكن من شيء ، فقد قامت بعض العناصر - المؤمنة بلور الخدمات التجارية في المجتمع الاشتراكي - بدراسة المشاكل العديدة ، التى تواجه قطاع التجارة .. وقادت وعى الجماهير من العاملين فيه ، وبدأ تنظيمهم ، داخل تشكيلات اشتراكية ، وتنظيمات تعاونية ، حققت بالفعل أهدافا عديدة .. وتبناها التنظيم الشعبى الأم ..

استطاعت ان تقطع الطريق ، امام أساليب الاستغلال والتلاعب من تجار الجملة ، وصور الاحتكار التى مارسها مستغلون في قطاع التجارة فى البيئة التى قامت فيها ..

واستطاعت أن تقضى على الانحرافات التى كانت تحدث من بعض تجار التجزئة ..

فهذه التنظيمات التعاونية ، لها الحق في الحصول على السلع من مصادر الانتاج ، او من مراكز التوزيع مباشرة ، بالقدر العادل المقرر ، وبالسعر المحدد لها . . . وبهذا تخلصت من عقدة وسطى ، تتمثل في تجارة الجملة . . التي كثيرا ما عاقت انتظام الخدمة التجارية ، وحدثت اختناقات في مسيرتها ، الى تجار التجزئة ثم الى الجماهير . . . الى جانب ما خلقت من سوق سوداء . .

وآفاق النشاط أمام هذه التنظيمات التعاونية واسعة المدى . . تمتد الى خدمة أبناء التجارة الوطنية ، وتأمين حياتهم وأسرهم ، وخدمة الحي الذي تعمل فيه . . . وبالتالي تقوم بدورها في خدمة المجتمع كله . .

ان قلة هذه التنظيمات التعاونية في مجال التجارة بالذات ، حتى اليوم ، تعود الى الرغبة الملحة من الفئات المستغلة وسماصة السوق السوداء ، ليظل هذا القطاع على ما هو عليه ، حتى يبقى لهم مجال الاستغلال مفتوحا يتمرغون في ترابه . . ولذلك أثاروا الأقاويل من حولها . .

ان هذه التعاونيات ، تتابع البيع بالاسعار المحددة ، بواسطة كل تاجر ينتظم فيها ، وتباشر اداء الخدمة التجارية ، وسد احتياجات المواطنين بأفضل الوسائل .

وهذا الأسلوب - الذي يرد للتجارة وجهها الصافي الاصيل - يدعم في الوقت نفسه مبدأ تكافؤ الفرص بين التجار أنفسهم . . فلا يكون هناك تنافس غير شريف في التجارة ، التي تقوم أساسا على الشرف والأمانة . . انما التنافس فيما بين التجار حينئذ ، يكون في مدى الجهد الذي يبذله كل منهم ، لتحسين الخدمة ، وتيسيرها للمواطنين ، الذين يقبلون على التعامل مع صاحب الخدمة الافضل .

هذه التعاونيات ، يمكن ان تقام في الحي بالمدينة الكبرى ، وعواصم المحافظات وتضم اصحاب المحال التجارية ذات النوعية والطبيعة الواحدة . . وتقام في الأقسام والبنادر والقرى ، لتكون بمثابة مراكز لها كفاءتها ، وقدرتها الاقتصادية والاجتماعية والجماهيرية ، من أجل ترديد نشاط الخدمة التجارية ، وتدعيم الاعمال التجارية ، وخدمة البيئة والمجتمع . .

ان هذه التشكيلات ، وهي تمتد كل تاجر بنصيبه واحتياجاته ، تضمن في الوقت نفسه ، الاجر العادل للعاملين في كل المتاجر المنتظمة فيها ، وتباشر التزام الجميع ، بالقوانين والقرارات الاشتراكية العادلة . .

ولقد استطاعت بعض بعض هذه التعاونيات القليلة التي قامت حتى اليوم ، ان توسع نشاطها ليشمل الضمانات الاجتماعية ، والتأمينات ضد العجز والشيخوخة والمرض . . الى جانب المساهمة في زيادة المدخرات وتوفير الامان الاجتماعي والاستقرار ، عند مئات من أبناء الرأسمالية الوطنية في قطاع

التجارة .. وتعميم هذه التعاونيات ، سوف تكون له آثاره الطيبة ، على التجار أنفسهم ، وعلى المجتمع ، الذى يمنع كل صور الاستغلال والتحكم والسيطرة ، ويعتبر التجارة خدمة عامة لها أهميتها ، ولها العائد العادل نظير ذلك .

تمثيل الرأسمالية الوطنية للتجارة

في المنظمات الشعبية واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي

طال الحديث عن الرأسمالية الوطنية في قطاع التجارة .. بقدر ما للتجارة من أهمية في الحياة اليومية للجماهير ، واتصالها المباشر والمستمر ، بأفراد المجتمع .. وبقدر ما ظهر في هذا القطاع من صور للاستغلال والانحراف على كافة المستويات والمراحل ، التى تمر بها التجارة ، اقترفتها وما زالت تمارسها ، عناصر قليلة ، تستمرىء الكسب الحرام ، والاثراء على حساب المجتمع ، لا هدف لها ولا مبدأ ، سوى الاستزادة من استغلال الناس ، وتغيير شتى الحيل ، الظاهرة والخفية ..

واكدت تجربة المرحلة الماضية بطولها - وما ظهر فيها من العواقب والاختناقات المفتعلة ، أن تجارة الجملة، لا بد وأن تكون تحت سيطرة الشعب وتوجيهه .. ولا يجب أن تبقى احتكارا ، ووقفا على فئة قليلة ، تستطيع أن تتحكم فى جماهير المستهلكين ، وفى تجار التجزئة .. بل وتمارس الاستغلال للمجتمع ، ولأجهزة قطاعه الاشتراكي العام ولتجار التجزئة ، فهى بوضعها الحالى ، تسيء ما شئت لها الاساءة بهدف الاثراء والكسب الحرام .

كذلك ، اكدت التجارب الرائدة ، التى تمت حتى اليوم ، فى بعض المواقع - برغم قلة عددها - ان الطريق أمام الرأسمالية الوطنية للتجارة ، يحتاج الى تنقيته من الشوائب العالقة به .. وذلك لا يتأتى ، الا عن طريق التنظيمات التعاونية ، التى تضم الفئات المتجانسة من التجار ، حتى يتحقق الاستقرار والضمان لهذا القطاع ، وتستعيد التجارة جوهرها الحقيقى، وتكون بحق ، أداة من أدوات الخدمة العامة ، تؤدي دورها فى المجتمع الاشتراكي ، باليسر والأمانة

بل ان هذه التنظيمات التعاونية للتجار ، بحكم تشكيلها والتزامها بمبادئ المجتمع واهدافه ، تعتبر تجمعات جماهيرية، وتستطيع مع غيرها من التنظيمات الشعبية ، ان تكون مؤشرات صادقة ، تحدد احتياجات المجتمع وتشير الى أى خطأ أو انحراف، قد تقع فيه أجهزة القطاع العام، فى مجال التجارة، أو الانتاج.

بذلك يستكمل المجتمع حلقات مترابطة ومتصلة ، بين كافة الأجهزة والتنظيمات العامة والخاصة .. الانتاجية والتعاونية ، لخدمة الجماهير ،

بأفضل الطرق وأيسرها ؛ وللمشاركة فى تحقيق أهداف المجتمع ، وأمله فى قطاع الرأسمالية الوطنية للتجارة .

ويقينى أن ممثلى الرأسمالية الوطنية ، يجب أن يكونوا من بين القيادات التى تمارس عملها بصدق فى خدمة المجتمع ، وترتبط بال جماهير ، وتلتزم بطريقتها الواضح ، وتناضل مع قوى الشعب العاملة الأخرى ، لتدعيم البناء الاشتراكى ، وقيمه العليا ..

ومن هنا ، فإن التمثيل الصحيح ، لقطاع الرأسمالية الوطنية للتجارة ، فى التنظيمات الشعبية على أى مستوى - والتعبير عن القاعدة العريضة لمئات الآلاف من العاملين فى التجارة ، المنتشرين فى كل بقاع الجمهورية - لا يتحقق إلا بواسطة العناصر المؤمنة ، من بين القيادات العاملة فى التنظيمات التعاونية للتجار ، أبناء الرأسمالية الوطنية ، الذين لهم مصلحة أكيدة فى التحول الاشتراكى ؛ ويؤمنون بواجبهم حيال المجتمع .

ان هذه العناصر القيادية ، يجب أن تكون من الذين عملوا بصدق ، ويعملون لخدمة القاعدة العريضة للعاملين فى التجارة ، على هدى من الحقوق المشروعة ، والقوانين العادلة ، والمبادئ الاشتراكية السليمة ..

يجب أن يكونوا من المرتبطين بجمهير الشعب ، يضعون كل جهدهم فى خدمتها ، ويعملون بكل طاقتهم وإخلاصهم ، لتطوير خدمات التجارة وتحسينها ، والحفاظ على صفاتها دون أى انحراف أو استغلال قد يشوبها ..

يجب أن يكون دورهم فى المجتمع ترجمة صادقة ، للإيمان المطلق بالمبادئ ، التى التزمت بها فئات قوى الشعب العاملة الأخرى حتى تتمكن معا ، من القضاء على كل بقايا الاستغلال وصوره ، وإن تدعم العلاقات الاجتماعية السليمة ، حتى تسود بين كل أبناء الشعب .

الرأسمالية الوطنية فى قطاع الخدمات الصحية

دفعنى الى الإفاضة فى الحديث عن الرأسمالية الوطنية للتجارة ؛ ما لهذا القطاع من ارتباط مصلحي بال جماهير ، وأهمية بالنسبة للمجتمع .. وانعكاس الخدمات التجارية ، بصورة مباشرة على الحياة اليومية للملايين ، سلبا وإيجابا .

الا أن قطاع الرأسمالية الوطنية فى الخدمات الصحية ، لا يقل عن الخدمات التجارية ، فى أهميته بالنسبة للمجتمع .. فهو مرتبط كذلك ، بمصلحة

الجماهير ، وينعكس عليها .. وهو فوق ذلك ، يمثل جانباً إنسانياً واجتماعياً هاما ، تصطلع به أجهزة الخدمات الطبية والعلاجية في المجتمع ..

ولقد حرصت ارادة التغيير الثورى في مصر ، على منح كل طاقاتها وامكانياتها ، منذ أول أيام الثورة ، لتوفير الخدمات الصحية ، وتعميمها .. ولم تتقيد في ذلك بالقواعد الاقتصادية والحسابية، حتى في مرحلة التطور الاشتراكي والتنمية ، التي تقضى بتوجيه كافة الاستثمارات ، لخلق القاعدة الاقتصادية ، واعطاء الأولويات للمشروعات الانتاجية .. وكانت الثورة المصرية في ذلك ، تعبر بصدق ، عن الروح الانسانية الأصيلة ، لشعب مصر وطبيعته .. بل ان الميثاق الوطني العظيم ، أولى كل الاهتمام للخدمات الصحية ، وجعلها حقا من الحقوق الأساسية للمواطنين ، في مجتمعنا الاشتراكي .. ويمكن القول ان الخدمات الصحية اليوم ، أمانة في أيدي قطاعين ، يعملان معا في هذا المجال :

القطاع الاشتراكي : الذي تزايدت أعماله وأنواعه ومستوياته ، منذ قيام الثورة .. ثم طفر طفرة واسعة خلال مرحلة التحول الاشتراكي ، حتى امتدت الوحدات الريفية ، الى القرى النائية والبقاع الريفية ، كما انتشرت المستشفيات العامة ، وتضاعفت وحدات العلاج المركزية في المدن وعواصم المحافظات .. وامتدتها الدولة ، بكل ما تستطيع توفيره ، من الامكانيات البشرية والمادية ، لكي تؤدي واجبها نحو المجتمع ، سواء بالجان ، او بأجر رمزي ، او عن طريق نظام التأمينات الصحية والعلاجية ..

وحين اندفعت الدولة، في الانفاق على هذه الخدمة الاساسية الانسانية ، كانت تهدف الى رفع المستوى الصحى للجماهير ، مؤمنة بأن ذلك « استثمار » له آثاره الايجابية البعيدة ، تنعكس على قدرة الأفراد وحياتهم وعملهم .. فان الأصحاء ، وهم الأقدر على الخلق والابداع ، ودفع عجلة التطور ، في جميع المجالات ..

وهنا نلمس بالتحليل ، الخدمات الصحية ، التي تقدم للمواطنين ، عن طريق المؤسسات العلاجية والصحية الخاصة ، من مستشفيات وعيادات ، يملكها ويديرها الأفراد ، ويعمل فيها الأطباء والمتخصصون ، كنشاط مهني حر .. ويمثل ذلك .. القطاع الخاص ، الذي يشارك مع القطاع الاشتراكي في تحمل مسئولية اداء الخدمات الصحية للمجتمع .

وما دمتنا في معرض الحديث ، عن الرأسمالية الوطنية لقطاع الخدمات الصحية ، وجوانبها الايجابية والسلبية ، والدور الذي يجب ان تؤديه في

المجتمع الاشتراكي ، والقيادات المتزمة بهذا الواجب ، ايمانا وعملا وسلوكا ..
فيجدر أن تكون نظرتنا ، على هدى المبادئ التي صاغتها الارادة الشعبية ، في
ميثاقها الوطني .

لقد اكد الميثاق ان الخدمة الصحية - سواء كانت علاجيا أو دواء - ليست
سلعة ، تباع وتشترى في أسواق العرض والطلب .. لكنها أولا وآخرا ، واجب
انساني ، ونداء للضمير الحي ، وخدمة يلزم ان تكون في متناول كل مواطن ..
يؤديها المتخصص ، مقابل أجر معقول وعادل .. حتى لا يكون مرض الناس
ولهفتهم على الشفاء ، سبيلا لاي صورة ، من صور الاستغلال المادي والمعنوي
.. أو فرصة ، للاستفادة على حساب الحاجة الملحة للانسان المريض .. كما
هو الحال في مجتمعات مستغلة ظالمة ، تستحل كل وسائل الاستغلال ، وتجعل
من حاجة الناس الشديدة ، فرصة للحصول على أكبر قدر من الكسب
الذموم ..

ولوجه الحق ، فان الخدمات الصحية في مصر اليوم ، قطعت خطوات
واسعة ومشرفة ، في طريقها نحو الهدف الذي حدده الميثاق العظيم .. ذلك
نضجه موضع التقدير والفخر .. لولا بقايا متخلفة من صور الاستغلال القديم،
في قطاع الخدمات الصحية الخاصة ، عانى منها شعبنا في ظل المجتمعات الظالمة
السابقة ، وهي تستحل كل وسائل الاستغلال ، وتنتهز كل فرصة لابتزاز
أموال الجماهير ، في أي ناحية من نواحي الخدمات أو الانتاج ..

وإذا كنا نستنكر الاستغلال ، ونزوات الكسب الحرام ، من بعض
العناصر في القطاعات الأخرى ذات الطبيعة التجارية ، فإن هذا السلوك ، إذا
شاب احدا من القائمين على الخدمة الصحية ، في أي موقع ، وعلى أي مستوى
فيكون سبة ، وخطيئة بالغة .. ويكون كالبقع القاتمة في وجه مضيء ، تتمثل
فيه أصلا ، أسى معاني الإنسانية ، والرحمة ، والصفاء الخلقى .

وأحاول بعد ذلك ، ان اتناول صورة الخدمات الصحية الخاصة
والعاملين فيها ، بين الماضي ، والحاضر ، ودورها في المجتمع الاشتراكي الذي
نقيم دعائمه على أسس عادلة وإنسانية .

الخدمات الصحية في المجتمع المصري قبل الثورة

كانت الغالبية العظمى من الشعب المصري في العصور الماضية ، تكاد
تكون محرومة من الخدمة الصحية .. فالمستشفيات العامة ، كانت قليلة
العدد ، مقصورة على بعض المدن الرئيسية ، لا تستطيع الوصول اليها ، الا
اعداد قليلة من المرضى ... وكثيرا ماخلا بعضها من الاجهزة الطبية اللازمة
أو الدواء الشافي ، وكذلك من المعاملة الكريمة .. وهذه المؤسسات العلاجية

المجانبة - كغيرها من مؤسسات الخدمة العامة - لم تكن تلقى اهتماما من السلطات والقائمين عليها .. فهي في نظرهم ، ليست الا موردا للمرضى من الطبقة المدممة ، ولم يكن لهذه الطبقة في مجال الخدمات ، وزن ولا قيمة في مجتمعات ما قبل الثورة ..

لذلك ، كان الاعتماد الرئيسى ، في مجال الخدمات العلاجية لفئات الشعب ، على المؤسسات الخاصة ، يلتصقون فيها العلاج ، مقابل الاجور والرسوم ، التى يفرضها اصحاب هذه المهنة ، كيفما شاءوا ، وفقا لمعايير العرض والطلب ...

كان العاملون والمتخصصون في هذا المجال - طوال العصور السابقة - فئة محدودة العدد ، والناس يتسابقون على عيادات الاطباء والمستشفيات الخاصة ، يلتصقون الدخول ، ويبدون استعدادهم لدفع ما يطلب من رسوم واجور ، مهما كلفتهم الشروط القاسية لبعض الاطباء المعالجين .. خلاصا من عذاب المرض وآلام المعاناة .. وكم من مريض باع كل ما ملك ، وبهدد اغلى ما كان عنده ، حتى يسدد مقدما ، مطالب طبيب ، يشترط ان يتقاضى اولا ، كل اتعابه قبل البدء فى العلاج او اجراء الجراحة .. وقد ينجو منها المريض ، وقد ياتيه الموت بين يدي الطبيب المعالج .

كانت هناك لافتات - ومازال بعضها معلقا ومعمولا به حتى اليوم - تواجه المرضى قبل الدخول الى مراكز العلاج والمستشفيات الخاصة ، تحدد لهم اسعار الكشف والعلاج ، وتشير الى ان الكشف العادى له ثمن ، والكشف الخاص له ثمن ، والعاجل بدون انتظار له سعر ، والعاجل الخاص له سعر !! .. وكأن تحديد المرض ، وتشخيص العلاج ، يتفاوت عند الطبيب الواحد ، ويتغير حسب فئات الدفع والاجور ..

بعض الاطباء - وكانوا في العصور الماضية اعدادا قليلة ، لا يراد لعدددهم ان يزيد بحسب احتياجات المجتمع - كانت لهم عيادة في القاهرة ، واخرى في الاسكندرية ، وثالثة في طنطا او اسيوط .. والمرضى في حيرة ، متى يكون الطبيب هنا ومتى يكون هناك !؟

وكم سمعنا عن قلة من الاطباء ، شاعت شهرتهم ، حتى اجتذبت المرضى من كل ناحية ، ويضيق وقت الطبيب باعداددهم ، لكنه لا يضيق بالأتعاب التى يتقاضاها منهم .. ويهديه منطقته الى مضاعفة أجره ، حتى لا يقبل الا نصف المترددين يوميا ، وبذلك يبذل نصف الجهد ونصف الوقت ، بينما يحصل على الأجر مضاعفا غير منقوص ..

ولا يقبل مثل هذا الطبيب - وهم قلة - ان يفهم ما للمجتمع من فضل عليه ، وقدها له فرصة الحياة الكريمة ومنحه فرصة العلم ، وامتيار التخصص ..

والوفاء بدين المجتمع من أى مواطن يعيش على أرضه ، جهد وعمل وتضحية دائمة لا تنتهى عند حد ..

ولا ينكر احد ، ما قام به الكثيرون من اطبائنا المخلصين ، لخدمة المجتمع والعمل الانسانى ، وما بذلوا ويبدلون من جهد وتضحية ، فى صورة مشرفة ، تدعو الى الفخار والتقدير ..

لقد كانت هذه المهنة يوما ما ، وقفا على الاجانب ، واحتكارا للدخلاء على مهنة الطب ، من الوافدين على بلادنا من كل فج .. واستطاع الرواد الأوائل ان يقتحموا هذا المجال ، بالصبر والمثابرة والاصرار والجهد ، وتفوقوا فيه عن جدارة ، واكثروا ان ابناء مصر من الاطباء ، قادرون على محو عقدة الاجنبى ومنهم كثيرون ، كانت قلوبهم تفيض بمشاعر الرحمة والانسانية ، وبالواجب حيال المجتمع وجماهيره العريضة .. لم يتغير سلوكهم ، ولا وجدت الانتهازية طريقا الى نفوسهم ..

الا ان البعض ، ممن لهم تطلع طبقى ، مارسوا وما زالوا يمارسون صورا غريبة للاستغلال والاتجار ، رغم انهم ينتمون الى اسمى عمل انسانى ، ومهنة نبيلة ...

وحين قامت الثورة ... لمست هذا الواقع المر .. وكان لابد ان تواجه الامر بصورة ثورية ، لا تقبل التردد ، حتى يمكن ان تتطور الخدمات الطبية تطورا جذريا وتزول من هذه الواجهة المضيئة ؛ تلك البقع القاتمة ، التى تشوه جلالها وصفاءها ...

ثم اتناول كيف كانت المواجهة الثورية ، لتطوير الخدمة الصحية فى المجتمع المصرى ، وهو يشق طريقه لتوفير هذا الحق ، حتى يكون فى متناول المواطنين ، ولا يكون سلعة تباع وتشتري فى سوق العرض والطلب .

المواجهة الثورية لازمة الخدمات الطبية

وتوسيع قاعدة العلاج الصحى للوفاء بعاجات المجتمع

لم يكن امام الارادة الثورية ، لكى تطور الخدمات الصحية فى المجتمع المصرى ، الا ان تعمل جاهدة ، على زيادة المؤسسات الطبية التابعة للدولة ، والوصول بالوحدات العلاجية الى القرى وانحاء الريف .. وكان الريف محروما من أى خير .. وهو الذى يعطى للمجتمع كل الخير ..

ان مشكلة الخدمات الطبية ، كانت تكمن فى جانبين :

الأول : قلة اعداد المتخصصين والمتخرجين ؛ العاملين فى هذه المهنة .

والثاني : نقص الماسسات ومراكز العلاج ، المدة اعدادا كاملا ، والمجهزة بمستلزمات العلاج والدواء ..

والقضاء على هاتين العلتين ، يخفف من غلواء قلة من الاطباء والمعالجين ، كانوا يتحكمون فى المرضى ، بصورة غير لائقة بشرف هذه المهنة وجلالها .

قررت الثورة بعد دراسة طويلة ، ضرورة توفير العنصرين الرئيسيين اللازمين لتوسيع قاعدة العلاج الصحى فى المجتمع ، والوصول بها الى المستوى الكريم ، وتمكين المواطنين من هذا الحق الاساسى ، فى يسر ودون عناء .. وبدأت القيادة الثورية تعطى اهتمامها لتحقيق هذا الهدف ، وتوفير الامكانيات اللازمة لزيادة العنصر البشرى من الاطباء والمتخصصين ، وكان عددهم شحيحا ، ولا يتخرج فى كلية الطب سنويا الا اعداد قليلة لا تكفى .. وكذلك بدأت تعمل على اعداد العنصر المادى المتمثل فى الابنية والأجهزة ومستلزمات العلاج ..

هنا ، لابد ان نذكر ما جرى يومها ، من بعض العناصر الرجعية والانتهازية ، التى كانت تستفيد وتهيمن على مهنة الطب والعلاج الخاص ..

حينما اتجهت الثورة - وفى اصرار و يقين - لتوسيع كلية الطب ، وانشاء كليات اخرى مماثلة ، لتخريج اجيال من الاطباء ، يحتاجهم المجتمع يوما بعد يوم ، قاومت هذه الفئة القليلة ، فكرة زيادة عدد الاطباء ، وعارضت بشدة انشاء كليات جديدة للطب ، او اجراء اى توسعات فى الكلية القائمة .. وسأقت حججا واهية لا اساس لها من الواقع او المنطق ..

كانت هذه العناصر المعارضة فى التوسع ، تريد الابقاء على احتكار المكاسب لها ، من سوق العلاج !! .. وهذا البعض ، توافرت له الشهرة والكسب المادى ، امام كثرة الطلب وتزايد الاقبال من المرضى على الاعداد القليلة من العاملين فى هذه المهنة ..

كان بعض هؤلاء لا يتورع عن علاج العميون والبصون ، والقيام بجراحات فى الجسم والعظام او القلب ، والتصدى ليادين الامراض الوبائية والولادات !. وكلها عنده تدخل فى مجال الطب ، ما دامت تدبر عليه الاموال والارباح الوفيرة وما دام الطلب شديدا وملحا .. وجماهير المرضى ليس امامهم ، الا أن يقبلوا ، وان يسعوا الى كل يد تمتد للعلاج ، ويرون صاحبها ، يرفع لافتات عليها سطور التمجيد لعلمه ولفنه وقدراته على علاج كل مرض ..

حينما أتذكر هذه الفترة فى بداية الثورة ، وما كان من هذه القلة الرجعية والانتهازية ، ومن اصواتها العالية ، وحججها الواهية ، أتذكر ان البعض منهم كان يحتل مقاعد التدريس ، يعتمد عليه المجتمع لتلقين الشباب علوم الطب ، وتدريبه على فنونه وتخصصاته ... وأتذكر فى الوقت نفسه ،

الصدى العميق الطيب ، الذى لسته دعوة الثورة ، عند الكثيرين من الاطباء والعناصر المؤمنة برسالتها ، وبحق الجماهير عليها .. لقد وقف الكثيرون يؤيدون دعوة الثورة بضرورة توسيع قاعدة العلاج الصحى ، وقدموا الجهد والمسلم والوقت ، والتضحية بكل مصلحة فردية أمام مصلحة المجتمع .

ونحمد الله أن بلادنا ، استطاعت أن تقضى على صورة الماضى ، التى كانت سائدة فى المجتمع بالنسبة للعلاج الصحى ، حينما بدأت الطلائع الشابة تتخرج وتتدرب ، وطلائع المتخصصين فى فروع هذه المهنة ، تأخذ مكانها فى المراكز والمستشفيات والوحدات الريفية ، التى اقيمت وانتشرت فى القرى والمراكز والمدن ..

بذلك أمكن لمجتمعنا المصرى ، أن يصنع قاعدة عريضة للخدمات الصحية والعلاجية تنمو يوما بعد يوم ، وتليق بشعب يؤمن بطريق الاشتراكية ، الذى يمنح الجماهير حقها فى الرعاية الطبية .. ومازالت هذه المراكز تنتشر ، وما زالت أفواج الاطباء والمتخصصين تتوالى ، من أجل تدعيم هذه القاعدة الهامة فى قطاع الخدمات ..

ومع هذا التحول العظيم ، وأمام تيار التقدم الصاعد فى الخدمات الصحية ، مازلنا نجد بعض الرواسب الاستغلالية المتبقية ، وصورا جديدة للانتهازية ، فى قطاع الرأسمالية الوطنية للخدمات الطبية ، يجب أن نتخلص منها ونزيلها من مجتمعنا ، الذى لا يقبل الاستغلال أو الانحراف ، وخاصة فى أى ناحية من نواحي خدمات العلاج والرعاية الطبية ، سواء كانت عامة أو خاصة ، حتى تبدو صورتها فى مجتمعنا الاشتراكى الإنسانى والعادل ، مهيبة وجليلة، زاهرة تعكس مهابة هذه المهنة، وجلال هذه الخدمة النبيلة ، وازدهار مجتمعنا المصرى .

فئة قليلة تستغل المجتمع ونسء الى العاملين

فى قطاع الرأسمالية الوطنية للخدمات الطبية

استطاع المجتمع المصرى خلال مرحلة التحول الاشتراكى .. ان يقطع شوطا بعيدا فى تدعيم قاعدة الخدمات الصحية للقطاع الاشتراكى .. ولا يزال يعمل جاهدا لتعميم الرعاية الطبية فى القرى والمدن على حد سواء ... وفقا لتخطيط علمى ، يهدف الى سد احتياجات المجتمع ومطالبه .

وبجانب اقامة المؤسسات والمراكز والوحدات العلاجية ، فان الجامعات والمعاهد العلمية ، أصبحت تقدم كل عام ، أفواجا من الاطباء والمتخصصين ، ليعملوا فى فروع الخدمات الطبية ، وأجهزة التأمينات الصحية ، وينتشروا فى

الإنحاء المختلفة من الجمهورية يؤدون دورهم وواجبهم ، لخدمة الجماهير دون ما استغلال أو احتكار ..

وقد تكون هناك بعض الأخطاء هنا أو هناك ... وقد تظهر بعض نواحي القصور ، فى مركز أو آخر من مراكز العلاج العام .. لكن الخطأ يمكن تصحيحه ، والقصور لا بد وأن نتداركه ، ما دام الهدف واضحا ، والإصرار على بلوغه متوفرا .. ولم تبلغ أى تجربة أصيلة حد الكمال ، إلا بعد الممارسة ، ومعرفة الخطأ ، وتلمس الصواب ..

ويمكن القول ، أن المجتمع المصرى اليوم ، نجح فى تدعيم مؤسسات القطاع الاشتراكى للخدمات الطبية ، الذى يسيطر عليه ويملكه الشعب .. وأصبح يمثل الجزء الأكبر والأهم ، فى هذا المجال الحيوى الهام .. أما الجزء الباقى والأقل حجما ، فإنه يمثل الرأسمالية الوطنية فى قطاع الخدمات الطبية ، يشترك مع القطاع الاشتراكى فى أداء دوره وواجبه نحو المجتمع ونحو مهنة الطب والعلاج .

والغالبية العظمى من العاملين فى قطاع الرأسمالية الوطنية للرعاية الطبية ، سواء من أصحاب العيادات ، أو المراكز العلاجية والمستشفيات الخاصة ، يؤمنون بالقيم الإنسانية الرفيعة ، ويؤكدون بعملهم وجهدهم ، المفاهيم الاشتراكية العادلة .. يبذلون كل طاقة مبدعة ، وخدمة أمينة ، وتضحية من أجل مرضاهم .. يؤدون رسالتهم السامية ، ودورهم الإنسانى بكل إخلاص وتفان .. ومنهم من سقط شهيدا أو مريضا ، وهو يصل الليل بالنهار فى خدمة المجتمع .. ومنهم من بلغ قمة الشهرة ، لكنه يدرك أن مهمته الإنسانية ، لا تكتمل إلا إذا أعطى للمجتمع كل ساعة فراغ عنده ، أو قضى إجازاته وأعياده فى قريته أو فى الكفور والبقاع الريفية ، يعود المرضى ، ويخفف آلام الضعفاء ... ومنهم من حرم نفسه من مباحج الحياة وزينتها ، ووجد كل البهجة والسعادة الحقيقية ، حين يدخل الأمل ويرد العافية للآلاف ممن فقدوا الأمل والعافية .. ومنهم من يعالج الفقراء دون أى أجر مع المترددين على عيادته ومستشفاه ، ويرضيه كل الرضا ويفنيه ما يحصل عليه من أجر معقول ، من القادرين .. وهو يرد للمحتاجين من بنى وطنه دينا وواجبا ، نحو الله ونحو المجتمع ، دون منة ولا تعال ..

أمثلة كثيرة ونادرة فى وفائها وجلالها .. قد لا يعرف الناس عنها إلا القليل .. فأصحابها يؤدون رسالتهم ، بعيدا عن الأضواء ، وبغير دعاية ولا ضوضاء ..

ومع ذلك ... فما زالت بعض النماذج فى قطاع الرأسمالية الوطنية للخدمات الطبية ، تمثل النقيض تماما .. تمارس الانحراف والاستغلال ،

بنفس العقلية القديمة .. التى كانت تسود العلاقات الاجتماعية بين الناس ، ويتجسد فيها الاستغلال بأقسى معانيه وأسوأها فى مجال الخدمات .

وبرغم قلة أعداد هذه الفئة المستغلة - أمام تزايد العناصر الصالحة من العاملين فى الخدمات الطبية الخاصة - إلا أن وجودها له خطورته ، وله آثاره السيئة .. وبقاء هذه الفئة فى المجتمع الاشتراكى وهى تمارس استغلالها ، يسئ ولا شك الى المجتمع الاشتراكى ، والى شرف هذه المهنة النبيلة .. وتلك الفئة تحاول فى الوقت نفسه ، أن تنفث أفكارها الاستغلالية وسمومها ، فى العناصر الشابة ، التى تتخرج الى مجال العمل ، فى نواحي الخدمات الطبية ، سنة بعد أخرى ، وتزرن لها طريق الاستغلال ، وترسم لها أحلام الأثراء السريع ، وتصور لها وسائل الكسب الرخيص .

ومثل هذه العناصر القليلة - التى استهواها الاستغلال ، واستعجت استنزاف الأموال، من جروح الناس وآلامهم ، بشراقة غير انسانية - لا تبغى فى الحقيقة مساعدة هذه العناصر الشابة ، والأخذ بيدها علميا وفنيا ، لأنها دائما تحجب عنها الشهرة ، وتبخل على غيرها بالتجارب والخبرة ، وما تسميه بأسرار المهنة ، ولكنها تستفيد منها ، وتستخدمها لتحقيق المصلحة الذاتية ، وإضاعة المكاسب والثراء الفاحش .

وبرغم أعراض غالبية الشباب عن هذا الطريق المعوج ، إلا أن هذه الفئة القليلة المستغلة التى ما زالت موجودة فى قطاع الرأسمالية الوطنية للخدمات الطبية ، تمارس استغلالها للمجتمع ولجماهير العاملين فى المهنة ، لصالحها الخاص .

كيف تستغل قلة من العناصر المنحرفة جماهير المرضى

فى نواحي الخدمات الطبية ؟

برغم التحول الثورى الشامل ، الذى حققه مجتمعنا المصرى ، بنضاله وإصراره وإيمانه ، فلا يجب أن يتوقف أو يتجمد ، نضال شعبنا عند حد ، أو نكتفى بما تحقق من انتصارات وإنجازات .. بل لابد لنا - وعلى هدى التجربة والممارسة وبوحى من أمل الجماهير وأحاسيسها - أن نحدد دائما ، مواطن العيوب والأخطاء ، التى قد تعترض طريق التقدم الثورى والتطور المتصل ... نتدارسها فى صراحة وبغير تردد ، لكى نتمكن من إصلاح أخطائنا ، والخلص من كل عيب أو انحراف ، سواء كان مترسبا ومتغلغا من عهود سبقت ، أو قد يظهر كالتحالب النضارة الطفيلية ، التى تنبت وسط الزرع النافع المثمر ..

وما دمنّا في مجال الحديث ، عن الرأسمالية الوطنية لقطاع الخدمات الطبية .. فان تجربة المرحلة الماضية ، أكدت أنه ما زالت للأساليب الاستغلالية في هذا المجال ، بقايا متخلفة من عهود الاستغلال والظلم الاجتماعي ، كما أن بعض ظواهر الانتهازية القائمة ، تسوّء الى المجتمع ، والى شرف هذه المهنة ، والعاملين فيها بأمانة وأخلاص ..

ان فئة قليلة من العاملين في الخدمات الطبية الخاصة مثلا ، تستطيع لنفسها ان تقترف اساليب الانتهازية ، اشباعا لاطماع مادية ، واملا في تطلع طبقي ، وثرء عاجل ، دون جهد وبغير ضمير .. ورغم قلة هذه الاعداد - كما قلت - الا ان ممارسة الاستغلال والانتهازية في مجالات العلاج الطبي - على اى مستوى وبأى قدر - يعتبر اسوأ انواع الانحصراف ، وابشعها .. فالذين يمارسون هذه المهنة الكريمة النبيلة ، يتعاملون مع المرضى ، ممن يعانون من الألم .. انهم يسلمون لهم أجسامهم وأرواحهم ، ويرجون على ايديهم الخلاص من العذاب ..

واستغلال هذا الضعف والاستسلام ، واعتباره فرصة الكسب والمزايدة للتحكم أو للسيطرة ، اهانة وسبة في جبين مهنة الطب وقداستها ..

ومن المستغلين ، من يتخذ تخصصه في نوع من العلاج ، اداة للمغالاة في تقدير افعاله واجره .. واثقا من قلة العاملين في هذا التخصص .. والمريض ان يرفض التضحية بكل شيء .. على أمل ان يكتب الله له الشفاء ، على يد الطبيب المتخصص ..

ومن هؤلاء ، من يحمل الشهادات العديدة ، التي تؤهله لان يكون ، صاحب شهرة ، او اسم ذائع في مجال العلاج الطبي ، ولذلك فهو يتخذ من شهاداته العليا ، اداة لفرض اجور خيالية اشبه بالاتاولات .. والمريض لا يرفض التضحية بكل شيء ، ان وجد عنده اى شيء ... فان لم يستطع تدبير ما قضى به العالم الطبيب ، فهو يستسلم للعذاب ، ويتربقب قضاءه المحتوم ..

ومن هذه الفئة القليلة ، من لم ينل شهرة وذيوعا بعد ، ولم يحصل على الشهادات العديدة الرفيعة ، التي تؤهله لأن يكون بين العلماء النابهين ... لكن اللهفة في نفسه شديدة وملحة ، للوصول السريع الخاطف ، الى ما وصل اليه غيره ، بعد الجهد وتحصيل العلم ، عن جدارة وخبرة .

ولذلك فهو يسلك سبيل الدعاية عن نفسه ، والاعلان عن مهارته ونبوغه ، لا يضيره أن ينشر ويذيع الأحاديث المبالغ فيها ، عن أمراض الناس وأوجاعهم ، ولا يخجل من اختراع قصص ، تبين ان المعجزات في الطب ، لا تأتي الا على يديه ، والعافية لا تعود الا في حضوره ... ومن اسف ان اغلب الروايات الدعائية ، تدور حول جهوده مع المرضى ، أصحاب الشهرة والأسماء اللامعة

والنجوم ... ولا تحتوى على سطور تشير الى جهد وسهر ، أو معجزة منحها
هذا المعالج ، لعامل فقير أو فلاح أو مواطن عادى ..

والذين يشيرون العناية ويتقنون فن الاعلان عن انفسهم ، هم دائما اقل
الناس ثقة بعلمهم ، ورسوخا في مهنتهم .. اما الواثقون ، فانهم يتركون لعملهم
الامين وحده ، ليشهد بكفاءتهم وقدرتهم .. وهم ياتفون أن يعلنوا عن انفسهم ،
كما يعلن التاجر عن بضاعة باثرة

وهناك بعض العناصر - وهي تتضاءل شيئا فشيئا وتكاد ان تنمحى
من مجتمعنا اليوم - لا يضيرها ان تشهد رسميا ، لمن يدفع ثمن الشهادة
الزور ، التى تقرر أنه كان مريضا ، وكان تحت اشراف الطبيب فى العلاج ،
ليحصل الفرد على اجازة مرضية بغير وجه حق ، وهو سليم لم يمسه ضر ،
ولا مرض ..

ومن اصحاب المؤسسات الخاصة ومراكز العلاج ، قلة لا يكفيا
الاستغلال فى العلاج وحده .. لكنها تدير مؤسساتها العلاجية ومستشفياتها
باسلوب تجارى منفر .. وكأنها فنادق للسياحة ، وليست مراكز لعلاج الامراض
.. الاسرة ، والحجرات مثلا ، اسعارها قد تصل الى اسعار الفنادق الكبرى
لتحقق لصاحبها ربحا طائلا اضافيا .. وطعام المرضى لا يقل فى اسعاره ، عما
تحدده اعلى المطاعم للوجبات الغذائية .. ومستلزمات العلاج والادوات الطبية
اسعارها داخل المراكز والمستشفيات ، تشير الى ارقام خيالية ..

تلك بعض الصور الاستغلالية ، التى مازالت قائمة حتى اليوم ، فى مجال
الخدمات الطبية الخاصة فى مجتمعنا .. وهى جزء من الرأسمالية الوطنية
فى هذا الميدان .. برغم أن هذه الفئة المستغلة قليلة العدد - اذا قورنت
بالاعداد الكثيرة ، والنماذج النبيلة التى تعمل بصدق وامانة وقناعة -
ولكنها تشكل صورة من صور استغلال المجتمع ، والكسب غير المشروع على
حساب مرض الجماهير والامم ..

ولا يقتصر الاستغلال ، على جماهير المرضى والمجتمع ، بل كثيرا ما يتعداه
الى استغلال العاملين معهم ، من الاطباء والمتخصصين ، برغم انهم ابناء اسرة
واحدة ، يتعاونون معا فى مجال واحد ، لتقديم خدمة من اجل الخدمات
واقدها ، والصقها بصفات العاطفة والرحمة .

ليست الجماهير وحدها ، ولا هو المجتمع وحده ، موضع استغلال فئة قليلة ، تعمل بعقلية انتهازية ، وتفكير سقيم ، مازالت حتى اليوم تعيش بين أبناء الرأسمالية الوطنية ، لقطاع الخدمات الطبية .. انما هذه الفئة ، لا تتورع أن تمارس استغلالها كذلك ، للعاملين معها ؛ في نفس المهنة من الأطباء والمتخصصين ، المساعدين لها في العيادات والصيدليات .. في العامل أو المستشفيات الخاصة ..

ولقد ازدادت هذه الصور الاستغلالية في السنوات الأولى للثورة ، الى أن بدأ تنفيذ خطة التنمية الأولى .. ومرجع ذلك ، أن كثيرا من المصالح الحكومية ، والمنشآت الجديدة التي أقيمت بعد الثورة ، ثم المؤسسات الأجنبية التي امتلكها وسيطر عليها الشعب بعد ذلك بسنوات ، كان لديها توجيه عام ، لتطبيق برامج للرعاية الصحية للعاملين فيها ..

وهنا ، سعت الفئة القليلة المستغلة ، من قطاع الرأسمالية الوطنية للخدمات الطبية ، لاستغلال هذه الفرصة السانحة ، من أجل أن تحتكر هذه الخدمات ، لمصلحتها ولضاعفة مكاسبها .. واستطاع الكثيرون منها - بوسائلهم العديدة والمشبوهة - أن يستحوذوا على كثير من الأجهزة والشركات والمصالح .. لدرجة أن عيادة الطبيب الواحد من هؤلاء أو مفعلة أو مستشفى كانت تقوم على رعاية العاملين ، في عدد من هذه الأجهزة ، الى جانب من يتردد عليها عادة من المرضى الآخرين ..

وكاد هذا النوع من الاحتكار ، أن يحدث أزمة بطالة مقنعة بين الأطباء والمتخصصين حينئذ ، لأن فئة قليلة من الرأسمالية الوطنية للخدمات العلاجية، كانت تريد أن تستحوذ على غالبية الخدمات الطبية العادية ، والجزء الأكبر من خدمات المؤسسات والأجهزة للعاملين فيها .. لولا أن بدأ تنفيذ خطة التنمية الأولى ، التي فتحت الأبواب الواسعة ، لتعمير المنشآت العلاجية العامة والوحدات الطبية بمستوياتها العديدة بالأطباء والمتخصصين .. وقد استوعبت كل المتخصصين والأطباء والخريجين ، بل وأصبح الطلب عليهم ملحا وشديدا .

ومهما يكن من شيء ؛ فإن هذه الفئة القليلة المستغلة ، التي أرادت احتكار كل النشاط في الخدمات الطبية الخاصة والعامة ، خلال سنوات ما قبل الخطة الأولى ، استعانت ببعض المتخصصين والأطباء الآخرين ، ممن لم يستطيعوا التوصل الى الإشراف على رعاية إحدى هذه المؤسسات أو المصالح .. كما

استعانت هذه الفئة المستفلة ، بالاطباء الشباب - ليعملوا من باطنها .. ولم تكن المؤسسات العامة العلاجية ، قد بدأت وانتشرت بعد ..

وكان اسلوب التعامل ، الذى ساد بين الفئة المستفلة صاحبة رأس المال فى الخدمات الطبية الخاصة ، وبين العاملين معها - فى العامل والعيادات أو المستشفيات - أسلوبا غير كريم من جانب المادى ، وجوانبه المعنوية .

فهؤلاء المساعدون والاطباء ، مطالبون ببذل الجهد المتواصل والعمل المضنى ، نظير اجور زهيدة ، لا تتناسب مع ما يقومون به ، ولا مع ما يحصل عليه صاحب رأس المال ، من مكاسب باهظة ، نتيجة عمل هؤلاء معه .. وحجة صاحب رأس المال فى ذلك ، ان اسمه المشهور ، هو الذى يجلب المرضى ، ويجتذب الشركات والمصالح !! ويكفى هؤلاء الاطباء والمتخصصين فخرا واجرا ، انهم يعملون فى رحاب صاحب الاسم الشهير !! ويكفيهم حسبا ، ان عملهم ينتسب أخيرا الى صاحب الاسم الكبير !! وكان اسم الطبيب المشهور المستغل « علامة تجارية » و « اسم شهرة » لمنتجات وبضائع كاسدة ، يراد لها الرواج !!

والى جانب هذا الاستغلال المادى ، فهناك جوانب اخرى للاستغلال المعنوى ، من هذه الفئة المستفلة ، للعاملين معها فى الخدمات الطبية الخاصة . ذلك ان الجهد الذى يبذل من قبل هؤلاء المساعدين ، من المتخصصين والاطباء والشباب ، لا يقابله من العالم المشهور ، اى لون من العون ، للاستزادة من العلم والخبرة .. فصاحب الاسم الكبير، يحرص على الاحتفاظ بهما لنفسه دون سواه .. بل ان الفئة القليلة المستفلة فى هذا المجال ، تعمل دائما على ان تحجب العناصر الصالحة الشابة - العاملة معها ولمصلحتها - عن ان تشق طريقها او تنال اى شهرة او تقدم علمى فى هذا المضمار .. وتعتمد ان تضعها دائما ، فى الظلام حتى لا يراها او يتعرف عليها احد ، لتبقى هى وحدها ، فى اضاء الشهرة والكسب والتعامل .

وهذه الفئة ، لا تريد ان تترك ان اسمى ما يعتز به عالم كبير ، ويقترن به اسمه فى المجال العلمى - ومقياس نجاحه فى اداء رسالته النبيلة على خير وجه - هو ما يقدمه للمجتمع من اجيال نابهة مدربة ، وطلّاع من العلماء ، الذين يعاونهم ، ويرعاهم ، ويدفعهم ليكونوا امتدادا مشرفا له .. ليشعر بالفخر والاعتزاز ، أن قدم للعلم ، وللمجتمع ، ابناء له من التلاميذ والمعاونين .. ومنهم من قد يفوقه فى العلم والفن والنبوغ .

وبرغم قلة هذه الفئة المستفلة ، التى تمارس استغلالها للعاملين معها فى نفس المهنة ، الا انها كما قلت من قبل ، أشبه بالبقع القاتمة فى صفحة بيضاء ناصعة ، مليئة بالعناصر الامينة ، والعاملين المخلصين ، فى مجال الرأسمالية الوطنية للخدمات الطبية ، من اصحاب العيادات والمعامل

والمستشفيات ، الذين يرعون الله ، ويرعون المجتمع ، ويؤمنون بالمثل العليا ،
ويؤدون دورهم النبيل ، بالمقدرة والكفاءة ، والقناعة المشهودة ، فى مجتمع
يؤمن بتكافؤ الفرص ، وبحق المواطنين فى الخدمة الطبية ، من غير ما عنت أو
مبالغة أو احتكار ..

مثلو الرأسمالية الوطنية للخدمات الطبية

فى التنظيمات الشعبية واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي

كان من الضرورى ، ان نعطي مزيدا من الاهتمام ، ونحن نعرض للرأسمالية
الوطنية فى قطاع الخدمات الطبية ، حتى نكتشف الظواهر السلبية
والإيجابية ، التى بدت خلال المرحلة الماضية... الى جانب الرواسب ، التى
ما زالت عالقة فى بعض الأذهان ، من مخلفات عصور خلت .. وتقييم
جوانب مرحلة مضت - على مدى الوقائع والتساؤلات التى تفرض نفسها
والمشاكل الملحوسة - هو افضل ما يوضح الرؤية امام خطانا المقبلة .

واذا كان قطاع الخدمة الصحية ، يمثل فئة واحدة ، من فئات عديدة
لرأسمالية الوطنية فى مجال الخدمات - الى جانب المجالات الأخرى التى
تمارس فيها الرأسمالية الوطنية نشاطها ، وتؤدي دورها المحدد الواضح ،
مع بقية قوى الشعب العاملة - فان قطاع الخدمات الطبية بالذات ، يرتبط
ارتباطا وثيقا ، بعدة جوانب أساسية فى المجتمع الاشتراكي ، الذى نبنيه
فوق أرض بلادنا .

✽ انه مرتبط بالنواحي العلمية وبمجالاتها الواسعة المتجددة .. ويحتاج
الى مداومة للبحث والدراسة والإطلاع ، لمعرفة ما وصل اليه العلم الحديث من
تقدم ... بل ويلزم ان يكون للعاملين المصريين فى هذا القطاع ، دور قيادى
فى الأبحاث الطبية وعلومها ..

وليس شرطا ان تقوم اجهزة القطاع الاشتراكي وحدها بهذا الدور ..
فان اغلب التجارب الجديدة والنتائج التى حققها الاطباء فى العلاج ، توصلوا
اليها عن طريق أبحاثهم الخاصة ، ورغبتهم الصادقة فى خدمة مجتمعهم
وتطوير علومهم واسعاد الجنس البشرى .

ولقد اعطى البعض من أبناء مصر ، العاملين فى قطاع الرأسمالية الوطنية
للخدمات الطبية ، امثلة نبيلة حينما ، تركوا كل أبحاثهم ، واجهزتهم العلمية ،
و ثروتهم من بعدهم ، لتكون فى خدمة العلاج الطبى وتقدمه .. وكثيرون قدموا
أبحاثا علمية فى المؤتمرات الاقليمية والدولية ، كان لها اثر كبير وصل الى
عميق ..

✳ انه مرتبط بجوانب اجتماعية ، وخدمة اساسية في المجتمع هي الخدمة الطبية ، التي تحتاج الى تطوير وتحسين مستمر ، بحيث تقسم للجماهير على خير وجه ، وبأقل التكاليف .

✳ انه يمثل جانبا انسانيا .. لارتباطه الوثيق بحياة الجماهير وعافيتهم . والعاملون في هذه الخدمة بكل مستوياتها ، هم رسل الرحمة الانسانية ، بكل ما يجب ان تتحلى به هذه العناصر من طهر ونبل ورحمة وامانة ..

✳ انه يضم قاعدة عريضة من المواطنين ، تعمل بجهد واخلاص في هذا القطاع ، وفي فروعها الكثيرة لخدمة المجتمع .. وتحتاج هذه القاعدة الى حل مشاكلها ، وازالة الظواهر الاستغلالية التي تتحكم فيها ، وتقويم الانحرافات التي قد تمارسها فئة مستقلة قليلة ، وتطهير هذا القطاع من كل الرواسب المتخلفة من العصور الماضية ..

لذلك فان ممثل الرأسمالية الوطنية لقطاع الخدمات الصحية ، في التنظيمات الشعبية على مختلف مستوياتها ، وفي اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ، يلزم ان يكونوا من بين العناصر القيادية ، التي لها دور ايجابي في البحث العلمي البني ، لتطوير مجالات العلاج الطبي ، ولنفع الجماهير كلها ، لا لفئة خاصة قادرة .

لابد ان تكون من بين العناصر التي قامت وتقوم بواجبها ، من اجل الارتفاع بمستوى المهنة والعاملين فيها ، والوصول بها الى المكانة اللائقة بها ، بعيدا عن الاستغلال أو الاحتكار أو الانانية أو الاتجار .

ويلزم ان تكون هذه العناصر القيادية ، ممن ادت وتؤدي واجبها ، نحو المجتمع وجماهيره العريضة ، تعطيها كل جهدها ووقتها وعلمها ، لتوفير هذا الحق الاساسي للمواطن ، نظير اجر معقول وعادل ..

ان الذين حازوا ثقة المجتمع ، ليمارسوا هذا النشاط في مجال الخدمات الطبية ، لا يحسبون أن ذلك امتياز شخصي ، قبل ان يكون مسئولية ، تحتاج الى البذل والعطاء والتضحية من اجل الوفاء بها .

والحق ان مجتمعنا المصري الاصيل ، استطاع ان يقدم على مدى الاجيال ، عناصر قيادية صالحة وأمينه في هذا المجال .. ونستطيع أن نحس بهؤلاء القادة اليوم ، وهم يعملون في القرى والمدن ، بكل جهد واخلاص لتطوير الخدمات الطبية .. ويشاركون من اجل تعميم هذا الحق الاساسي ، والارتفاع بمستواه وتيسيره على المواطنين .. وكثيرا منهم ساهموا ويساهمون بفكرهم وعلمهم وعملهم ، لتحقيق مشروعات التأمين الصحي ، حتى يصل مجتمعنا بهذه الخدمة ، الى الهدف الذي رسمه لنا ميثاق العمل الوطني ..

وفوق ذلك فان ممثل هذه الفئة ، هو العنصر الملتحم بالجماهير الشعبية وجماهير العاملين في هذا القطاع ، الذى يشعر بالامها وآمالها ، ولا ينزل ولا يتعالى ، انما هو يسعى لتنعيم تحالف قوى الشعب العاملة ، والتمكين لقيم المجتمع الاشتراكي ومثله العليا ، مناضلا مع القيادات الاخرى من فئات الشعب ، لازالة كل صور الاستغلال من المجتمع وقرار العلاقات الاجتماعية السليمة بين كل المواطنين .

الراسمالية الوطنية في قطاع خدمات الاسكان

الحديث عن فئات الراسمالية الوطنية للخدمات في المجتمع الاشتراكي ، يدفعنا بالضرورة ، الى تناول خدمة اساسية وهامة لكل مواطن ، يرتبط بها في حياته اليومية ، كارتباطه بالماكل والملبس والرعاية الصحية تماما .

ولقد تناولت الراسمالية الوطنية في قطاع الخدمات التجارية ، الذى يرتبط باحتياجات المجتمع في الماكل والملبس ، وعرضت كذلك لقطاع الراسمالية الوطنية للخدمات الطبية ، وهو مرتبط باحتياجات الجماهير في الرعاية الصحية ..

ونستطرد الى قطاع الاسكان ، الذى يقدم للمجتمع الاشتراكي ، خدمة اساسية ، تعتبر حقا من الحقوق الهامة والضرورية بالنسبة للجماهير ..

وارجو ان ننظر الى هذا القطاع ، نظرة موضوعية ، على هدى من تقييم العلاقات الاجتماعية التى كانت سائدة ، والتى قامت حتى اليوم ، والتى يجب ان تسود في هذا المجال ، بين كل الاطراف المشاركة فيه والمستفيدة منه .

ان دراسة خدمات الاسكان ، من جوانبها الاجتماعية ، تنقسم الى قسمين اساسيين ، ومرحلتين تكاد كل منهما ، ان تكون قضية قائمة بذاتها ، لها طبيعتها ، وعناصرها ، ومشاكلها ، وظواهرها السلبية والايجابية ، ورواسبها التى لاتزال باقية وعالقة بها .

اما المرحلة الاولى ، فهي اقامة المساكن ، وتشبيدها ، ودور الراسمالية الوطنية في هذا الجزء الاول .

والثانية ، هي ما بين صاحب راس المال ، المالك للمبنى السكني ، وبين المواطنين المستأجرين ، من علاقات اجتماعية ..

ونتناول جوانب المرحلة الاولى ، الخاصة باقامة المساكن وتشبيدها ..
وذلك مرحلة تتصل اتصالا وثيقا بقطاع المقاولات ، الذى تولى دائما ،

هذه المهمة منذ عهد ما قبل الثورة ، وكان له فيها الباع الطويل والسور
الرئيسي ، والهيمنة الكاملة .

وقد ظل قطاع المقاولات الخاصة ، يمارس ادواره العديدة والهامة -
والغريبة في الوقت نفسه - بعد قيام الثورة .. بل وبعد بداية التحول
الاشتراكي ..

كان قطاع الاسكان طوال عهد ما قبل الثورة ، يتمثل في عمليات خاصة
فردية متحلة من أى تخطيط ، بعيدة عن أى قاعدة واضحة أو محددة من قبل
المجتمع .. فهي لم تكن تتم وفق أى ميزان أو معيار ، الا موازين أسواق
العرض والطلب ، والكسب الوفير وحسب .. تستوى في ذلك مرحلة
التشييد والبناء ، أو مرحلة التأجير والتسكين .

لذلك كان صاحب رأس المال ، يتحكم في خدمات الاسكان وفق هواه .. هو
الذى يحدد حجمها ، وله الكلمة العليا في اعدادها وفي تكاليفها ؛ من حيث
التشييد والبناء .. وصاحب رأس المال أيضا هو الذى يفرض الاسعار والأجور
.. وحين كان يقيم صاحب رأس المال الوحدة السكنية، لم يكن يلتزم بمصلحة
المجتمع أو الأفراد الا منفعتة الذاتية .. ولا يقيم وزنا ، لعلاقة اجتماعية عادلة
يجب أن تقوم بين الناس ، على أساس المصلحة المتبادلة والمتكافئة بينهم ..
ولا يهمه أن تكون احتياجات المجتمع وامكانياته في الاعتبار ، بقدر ما يركز كل
همه ، على زيادة العائد السريع لرأس ماله ، والحصول على اكبر كسب مشبع
لذاته ، بأسلوب لا تقبله شريعة الله وشريعة الحق والعدل الانساني ..

فكان على المواطنين ، من السكان والمستأجرين في النهاية ، ان يقوموا هم
بالسداد - راضين أو كارهين - لاشباع نزوة الاستغلال والتحكم ، عندهم
فئات مستغلة في قطاع المقاولات ، وفئات مستغلة أخرى ، أصحاب رأس المال
من الملاك ..

كانت هذه هي صورة العلاقات الاجتماعية التي سادت في قطاع التشييد
والاسكان قبل الثورة .. وقبل التطور الثوري ، الذى حتمه وفرضته مصلحة
الجمهير الشعبية صاحبة الحق ، من اجل ان تقوم علاقات اجتماعية سليمة ،
بين أصحاب رأس المال ، وبين المواطنين من المستفيعين بهذه الخدمات الاساسية،
نظير الثمن العادل والاجر المعقول ..

الراسمالية في قطاع المقاولات وخدمات

الاسكان حتى مرحلة التحول الاشتراكي

استمر القطاع الخاص للمقاولات والتشييد ، هو صاحب الهيمنة والسيطرة
الكلية ، على كل ما يقام من مبان ووحدات للاسكان ، طوال عهد ما قبل
الثورة .. بل وحتى قبيل التحول الاشتراكي .. صاحب رأس المال في قطاع

المقاولات ، كان يشيد المبني لحسابه ، او يقيمه لحساب غيره ، من اصحاب رؤوس الاموال من ملاك العقارات ، ويتم استغلاله بالاسلوب والهدف ، اللذين يحققان لكل منهما ، اكبر عائد وفي اسرع وقت .. بغض النظر عن مصلحة المجتمع ، ودون اعتبار لاي قيم .

ومن المتناقضات الصارخة ، في مجالات العمل بهذا القطاع ، انه كان يجمع المهندس الكفه ، الى جانب شخص آخر ، يقوم بنفس العمل ، وهو لا يدري من علوم الهندسة ، ولا فنون التصميم او البناء ، اكثر مما يعرف الجزار عن علوم الطب البشرى .. كل مؤهلاته الفنية والمعمارية ، انه صاحب رأس مال ومغامر .. يجيد تسويق المخلفات والاتقاض ومستلزمات البناء ، ويجمع الفنيين والانفار ، للعمل في هذا المجال الحيوى .. وفوق كل ذلك ، فهو خبير حقا ، بأساليب الغش والتلاعب في عمليات البناء المتفق عليها .

وبلغ من سخریات القدر ، ان كثيرين من خريجي كليات الهندسة في قسم العمارة ، كانوا يضطرون للعمل تحت قيادة مثل هؤلاء .. وعليهم ان ينفذوا رغبات صاحب رأس المال ، ولو اقتضى الأمر ان يتناسوا ، الاسس والقواعد العلمية ، والمبادئ الضرورية في هذا المجال .. فالعلوم في نظر « العصامي » لاتساوى شيئا ، أمام وسائل الكسب الوفير .

وما كان اكثر العصاميين في العهود الماضية .. من الذين اقتحموا مجالات عديدة ، واستطاعوا ان يمارسوا فيها فنون الاستغلال ، وينتهزوا الفرص ، للاثراء المشروع وغير المشروع ، ويطرقوا كل أبواب الكسب الحلال والحرام على السواء ، مادام المال الوفير يهبط عليهم بغزارة ، وينتقل بصورة « العصامي » من مغامر صغير ، الى صاحب ثروات طائلة، ويصبح من فئة النصف في المائة، وظاهرة بشرية فريدة .

هكذا .. مضى قطاع المقاولات ، يجمع هذا الخليط المتناقض - بعضهم يرعى الله .. واكثرهم لا يعرفون غير الاستغلال سريعة وذمة - وويل للمجتمع اذا حلت به ظروف طارئة ، او مر بمرحلة غير عادية .. ان الفئة المستغلة من قطاع المقاولات ، كانت تستبد في استغلالها المقيت ، تتحكم وتستغل .. وتمارس ابشع الوان الخداع والغش والاهمال بصورة غير انسانية .. وليست فترة الحرب العالمية الثانية ببعيدة عن الكثير منا ، حينما انتهزها الكثيرون من هذه الفئة المستغلة ، لرفع اسعار التشييد والبناء ، بدرجات جنونية ، في سباق لاستغلال فئات الشعب ، وجمع الثروات الطائلة .. ولقد خرجت هذه الفئة من مرحلة الحرب العالمية، وقد كدست المكاسب الباهظة ، جمعتها من اموال الشعب وحاجته الضرورية لخدمات الاسكان .

وكلنا يذكر ، كيف استطاعت الفئة المستغلة في هذا القطاع ، ان تمارس استغلالها في مرحلة النمو ، التي اعقبت قيام الثورة .. وعلى اثر الاحساس

بتزايد الدخل ، وارتفاع مستوى معيشة المواطن ، وشدة الطلب على تحسين المسكن ، كنتيجة حتمية ، وأمر طبيعي ، بل وحق للمواطنين في مجتمع يشق طريقه الى التطور والنمو . .

لم تشأ هذه الفئة المستغلة ، في قطاع المقاولات - مع بعض الفئات المستغلة الأخرى - ان تترك ارتفاع الدخل ومستوى معيشة الافراد ، حقا صافيا للناس ، جزاء جهدهم وعملهم ، بل ارادت هذه الفئات ، ان تنتهزها فرصة ، لمضاعفة مكاسبها ، على حساب حقوق الشعب وجهوده . .

ولمست الثورة - وهي تبدأ برامج التطور والتنمية منذ أول ايامها - صور هذا الاستغلال البغيض . . وكان لابد لها ان توقف هذا التيار العاتى ، الذى يتطلع كل استثمارات البناء ، خاصة وكانت على وشك ان تنفذ خطة التنمية الشاملة . . وكان التأميم الجزئى لهذا القطاع خطوة ثورية ، وضرورة حتمية ، من اجل تحقيق نوع من اشراف الشعب على هذا القطاع ، حماية لأموال الجماهير واستثماراتها في مراحل النمو .

ويكفى ان نعرف ان حجم اعمال البناء والتشييد فقط ، في برامج سنوات الخطة الخمسية الأولى وحدها ، كانت بمعدل ١٨٠ مليون جنيه في السنة الواحدة . . . وكان يمكن ان تذهب كلها ، الى ايدى فئة قليلة من المهيمنين والفضالعين في هذا القطاع من المستغلين . .

ولقد اثرت تساؤلات عديدة ، حول عدم سيطرة الشعب سيطرة كاملة على هذا القطاع منذ البداية ، بدلا من السيطرة الجزئية التى خطت بها الثورة خطواتها الأولى . .

والحقيقة أنه كانت هناك دوافع عديدة ، فنية واجتماعية ، ولكن أهم هذه العوامل وأولها ، هو الدافع الانسانى ، الذى آمنت به ثورتنا المصرية واتسمت به تجربتنا الاشتراكية ، فاستلهمته في كل خطاها . .

لقد ارادت الثورة ، ان تتيح الفرصة امام كل فئات هذا القطاع وغيره ، ليشاركوا في العمل الوطنى ، مشاركة ايجابية وأمينية ، وأن تهيئ لهم مناخا ، يستطيع في ظله كل شخص ، ان يعود الى ضميره ، ويساهم في شرف البناء العظيم ، حتى تسود المجتمع ، العلاقات الاجتماعية الانسانية السليمة . . ولكن . . . هل أوقفت هذه الخطوة الثورية ، تيار الاستغلال والتحايل ؟ . وهل ايقظ هذا الدافع الانسانى - الذى انتهجته الثورة عن ايمان - ضمائر الذين لا يرضون بغير الاستغلال والتحايل بدلا ؟!

وبدت ظواهر غريبة ، خلال مرحلة التحول الاشتراكى تشوه الصورة الانسانية ، التى ارادتها الثورة لكل قطاع . . مما اساء الى المجتمع ، والى العاملين في قطاع المقاولات والبناء ، رغم وجود عناصر يعملون فيه ، بصدق وايمان ونزاهة .

فئات من قطاع المقاولات والتشييد المؤمم جزئيا

استغلست القطاع العام اداة شرعية للاستغلال

فتح المجتمع ابوابه الواسعة ، بروح انسانية سمحة ، امام كل الطاقات والفئات العاملة ، والراغبة في العمل .. بعد ان قضى على الاقطاع وتخلص من الاستعمار ، وهلم صروح الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم .. ثم اتجه لبناء قاعدة اقتصادية وطنية ، يدعم بها الاستقلال السياسى ، مستجيبا لكل رغبة وطنية ، تريد المشاركة في البناء الثورى العظيم ..

وحسبت الثورة ان التأميم الجزئى ، لقطاع المقاولات العامة والتشييد ، خطوة ثورية ، كافية لخلق الترابط المصلحى ، بين فئات هذا القطاع الخاص ، وبين العمل الوطنى العام ، لمصلحة المجتمع .. خاصة وقد استبانت حقيقة لاريب فيها ، هى ان مصلحة المجتمع وحقوقه العادلة ، فوق كل مصلحة ذاتية . هكذا أفسح المجتمع مكان القيادة ، فى اجهزة قطاع المقاولات المشترك ، للكثيرين ممن دخلوا بشركاتهم وخبراتهم مع القطاع العام ، فاتيحت الفرصة لكل من يرغب فى العمل المثمر بأمانة وصدق ..

لكن مرحلة التجربة والممارسة ، التى مرت بعد التأميم الجزئى لقطاع المقاولات العامة والتشييد ، اكنت ان الاستغلال لم يتوقف فى هذا القطاع .. بل على العكس من ذلك .. لقد استفحل ، واتخذ صفة شرعية ، وصفة رسمية ، حين أصبحت الفئات المستغلة ، والعناصر التى استهواها الكسب غير المشروع تمارس نزواتها ، وهى فى مواقع القيادة على الأجهزة المؤممة جزئيا للمقاولات .. راحت تفرض رسميا على المجتمع ، ومشروعات البناء والتشييد اللازمة ، اسعارا على هواها ، باسم القطاع العام ، الذى تعمل فيه وتقود نشاطه ..

واتخذت العناصر المستغلة ، من وجودها شريكة فى قطاع المقاولات العام ، ذريعة لتحاول هدم فكرة القطاع العام فى مجال المقاولات ، وتأكيد فشلها .. والتقت بعض هذه القيادات - شريكة القطاع العام برأس مالها وبوجودها - فى شبه تحالف استغلالي ، تتضامن ، وتمارس ابشع صور الاستغلال ، تحت ستار القطاع العام .. والقطاع العام برىء من هذه الأساليب الخفية .. وكل ذنبه انه أفسح المجال واسعا ؛ للذين أرادوا أن يشاركوا فى البناء الوطنى ، حتى لا يحرم أحد من شرف حمل المسئولية القومية ، التى هى فريضة على كل مواطن ، وليست فرصة للانتهاز والاستغلال ..

واذا كانت غالبية المسيطرين على هذا القطاع قد اسامت الى المجتمع ، والى الفئات العاملة فى هذا المجال ، فان هناك فئة ، آمنت بالقيم العليا والمثل

الاخلاقية ، وترفعت عن الانسياق الى المزالق التي انحدر فيها المستغلون .. بل ان هذه الفئة القليلة ، الملتزمة بطريق المجتمع وبمبادئه ، استطاعت ان تنفذ مشروعات عديدة فى التشييد والبناء ، بصورة مشرفة ، من الناحية الهندسية والاقتصادية ، وبأقل التكاليف ، فى مواعيدها المقررة .

لكن هذه الفئة ، تعتبر قلة فى هذا القطاع ، الذى كان يجمع خليطا متناقضا من « العصاميين » والمغامرين ، وأثرياء الحرب ، الى جانب ذوى الكفاءات الفنية والعلمية ؛ والعناصر المؤمنة بحق المجتمع ، فى ضرورة اقراز العلاقات الاجتماعية على اسس انسانية وعادلة .

ولم تكن العناصر الملتزمة بأهداف المجتمع ومبادئه ، كافية لتحمل كل العبء ، امام ثوزة التشييد وحركة التطور الشاملة ، لتحقيق برامج التنمية المنشودة .

واذن فالحل الوحيد ، هو التأمين الكلى لشركات المقاولات العامة والتشييد كخطوة ثورية تالية، ما دام التأمين الجزئى، كان شركة ارادها رأس المال المستغل للقضاء على مبدأ القطاع العام ، واستخدامه اداة لمضاعفة استغلاله .. ووضع شركات المقاولات العامة ، تحت سيطرة الشعب الكاملة ، تمكن مجتمع الثورة ، ان يقيم فى مجال البناء والاسكان ، علاقات اجتماعية سليمة .

هل استطاع التأمين الكلى لقطاع المقاولات العامة والتشييد

ان يعمم الاستغلال ويحقق اهداف المجتمع ؟

كل من حاول دراسة قطاع المقاولات العامة - دراسة واقعية كاملة ، حينما كان كله فى يد رأس المال الخاص ، بهدف تقييمه وتنظيمه ، وتقدير امكانياته حتى تكون تحت سيطرة الشعب - قد أصابه دوار عنيف ، بسبب تشابك دروب هذا القطاع ، ومسالكه الفائرة، وكثرة التعقيدات المتداخلة فيه، والتناقضات المسيطرة عليه ..

لم تكن هناك شركة للمقاولات العامة فى القطاع الخاص ، تسير وفق نظام يماثل شركة اخرى .. وأغلب الشركات - ولا أقول كلها - لم تكن تمارس نشاطها الاقتصادى ، حسبما تقضى الأساليب والقواعد الاقتصادية المعروفة .. إنما كان صاحب الشركة ، يحتفظ لنفسه بأسرار شركته ، يضع نظامها حسبما يهديه تفكيره ، وكما يريد لمصلحته الشخصية ..

كانت المستندات التى تقدم لمصلحة الضرائب مثلا ، لا تعطى الصورة الصادقة ، لحسابات الشركة ونشاطها .. وما كان يحدث داخل أجهزة الشركة بالفعل ، لم يكن هو ما يظهر فى الاعلانات الدعائية ، للناس او للأجهزة الحكومية المختصة ..

لذلك ، عندما قلت ان التأميم الجزئى ، لشركات المقاولات والتشييد ، كان خطوة ثورية ، كنت اتمثل فى ذهنى ، ما حدث من عناء ، اثناء محاولة تقييم وتنظيم هذه الشركات ، لتوجيهها فى طريق المجتمع ولمصلحته ..

وبرغم ذلك ، بدت ظواهر الاحتكار والاستغلال، من فئة محترفة الاستغلال شاركت القطاع العام ، وعملت فى قيادة أجهزته للمقاولات والتشييد، واستطاعت ان تضى على احتكارها واستغلالها، الصيغة الشرعية ، والشكل الرسمى ، باسم القطاع العام وتحت ستاره .. بل لقد عملت هذه الفئة وهى تمارس استغلالها ، ان تطمح فكرة القطاع العام ، وأن تلصق به تهمة الفشل والعجز .

وهنا فرضت ارادة التغيير الثورى ، ضرورة سيطرة الشعب سيطرة كاملة ، على شركات قطاع المقاولات العامة .. فكان التأميم الكلى لشركات المقاولات العامة ، خطوة ثورية تالية ، لتحقيق اهداف المجتمع فى ازالة صور الاستغلال ، واقامة العلاقات السليمة فى مجالات التشييد والبناء والاسكان.

وقد سبق لى ان اكدت ، ان التأميم لم يكن هدفا للمجتمع ، ولكنه كان الوسيلة الوحيدة امام العمل الوطنى ، لتحقيق سيطرة الشعب وتوجيهه ، لكل مجالات النشاط ، حتى تعمل لخير المجتمع ، ولمصلحة قوى الشعب العاملة لا لمنفعة فئة او فرد ، ولا تمارس اى لون من ألوان الاستغلال ..

لكن واقع التجربة فى السنوات التى أعقبت هذه الخطوة الثورية الثانية ، كشف عن حقائق مريرة ، وأساليب جديدة ورهيبه ، استطاعت الفئة المستغلة، العاملة فى قطاع المقاولات العامة المؤممة ، ان تمارسها ، برغم التأميم الكامل للشركات العامة فى هذا القطاع ..

ان هذه الفئة المستغلة كانت تعمل لتحقيق هدفين لها :

الأول - الإبقاء على استغلالها ، والحصول على أكبر قدر من الكسب غير المشروع ، بكل السبل الخفية ، مستفيدة لأطول مدة ممكنة ، من بقائها فى مراكز قيادة أجهزة القطاع العام ، للمقاولات والتشييد ، مظهرة دائما ان لها فيها الخبرة والدراية والتخصص والباع الطويل .

الثانى - المحاولة المستميتة والخبيثة ، لإظهار القطاع العام ، بالقصور عن اداء وظائفه والتزاماته الكاملة ، رغم تنعيمه وتنظيمه على أسس علمية - حتى يضطر دائما للاستعانة بالقطاع الخاص ويعتمد عليه ..

هذه الفئة المستغلة الضالعة فى الاستغلال ، والتى احترفته واستمراته ، تمكنت من حفر المسالك الخفية ، لتمارس عن طريقها الاستغلال سواء للقطاع العام أو للمجتمع كله .. وحسبت هذه الفئة ، ان المجتمع غافل عما تعمل فى الخفاء ، وانها فى مأمن عن نور الحق ..

ان ما كشفت وتكشف عنه لجنة الرقابة العليا للدولة لتصفية بقايا الاستغلال ، في قطاع المقاولات ، يؤكد أن هذه العناصر لا يمكن أن تنتمى الى الرأسمالية الوطنية ، لأنها تجسدت من كل مقومات الوطنية ..

ومع ذلك فإن هناك بعض القيادات في هذا القطاع ، ممن عملوا قبل الثورة وبعدها ، وفي مرحلة النمو والتحول الاشتراكي ، يؤمنون بوطنهم ، وبحقوق مجتمعهم ، ويلتزمون بالمفهوم الاشتراكي وبالسلوك الوطني عن يقين ، واستطاعوا أن يضربوا المثل الكريم ، للرأسمالية الوطنية في مجتمعنا الاشتراكي .

مقاولو الباطن والقطاع الخاص يحصلون على ٨٠ في المائة

من حجم عمليات التشييد من القطاع العام

يستطرد الحديث ، حول ما كشفت عنه تجربة السنوات الماضية ، من الجوانب الايجابية والجوانب السلبية في قطاع المقاولات والتشييد ، الذي يقوم بتنفيذ المرحلة الأولى من خدمات الاسكان - وهي مرحلة اقامة المباني وتشبيدها - قبل ان تبدأ المرحلة الثانية ، التي تتمثل في علاقة المالك وصاحب البناء بالجماهير ..

وصلنا الى حتمية وضع الشركات المؤممة جزئيا في هذا القطاع ، تحت السيطرة الكاملة للشعب ، حتى يكون هناك قطاع اشتراكي عام ، في مجال المقاولات والتشييد ، قادر على تلبية كل ماتطلبه الخطة من انجازات وأعمال يحققها بكفاءة ودون استغلال ، ويعمل على حماية أموال المجتمع ، التي تخصص للتشييد ، والتي بلغت معدلاتها ١٨٠ مليون جنيه كل عام على مدار سنوات الخطة الاولى ..

لكن الذي تبين بالفعل ، ان كثيرين من الذين تولوا مراكز القيادة في شركات واجهزة القطاع العام المؤممة ابتكروا طرقا خفية ، لاستغلال القطاع العام نفسه واستغلال المجتمع على حد سواء ، مع العمل على الحفاظ بمناصبهم أطول فترة ممكنة ..

راح هؤلاء ، يصورون للمسؤولين في الدولة ، وفي قطاع التشييد والبناء ، أهمية خبراتهم الواسعة ، وعلمهم ، ومدى المامهم بكل خبايا ادارة هذه الاجهزة واسرارها .. وكيف ان وجودهم في مراكز القيادة ، كسب كبير للقطاع العام !!

ثم لست الدولة .. صورة غريبة في تناقضها ، تتمثل في التجاء الشركات الكبرى المبناء والتشييد للقطاع العام ، الى شركات القطاع الخاص ، لتعينها في

أعمال البناء ، والأعمال التكميلية والتي لها طابع التخصص : مثل البياض والبلاط والتجارة والأدوات الصحية والكهرباء وغير ذلك .. ووقفت هذه القيادات المستغلة ، تعارض إنشاء فروع لمثل هذه الأعمال اللازمة ، بدعوى ما تكلفه من مصروفات لا يجب أن يتحملها القطاع العام !! ..

وحيثما عرض الرأي ، بإنشاء شركة تابعة للقطاع العام ، تتولى مثل هذه العمليات الفرعية اللازمة ، ووجه الرأي بمعارضة شديدة من هؤلاء ، الذين أقاموا الحجج لاثبات استحالة تنفيذ هذا المشروع عمليا ، وهم في الحقيقة يريدون الإبقاء على استغلالهم ، واستخدامهم لشركات القطاع الخاص التي يملكونها بطرق ملتوية أو لهم فيها مصلحة خاصة .

فماذا كانت النتيجة بعد أن وثق المجتمع في هذه القيادات ، التي صورت دائما للرأي العام والمسؤولين ، مدى كفاءتها وخبرتها الفنية ، ووضعها الدولة في مواقع القيادة لأجهزة قطاع البناء والتشييد .. الذي أقيم وتم تدعيمه ، بهدف حماية أموال المجتمع ، ومنع الاستغلال ، والعمل على إقامة علاقات سليمة في قطاع الإسكان ؟ ..

بعد كل هذا الذي صنعه المجتمع ، تؤكد النتيجة المدعومة بالأرقام والاحصائيات ، أن شركات القطاع العام ، لم تقم بالتنفيذ الفعلي إلا بما يعادل ٢٠ في المائة من حجم العمل في أي مشروع من مشروعات البناء والتشييد ، ورغم مسئوليتها الكاملة عن انجازه ، هذا بينما أسندت إلى القطاع الخاص ، وإلى مقاولي الباطن ما يعادل ٨٠ في المائة من حجم العمل في كل مشروع .

وراء هذه الحقيقة المؤلمة ، كانت تكمن أساليب التحايل المبتكرة السافرة منها والخفية .. وعن طريقها ، تسربت أموال طائلة إلى العناصر المستغلة التي تدمر الاستغلال ، ولا يمكن لها أن تفيق إلى ضميرها ..

وحيثما أعلن الرئيس جمال عبد الناصر في خطابه بمدينة دمنهور في عيد العمال ، ضرورة العمل على إلغاء نظام مقاولي الباطن ، والقضاء على صور الاستغلال المتفشية في قطاع المقاولات ، كانت الصورة الكاملة قد كشفت للقيادة الثورية .. التي صممت على محاسبة الذين عاثوا فسادا ، واستغلوا المجتمع ، وقررت إبعادهم عن مناصب القيادة ، بل وإعادة النظر في أسلوب العمل ، في هذا القطاع الهام ..

وأحلول أن أوجز بعد ذلك بعض الظواهر الاستغلالية التي برزت خلال فترة تولي هذه العناصر المستغلة ، قيادة الكثير من أجهزة المقاولات والتشييد للقطاع العام ..

الظواهر السلبية والايجابية في قطاع المقاولات والتشييد

بعد فترة التجربة والممارسة

لن أستطيع في هذا الحيز المحدود ، أن أعدد أمثلة من أساليب التحايل والتلاعب .. ولا أن أعرض حتى لبعض النماذج ، من الطرق المبتكرة للاستغلال ، التي مارسها الكثيرون ، في قطاع المقاولات والتشييد ، وما يزال البعض يمارسها حتى اليوم .. ذلك مكانه التحقيقات الشعبية ، التي تجسرى ، بواسطة اللجنة العليا للرقابة على أجهزة الدولة ، والتي لا بد أن تنشر يوما ما ، بتفاصيلها ووقائعها المذهلة ، وشخصياتها ، والأدوار التي قاموا بها ، لتحقيق مآربهم الذاتية ، على حساب المجتمع والقطاع العام وجماهير الشعب ..

ان قوى الشعب العاملة ، يلزم ان تعرف ، الى أي حد تحاول عناصر مستغلة قليلة ، أن تسيطر وتستغل المجتمع ، مستهينة بكل القيم ، متجاهلة لكل القوانين ، لا تقنع بأجرها المجزى ، ولا بعائلتها العادل . لكنها تسعى دائما ، الى سلب حقوق غيرها بكل الطرق غير المشروعة ، واستنزاف أموال وجهود قوى الشعب العاملة .

ولعلنى أستطيع هنا ، ايجاز بعض الظواهر ، التي نتجت عن الانحرافات ، وصور الاستغلال من هذه الفئة محترفة الاستغلال ، في قطاع المقاولات ، التي اخذت المراكز القيادية في أجهزة القطاع الاشتراكي :

✽ تفشت ظاهرة مقاولي الباطن ، والاستعانة بالقطاع الخاص - مع قلة امكانياته ماديا وفنيا - في مشروعات القطاع العام ، برغم وجود عشرات الشركات الكبرى ، التابعة له في مجال المقاولات .. وازدادت هذه الظاهرة بصورة لم يشهدها المجتمع من قبل ٠٠٠ وحتى أيام ان كانت الدولة ، لا تملك شركة واحدة للمقاولات ، وكانت تتولى المشروعات العامة ، وأعمال التشييد حينئذ ، شركات محدودة الامكانيات من القطاع الخاص .. ولم تكن تستعين بغيرها الا في حدود ضيقة للغاية .

✽ تأكد ان هناك شركات لمقاولي الباطن وغيرها ، يملكها بالفعل والواقع ، اصحاب شركات انضمت للقطاع العام ، وبقي هؤلاء في المواقع القيادية لهذه الأجهزة العامة .. فكانوا بمثابة وسطاء ، يعهدون الى شركاتهم الخاصة ، بأعمال ضخمة وعديدة ، تجري فيها أساليب التحايل والاستغلال - كما تحب وتهوى -

وتفرض الأسعار الخيالية التي تحقق المكاسب الباهظة .. وهذه العناصر تملك القدرة على التمكين لهذا الاستغلال .. فاذا بحثنا عن حقيقة تلك الشركات الخاصة الصغيرة ، وجدناها مملوكة صوريا ، لاشخاص تابعين للفرد المستغل أو ممن لا يمتون للمقاولات والبناء بصلة ؛ فهم أما أطفال وأما ربات البيوت وغير ذلك !! والأمر هنا لا يختلف كثيرا ، بالنسبة لما كشفت لجنة تصفية بقايا الاقطاع في تهريب الأرض والتحايل على القوانين ، والاستيلاء على حقوق الشعب ، تحت اسماء وهمية أو زائفة ..

✳ ارتفعت تكاليف كل مشروعات التشييد والاسكان ، بصورة تثير الشكوك والغربة ؛ رغم التيسيرات التي تحصل عليها شركات قطاع المقاولات العام ، والامتيازات التي تمنحها للمقاولين المعاونين في القطاع الخاص .

ولقد أتاح ارتفاع الأسعار ، بواسطة القطاع العام في أعماله ومشروعاته ، الفرصة السانحة ، لمقاولي القطاع الخاص ، أن يرفعوا كذلك أسعارهم ، التي يفرضونها على الأفراد والجمعيات الأهلية في العمليات الخاصة بالبناء والاسكان

✳ أرجعت هذه العناصر المستغلة ، ظاهرة الارتفاع الشديد في أسعار المباني الى التزام القطاع العام ، بالمواصفات المحددة للمنشآت ، وعدم التلاعب في المواد ومستلزمات البناء .. وتلك حجة واهية .. لأن ثمانين في المائة من مشروعات القطاع العام ، كانت تسند لها هذه العناصر نفسها ، الى مقاولي الباطن والقطاع الخاص .

وبديهي أن الذين يفرطون في شرف واجبهم نحو المجتمع ، لا يتورعون عن التواطؤ المشين ، من اجل التمكين للاستغلال واعطائه صفة الشرعية ..

✳ ثبت ان خرافة المعرفة بأسرار المهنة وخباياها ، والدراية العميقة بأعمال المقاولات ، والصفات المهيبة ، التي أرادت بعض هذه العناصر ، أن تضيفها على نفسها ، ليست في حقيقتها الا معرفة بأسرار الاستغلال ودراية عميقة بالحيل والانحرافات .

واذا كانت هذه بعض الظواهر السلبية ، والنتائج التي كشفت عنها الممارسة والتجربة للمرحلة الماضية ، من قطاع المقاولات والتشييد ، فانها كشفت ايضا عن ظواهر ايجابية ، ونتائج تبشر بالامل .

ان التجربة والممارسة ، أكدت وجود عناصر صالحة ، وباعداد وفيرة، تعمل في ايمان وكفاءة ، وكانت تحجبها القيادات المنحرفة المستغلة ، وتعوقها عن الوصول الى مراكز القيادة ، ويلزم ان تتاح الفرصة لهذه العناصر لتقود العمل بأخلاصها والتزامها بقيم المجتمع وأهدافه ..

يتردد تساؤل بين القواعد الجماهيرية ، عن قيمة ما حصل عليه القطاع الخاص ومقاولو الباطن ، من اسناد الجزء الأكبر لعمليات التشييد اليه ٠٠ وما هي النتائج الحسابية ، لاقحام القطاع الخاص المستغل في مشروعات القطاع العام بهذه الصورة ؟

الاجابة على هذا التساؤل ، تبين ما استطاع مقاولو الباطن ، أن يستحوذوا عليه من المدخرات التي يمتلكها الشعب ، وهو في حاجة الى توجيهها للاستثمار في برامج التنمية ، حتى تعود على جموع الجماهير بالفائدة ، لا أن تدخل جيوب فئة قليلة مستغلة .

وسبق لي أن قلت ان متوسط ما انفق على التشييد والبناء فقط - في كل سنة من سنوات الخطة الخمسية الاولى - بلغ ١٨٠ مليون جنيه ٠٠ وذكرت كذلك ، استنادا الى الاحصائيات الدقيقة ، ان العناصر المستغلة والمستفيدة والمتواطئة ، اسندت الى شركات القطاع الخاص ومقاولي الباطن ، ما يوازي ٨٠ في المائة من حجم العمل في كل مشروع في السنين الأولى من مرحلة التحول ، بينما لم يقم القطاع العام بالتنفيذ الواقعي الا بما يوازي ٢٠ في المائة من حجم المشروعات في هذه السنين قبل افتضاح استغلاله وكشف تلاعبه .

ومعنى هذا - بالاسلوب الحسابي المدعم بالأرقام - ان حجم العمليات التي اسندت الى طائفة مقاولي الباطن ، يصل في قيمته الى ١٤٤ مليون جنيه كل سنة ..

والمعروف ، ان القطاع الخاص وأي شركة للمقاولات ، تضع في التقديرات اللازمة لاحتياجات أية عملية من عمليات التشييد ، ربحا صافيا نسبته ٢٠ في المائة ، من تكاليف المشروع المسند اليها .. ذلك اجراء تقليدي مشروع ومعروف .. وهو يعنى بالتالي ان صافي الربح الرسمي المقرر والمعلن عنه والمرخص به ويحصل عليه مقاولو الباطن كل سنة من العمليات المسندة اليهم ، في أعمال خطة التنمية ، يبلغ ٢٨ مليونا و ٨٠٠ ألف جنيه ٠٠ هذا اذا كان مقاولو الباطن يؤدون عملهم ، بكل نزاهة وأمانة ، ودون أي استغلال أو تلاعب .. لكن المنطق والواقع لا يقبلان ابدا ، الحكم بالنزاهة والامانة ، على عمليات مريبة ، قامت على اساس استغلالي ، وهدفها الأول والأخير الاستغلال والكسب الحرام .

ان القيمة الحقيقية ، لما حصل عليه مقاولو الباطن من أرباح غير مشروعة وكسب حرام - نتيجة العمليات الانتهازية التي كانت تتم ، والصفقات الخفية التي كانت تجرى - تزيد بلا شك على ضعف هذا الرقم .

ونتيجة حساية أخرى .. نصل اليها حينما نعلم ان الدولة ، اذا ما اسندت الى شركة خاصة مشروعاً بالكامل - قبل قيام القطاع العام للتشييد والاسكان - كانت تحتفظ دائماً ، بنسبة لا تقل عن ١٠ في المائة ، من تكاليف المشروع كله ، على سبيل التأمين والضمان ، الى أن تنتهي مدة الضمان .. ويسقط الحق في هذه القيمة ، اذا ما ظهر عيب أو خلل في أى ناحية من نواحي المشروع ..

هذا الشرط ، يكبح جماح شهوات التلاعب والاستغلال ، عند من يريد التلاعب والاستغلال ، خوفاً من ضياع هذه القيمة .

لكن الأمر يختلف بالطبع ، اذا ما تولت شركة للقطاع العام ، مشروعاً من مشروعات البناء والتشييد لحساب القطاع العام .. ثم تسند البعض أو الكثير من عملياته الى مقاولي الباطن .. فان الذي يقوم بتسليم المشروع ، الى أجهزة الدولة في هذه الحالة ، هي شركة القطاع العام ، فكأنه تسليم من أحد أجهزة القطاع الاشتراكي الى أحد أجهزة القطاع الاشتراكي . واذا حدث خلل أو عيب ، فان شركة القطاع الاشتراكي هي الملتزمة بالتعويض .. وعليها أن تدفع ثمن استغلال وإهمال مقاول الباطن ، الذي اسندت اليه عملية من العمليات .. ومقاول الباطن بالطبع متواطئ مع العناصر المستغلة ، ذات النفوذ في شركة القطاع العام .. وكأنها عمليات استغلال من مقاولي الباطن للقطاع الاشتراكي .. مؤمن عليها ، ومغفأة من أى التزام ..

بعد ذلك نحاول ، التعرف على الأثر المباشر لهذا الاستغلال ، على المجتمع وعلى جماهير الشعب ، التي تناضل من أجل التنمية ، وتسعى الى الحفاظ على كل قرش تدخره ، ليكون جزءاً من الاستثمارات التي تدفع عجلة التنمية والتطور ..

الآثار المباشرة على المجتمع والأفراد

نتيجة الاستغلال في قطاع المقاولات

تفرع بنا الحديث في شتات المقاولات والتشييد ، بقدر ما ظهر من طرق خفية ملتوية ومتشعبة ، لنواحي الاستغلال والانحراف في هذا القطاع ، كشفت عنها تجربة المرحلة الثورية ، التي قطعها مجتمعنا حتى اليوم ، نفساً لا وإيماناً وعملاً ..

ويجدر بنا ، أن نحدد معا الآثار المباشرة التي انعكست على المجتمع ، وعلى الجماهير الشعبية ، نتيجة لهذا الاستغلال فى مرحلة واحدة ، من المرحلتين الأساسيتين فى مجال خدمات الاسكان . . . وهى مرحلة اعداد المباني ، واقامة الوحدات السكنية .

وابراز هذه الآثار ، وتجسيدها أمامنا ، يزيد من حرصنا على عدم السماح بتكرارها . . . واصرارنا على ازالة كل صور الاستغلال ، واستئصال بقاياها المترسبة فى هذا القطاع أو فى غيره من القطاعات :

أولا : ان المجتمع الذى يدفع من جهده وطاقاته - لتوفير أكبر قدر من المدخرات ، يستثمرها فى برامج التنمية والتطور من ناحية - يخسر من الناحية الأخرى ، جزءا من هذه المدخرات الوطنية ، بسبب ضياعها وتلاشيها ، فى طوايا الاستغلال والكسب الحرام . .

ان ذلك يقلل دون ريب ، من خطى التنمية ومن حجم الاستثمارات المرصودة لها ، بقدر الأموال المنهوبة من مدخرات الشعب وعائد هذه الأموال .

ثانيا : ان ارتفاع تكاليف الانشاءات والمباني السكنية ، بسبب الاستغلال ، يرفع بالطبع ما يتكلفه الفرد ، المنتفع بهذه المشروعات والوحدات السكنية ، اذا أراد أن يمتلكها أو يستأجرها . .

فكان جماهير الشعب - وهى صاحبة المدخرات الوطنية - وأفراد المجتمع الذين يدفعون سعر التمليك أو الايجار ، يقعون تحت طائلة الاستغلال المزدوج . . . استغلال للمدخرات القومية بسبب عجزا مقصودا فى برامج التنمية وحجمها . . واستغلال آخر يدفع المواطنون ثمنه ، أجرا أو سعرا للمسكن . .

ثالثا : حينما تحاول حصر الفئة المستغلة ، فى قطاع التشييد والمباني - وعددها محدود - ثم تقدر قيمة الأموال التى تنهبها خلسة ، من حق المجتمع ككل ، ومن أفراد الشعب عن طريق وسائلها الخفية والمكشوفة ، نجد أننا فى مواجهة تراكم لرأس مال مستغل ، يتضخم يوما بعد يوم ، فى يد طبقة ضئيلة العدد ، تستطيع أن تؤثر فى أجهزة الدولة ، وعلى موازين العدالة الاجتماعية ، التى يجاهد شعبنا المصرى من أجل التمكين لها . .

ان كل أثر من هذه الآثار الرئيسية الثلاثة ، يرسم صورة من الاستغلال ، لا يقبلها مجتمعنا ، ويحرم ظهورها فى أى اطار وبأى حجم .

واذا كنا نسعى لتوفير المسكن اللائم ، بالأجر اللائم للمواطن ، فلا يمكن ان يتحقق ذلك ، مادام هناك استغلال فى قطاع التشييد والمقاولات ، وهو الذى يتولى مهمة انجاز المرحلة الأولى فى خدمات الاسكان . .

ولقد اخذ مجتمعنا الاشتراكي اليوم ، المبادرة ، لتطهير هذا القطاع وغيره من الادران التي عاقت حركته الطليقة الامينة ، حتى يتمكن من اداء دوره في خدمة المجتمع . . وان اللجان التي تبحث في وسائل تحصين هذا القطاع ، ومنحه الطاقات والامكانيات اللازمة ، لتتحدى بآراء الجماهير الواعية المتربصة بالاستغلال ، وبآراء العاملين الأكفاء في مجال التشييد والبناء ، ممن يؤمنون بحقوق مجتمعهم ، ويحرصون على قيمه ومثله وشريعته ، وتصمدوا لهذه الانحرافات . . وهالهم أن يروا أموال الشعب ومدخراته ، تستغلها فئة قليلة ، تريد أن تشكل طبقة متميزة عن الجماهير باستغلالها ، بينما هي تعيش في مجتمع يمنع الاستغلال ، ويناضل بالايمان والجهد ، لأقرار العلاقات الاجتماعية السليمة ، واذابة الفوارق بين الطبقات .

منهوم الملكية العقارية لوحدات الاسكان

في المجتمع الاشتراكي

ثم يأتي حديثنا عن المرحلة الثانية لخدمات الاسكان ، وهي علاقة المسالك بالمستأجر . . بعد ان عرضنا للمرحلة الأولى . . وهي اقامة المباني وتشبيد المساكن . .

وقد ذكرت من قبل ، ان كل مرحلة ، تكاد تكون قائمة بناتها ، من حيث طبيعتها ، وعناصرها ، وظروفها ، والقضايا التي تثار من حولها ، والتي تكشف خلال المرحلة الماضية . .

واحب أن ارد هنا ، على تساؤل وجه الى كثيرا ، في ندوات مع الدارسين بالمعاهد الاشتراكية ، وفي بعض اللقاءات الشعبية . . ومضمونه « هل يكون امتلاك العقار في حد ذاته ، مؤهلا ، يتيح لصاحبه أن يحمل صفة الرأسمالية الوطنية . . وان يكون بالتالي من فئات الشعب العاملة ؟ »

ان صفة « العاملة » ، تقترن وتلازم باستمرار ، فئات الشعب وجماهيره . . أي انها فئات تؤدي عملا ، وقطاعات تمارس مهنة أو لها حرفة ما . . وعملها هنا ناتج لجهد أو حيلة لفن . .

وليس هناك في مجالات العاملين ، ولا في قوائم أصحاب المهن ، أو قطاعات قوى الحرف ، قطاع له مهنة أو يؤدي عملا ، اسمه « ملكية العقارات » . . . وليس هناك تخصص فني أو عملي يكتسبه الفرد ، نتيجة ملكيته لرأس مال ، أقام به عقارا للاستثمار أو اشتراه لانتفاعه الشخصي . . والا ، فإن من يدخر ويضع مدخراته في أحد البنوك لاستثمارها ، نظير ربح عادل ، يستطيع هو الآخر ، ان يكتسب مهنة ، ويكون امتلاك المدخرات في حد ذاته ، جوازا للدخول في فئات الرأسمالية الوطنية بين قوى الشعب العاملة . .

واذن فليس هناك قطاع ، بين فئات الرأسمالية الوطنية ، يمكن أن نطلق عليه « قطاع ملاك العقارات » .. خاصة وأن ملاك العقارات والمباني فريقان : فريق يمتلك المسكن ، للانتفاع الشخصي .. وهذا الفريق ليست بينه وبين الجماهير ، صلات تعامل او علاقات الأخذ والعطاء ، اللهم الا علاقة هذا الفريق بمصلحة الضرائب والأموال المقررة ، وذلك ليس موضوع بحثنا ..

أما الفريق الآخر فهو الذى يمتلك العقار لاستثماره ، والحصول على عائد من ورائه .. وأحاديثنا فى مجال خدمات الاسكان منصبة على هذا الفريق الثانى من ملاك العقارات ..

ان صاحب العقار - فى أغلب الأحيان - له مهنة غيـــــر ملكية المبنى .. استطاع أن يدخر بعضا من ماله ودخله ، مكنه من بناء عقار أو شرائه ، حتى يؤجره للآخرين ، ليستثمر بذلك ماله من مدخرات ، بهدف الحصول على عائد معقول وعادل ، يرفع به من مستوى معيشته دون أى استغلال أو سيطرة ..

وهذا النوع من الاستثمار لمدخرات الأفراد ، لايعترض عليه المجتمع ، ولا يتنافى مع مبادئه أو مصالحه .. ان مايعترض عليه المجتمع ويتصادم معه ، هو استخدام المدخرات ، كوسيلة من وسائل استغلال الجماهير فى أى صورة ، وبأى قدر ..

وهناك حقيقة واقعة - وان بدت غريبة فى مظهرها بمجتمعنا - وهى أن شعبنا واجه فى فترة التطور الثورى ، صورة للاستغلال ، فى المرحلة الثانية لخدمات الاسكان ، من ملاك العقارات والوحدات السكنية ، أكثر بكثير من صور استغلال الجماهير فى مجتمعات ما قبل الثورة .. ويبدو ذلك متناقضا مع المنطق .. أن تقل صور التحايل والاستغلال فى هذا الجزء من خدمات الاسكان ، طوال عصور الاستغلال والتخلف والسيطرة ، بينما تزداد صور الاستغلال فى عصر قامت فيه ثورة شاملة ، ضد الاستغلال بكل ألوانه ، ويجند المجتمع كل طاقاته ، لازالة الرواسب المتخلفة من العهود السابقة .

ان هذه الخدمة ، التى تؤدى للجماهير ، كانت تقوم على أساس العرض والطلب ، حيث لم تكن هناك أية امكانية للمواطن العادى ، تساعد على الخيار للحصول على مسكن فى مستوى ملائم ، أو تعيينه على تحسين مسكنه أو حتى على توفير لقمة عيش كريمة .. ولم يكن المسكن فى نظر المجتمعات القديمة ، خدمة أساسية ، وضرورة لازمة لجماهير الشعب ، كما أصبح اليوم .. انما الاسكان كان تجارة كاسدة ، نظرا لقله الطلب ، وعجز الحصول على المسكن الملائم ، نظرا للدخول العاجزة .

وما كنا نراه قديما من اللافتات العديدة ، المعلقة على المباني ، والعمارات ، تشير الى وجود مساكن شاغرة « للايجار » مع التسهيلات فى الدفع ، لانجدها

اليوم ، برغم مضاعفة المباني وازدياد العقارات السكنية بصورة لم يشهدها المجتمع المصرى من قبل ..

واستطيع القول أن هذه اللافتات ، ظهرت بديلة عنها ، اعلانات عن شقق مفروشة بأعلى الاسعار ، واشارات الى وجود شقق يمكن اخلاؤها نظير « خلو رجل ، باهظ ، وشروط قاسية ..

ان الذين ارتضوا السكنى من قبل فى أماكن غير لائقة - بسبب انخفاض مستوى معيشتهم ، لا يقبلون اليوم الا المسكن الملائم ، بعد التطور الثورى فى دخل الفرد ، وفى مستوى المعيشة ..

وما كان يقبله المواطن مرغما ، حين يعيش فى مأوى مع غيره ، بسبب البطالة أو الحاجة ، اصبح اليوم مطلبا ملحا ومتزايدا ، على مسكن صحى ملائم؛ بعد أن وضعت الثورة الاشتراكية فى بلادنا، حدودا للاجور ، وفتحت فرص العمل وفرضت تكافؤ الفرص ، وحملت الأعباء الكثيرة من الحقوق الاساسية للمواطنين .

لكن أصحاب العقارات ، لم يؤمنوا بعد ، أن الاسكان بالنسبة للمجتمع الاشتراكى ، خدمة تؤدى للجماهير ، نظير عائد عادل .. انما هم يريدونها تجارة ومزادات للحصول على أكبر كسب ممكن .. فانتهزوا فرصة التطور الثورى والاجتماعى ، وقدره الجماهير على الدفع ، وارتفاع الدخول ، من أجل ان يحصلوا هم على أبشع أنواع المكاسب ، مستخدمين الوسائل والأساليب المتعددة ، رغم القوانين والتشريعات ، التى تعطى كل ذى حق حقه ، بدون استغلال أو سيطرة ، وتحدد العلاقة بين المالك والمستأجر .. واساليب الاستغلال المبكرة من ملاك العقارات للجماهير الملحة فى طلب هذه الخدمة .. كثيرة ومتنوعة ..

أصحاب العقارات السكنية انتهزوا فرصة التطور

الثورى فى المجتمع لاستغلال جماهير الشعب

لم يقتصر الاستغلال فى خدمات الاسكان ، على مرحلة بناء المساكن وتشييدها ، بواسطة فئات من قطاع المقاولات .. لكن الاستغلال أخذ صورا أخرى ، ومارسته عناصر مختلفة ، فى المرحلة الثانية لخدمات الاسكان .. صور استغلال المستأجرين والمجتمع ، بواسطة ملاك العقارات، فى علاقاتهم مع الجماهير المحتاجة الى المسكن ..

فمنذ بدأت حركة التنمية وفتحت فرص العمل بعد قيام الثورة مباشرة ، بدأ الطلب يتزايد على خدمات الاسكان ، حتى أضحت الوحدات السكنية - القائمة

منها والتي تشيد باعداد كبيرة وبتشجيع من الدولة - لاتفى بالحاجة المتزايدة للمواطنين الى المساكن ..

والفرق يبدو شاسعا ، بين اليوم والامس ، حين كانت الوحدات السكنية الشاغرة قبل الثورة ، تظل على حالها من الفراغ شهورا عديدة ، الى أن تجد من يسكنها ، نظرا لضعف المقدرة المادية ، وانخفاض مستوى المعيشة ، عند الغالبية العظمى من جماهير الشعب وقتئذ .. ولكن الصورة انعكست تماما ، وانعكست كذلك علاقة ملاك العقارات بالمستأجرين ..

أخذ ملاك العقارات يرفعون الايجارات ، بصورة غير مقبولة ، سواء بالنسبة للمساكن الجديدة أو حتى بالنسبة للمساكن القديمة ، التي كان أصحابها ، يتحايلون على طرد المستأجرين القدامى ، لاعادة تأجيرها بأسعار مرتفعة ، اذا لم يقبل الساكن ، تغيير عقد الايجار السابق .

وراحوا - فوق ذلك - يلزمون المستأجر ، بكل أعمال الصيانة ومستلزمات المبنى ، مما كان يتولاه من قبل ، أصحاب العقارات عادة ..

والحاجة الملحة ، تدفع المستأجرين الى الرضى والقبول ، كارهين .. ووجدت الدولة أن العلاقة بين مالك المسكن والمستأجر من جماهير الشعب ، لم تعد علاقة انسانية عادلة ، بين شخص يستثمر مدخراته ، فى اداء خدمة لازمة وأساسية للمجتمع ، لقاء عائد معقول .. بل أصبحت ملكية العقار وتأجيرها ، وسيلة من وسائل ابتزاز الأموال ، والسيطرة والتحكم ..

والثورة التي قضت على الاقطاع ، واحتكار رؤوس الأموال المستغلة ، وتتصدى لأدوات الاستغلال ، لاتقبل أن تترك عناصر ، أصابها الجشع المسعور ليستشرى استغلالها لفئات الشعب ، وتشكل طبقة جديدة ، تريد أن تتخذ من حاجة الشعب الضرورية ، فرصة لفرض شروطها وسيطرتها ، والحصصول على مكاسب باهظة غير مشروعة .. فصدرت القوانين الثورية ، بتخفيض الايجارات السكنية على التوالى ، وتحددت العلاقة بين المالك والمستأجر .. وأعطت الدولة فى الوقت نفسه ، التسهيلات العديدة للمراغبين فى البناء واستثمار مدخراتهم ، فى اقامة الوحدات السكنية ، حتى تمكنهم من الحصول على مواد البناء ولوازمه ، بالاسعار المحددة .. وتمنع عنهم استغلال فئات المقاولين وتجار السسوق السوداء .. وحددت نسبة مجزية من تكاليف البناء ، لتكون عائدا عادلا نظير تقديم خدمة الاسكان للجماهير ، دون استغلال .

لكن أصحاب العقارات من المستغلين ، أرادوا ان يستفيدوا من القوانين التي تحقق لهم الاستفادة ، وتعمدوا التحايل على القوانين الاشتراكية ، التي تلزمهم بالعدالة ، فى معاملاتهم مع أبناء الشعب .. بغية الاستغلال وتحقيق استفادة مزدوجة .

وبرغم القوانين الاشتراكية ، التى تهدف الى اقرار علاقات سليمة فى قطاع الاسكان ، وبرغم التيسيرات التى وفرتها الدولة لملاك العقارات .. الا أن أساليب ابتزاز الأموال من الجماهير ، فاقت حدود التصور ..

ولم يكن هذا الاستغلال ، مقصوراً على الجماهير ؛ المحتاجة الى خدمات الاسكان وحسب ، ولكنه أمتد كذلك ، إلى مدخرات الشعب ، يستغلها اصحاب العقارات لحسابهم ولزيادة ثرائهم ؛ بدلا من توجيهه هذه المدخرات ، الى استثمارات تضاعف من خطوات التنمية الوطنية والتقدم للمجتمع .

هل اوقفت القرارات الاشتراكية ملاك العقارات

عن الاستغلال وابتزاز أموال الجماهير ؟

كان المجتمع حسن الظن ، حينما حسب أن القوانين الاشتراكية فى مجال خدمات الاسكان ، ستحقق غايتها ، فى اقامة علاقات سليمة وعادلة ، بين مالك العقار والمستأجر ، وانهاء هذه الصورة المتفخمة للاستغلال ، فى قطاع خدمات الاسكان ..

لكن الذى حدث .. ان الفكر الاستغلالي ، تفتق عن أساليب عديدة وغريبة للكسب غير المشروع ، لايمكن لاحد أن يتناولها ، فى مثل هذا الحيز المحدود ، مهما طال الحديث حول ما ابتكره وابتدعه ملاك العقارات ، لابتزاز أموال الجماهير ..

ان (بدعة) خلو الرجل ، مثلا ، كوسيلة من هذه الوسائل ، تحتاج وحدها ، الى مؤلفات تحكى عن أساليب غريبة ، وقصص متنوعة ومثيرة ، وحوادث متداخلة وقعت ، ولا تختلف عن القصص الخيالية المثيرة ، ان لم تتفوق عليها ، فى نوادرها ومفارقاتها ..

يكفى الإشارة هنا .. الى أن الاجراءات الثورية الحاسمة ، لرد خلو الرجل : من ملاك العقارات الى المستأجرين ، استطاعت فى محافظة القاهرة وحدها ، أن تعيد أكثر من مليونى جنيه الى مستحقيها ؛ بخلاف ما تم الاتفاق الودى عليه ، بين المالك والمستأجر ، دون الالتجاء الى الأجهزة الرسمية .

وبلغت شراهة الكثيرين من هؤلاء المستغلين ، ان صاحب العقار ، كان يأخذ قيمة خلو الرجل الذى يفرضه .. ثم يتعاقد مع طالب المسكن ، على تصميم هندسى للعمارة أو المبنى .. يرسم خطوطاً وزوايا ودوائر فوق لوحة من الورق .. وعلى المواطن ، أن ينتظر الى أن يجمع صاحب قطعة الارض تكاليف التشييد

من حصيلة خلو الرجل ، ثم يقيم المساكن .. وقد يطول ذلك الانتظار والترقب ، قبل أن يتمكن الساكن من الحصول على مسكنه ..

وزاد بعضهم على ذلك ، أنه كان يحصل على خلو الرجل - الذى لم يكن يرد بالطبع - ويشترط كذلك أن يدفع الساكن ، تأميناً يوازي عاماً أو أكثر ، يرد له فى حالة انتهاء عقد الايجار .. بل أن كثيرين يفرضون ايجاراً مرتفعاً ، ويدعون ان لجان التقدير - ان جاءت - ستقوم بتحديد الايجار .. فاذا بقيت مبالغ للمستأجر فعليه ان يحتسبها ايجاراً مقدماً لشهور قادمة ..

وكم من مالك لعقار ، يترك للساكن هيكل الشقة ، بغير أدوات صحية ، وبغير البلاط والخشب والزجاج ، ويبدى عجزه عن استكمال هذه المستلزمات .. وعلى الساكن ان أراد السكنى ، أن يستكمل هو ما ينقص الوحدة السكنية التى سيسكن فيها حسبما يريد .. وكانت الضرورة ، تدفع طالب السكنى الى أن يتولى استكمال البناء الناقص على نفقته ..

وهذه كلها ، ليست الا اتاوات يفرضها صاحب العقار ... بينما السكان يسعون بكل الطرق ، لاسترضاء مالك العقار المستغل ، وتلبية كل رغباته وشروطه .. تماماً مثلما يفرض المجرمون ، اتاوات على الجماهير ..

وآخرون من ملاك العقارات ، لا يشبعهم (خلو الرجل) ، الذى يدفع مرة واحدة ، رغم المغالاة فى تقديره .. ولا يرضيهم مجرد الحصول على تأمينات .. ولا قيام المستأجرين باكمال مستلزمات المسكن على نفقتهم .. لكن بعضهم تدفعهم الشراهة ، الى وضع اشباح قطع من الاثاث البالى ، ويعرضون الشقق على أنها مساكن مفروشة !! .. ويطلبون فيها ، ايجارات خيالية ، لاتحدد لها لجان ، ولا ينص على تقديرها قانون ..

ومما يؤسف له أن الذين يبحثون وراء حرفية القانون ونصوصه ، بغرض التحايل والاستغلال ، والنفاذ من بين حروفه والفاظه ، لم تدرك عقولهم وضمائرهم أن القانون يهدف أولاً واخيراً ، الى منع الاستغلال بكل صوره ، واقامة علاقات عادلة وانسانية سليمة ، بين اصحاب العقارات ، وبين المستأجرين .. ولم تكن حرفية القانون يوماً هى الهدف ، بقدر ما هى وسيلة للتعبير القانوني ، عن الظروف والجوانب ، التى يلمسها المشرع ، فى قضية من القضايا .. ان منع استغلال الانسان لاخيه الانسان فى معاملاته ، واقامة العلاقات الاجتماعية الانسانية العادلة والقوية فى المجتمع ، هى الهدف الاساسى من كل القوانين الاشتراكية التى أريد بها ، تحديد العلاقة السليمة بين المالك والمستأجر .. فاذا لجأ أحد ، الى التحايل على حرفية القانون والفاظه ، للخروج من طائلة العقاب ، أو لممارسة الاستغلال كما يهوى ، فان ذلك لايعنى الا اغراقاً فى الانحسار وخروجاً على أهداف المجتمع ..

واذا كان أصحاب العقارات قد تسابقوا ، فى ابتداع ألوان عديدة وغريبة لاستغلال الجماهير ، فإن كثيرين منهم ، تدافعوا أيضا لاستغلال مدخرات الشعب ، حتى يزيدوا من ثرواتهم .. فى الوقت الذى يسعى مجتمعنا جاهدا ، الى تجميع كل مدخراته وزيادتها ، لدفع خطى التنمية والتقدم فى المجتمع ، لا لمضاعفة ثراء أصحاب العقارات المستقلين .

عناصر مستغلة من أصحاب العقارات السكنية

يستغنون مدخرات الشعب لمضاعفة ثرواتهم

قلعت الدولة التيسيرات العديدة للأفراد ، والجمعيات التعاونية والهيئات والنقابات وغيرها ، لتشجيع استثمار المدخرات الفردية فى بناء المساكن .. حتى يوجه أكبر جزء من المدخرات الوطنية ، الى برامج التنمية فى مرحلة ، يلزم ان تتركز كل الجهود والاستثمارات فيها ، لدفع عجلة النمو والانتاج .

لكن الكثيرين من أصحاب العقارات السكنية ، ارادوا لثرواتهم الخاصة التزايد والنمو ، على حساب المدخرات الوطنية والانتاج القومى .. فهسدهم تفكيرهم الاستغلالي السقيم ، الى رهن عقار لهم ، لدى البنوك نظير سلفيات كبيرة ، تصرف بالطبع من المدخرات والودائع الوطنية التى يملكها الشعب .. ويقيم الواحد منهم عمارة اخرى أو وحدات سكنية جديدة ، بهذه السلفة .. ومن حصيلة الايجار ، وخلق الرجل ، والتأمينات ، يتمكن بعد فترة ، من سداد الدين للبنوك ، ويصبح صاحب عمارتين ، ثم يعيد الكرة ، مستخدما المدخرات الوطنية ، وسيلة لزيادة أملاكه وعقاراته ، دون أن يبذل أى مجهود أو عمل سوى استغلال المجتمع والقطاع الاشتراكى واجهزته المالية ..

ومع ذلك لم يهتم أصحاب السلفيات أو المدخرات من ملاك العقارات ، باقامة وحدات للاسكان تخدم جماهير الشعب ، صاحبة هذه المدخرات الوطنية ، واغلبهم من متوسطى ومحدودى الدخل ..

ان أغلب اصحاب المدخرات الخاصة ، وجهوا اهتمامهم الكلى ، الى اقامة المساكن الفاخرة أو فوق المتوسطة .. وذلك لا يكلف ، اكثر من اضافة بعض المستلزمات الظاهرية فى المباني ، لتحيلها الى مساكن فوق المتوسطة أو من المستوى الفاخر .

قلة وجهت استثمارها الى الاسكان المتوسط ، ونادرا ما يقوم صاحب عقار باستثمار أمواله ، فى مساكن لمحدودى الدخل ، باستثناء أصحاب المباني القديمة والمتداعية .

وحينما وجدت الدولة ، انصراف الافراد عن اقامة مثل هذه الوحدات السكنية ، تولت بنفسها هذه المهمة ، واهتمت بتركيز جهودها ، لتوفير أكبر

قدر ممكن من المساكن الملائمة بالاجر الملائم لمحدودي الدخل ، خشية وقوعهم فى براثن أصحاب العقارات المستغلين .. وانقثات محدودة الدخل ، هى أشد الجماهير حاجة ، الى هذه الخدمة الضرورية ، لانتشالهم من المساكن غيرالصحية، ومن عشش الصفيح ، والدهاليز ، والاحكار المتداعية الخسرية ، التى كانوا يضطرون الى الاقامة فيها ، ولا يجدون غيرها ، لايجاره بما يتفق مع طاقتهم المادية ..

وبرغم تشييد مئات الالوف من هذه الوحدات السكنية ، بواسطة القطاع العام ، الا ان اعدادها لم تصل بعد ، الى المستوى الذى يجد فيه كل مواطن من أصحاب الدخل المحدود والمتوسط ، أمله فى مسكن صحى ملائم بالاجر الملائم .. وقد يستغرق تحقيق هذا الهدف بعض الوقت ، برغم الاهتمام البالغ بهذا النوع من الاسكان فى مشروعات القطاع الاشتراكى ..

وحقيقة أن أزمة الاسكان ، تعاني منها كل بلاد العالم .. لكننا فى بلادنا ، نتطلع دائما الى التغلب على ما يواجهنا من مشاكل وصعاب .. خاصة اذا كانت مشكلة تتعلق بخدمة اساسية للجماهير العاملة ..

ومن بين الحلول المساعدة التى تبناها المجتمع بالنسبة لمشكلة الاسكان ، اقامة الوحدات السكنية ، ثم تملكها بأسعار تفرى أصحاب المدخـرات أن يملكوها ، وبذلك تتجمع حصيلة البيع ، وتضاف الى ما يرصد فى الميزانية كل عام للاسكان ، لمضاعفة مشروعات خدمات الاسكان الشعبى والمتوسط .. وبذلك نسير فى طريق ، توفير المسكن الملائم بالاجر الملائم للمواطنين ، بسرعة مضاعفة ..

وحينما يحس اصحاب العقارات – الذين يسيئون الى العلاقة الاجتماعية بينهم وبين الجماهير المنتفعة بعقاراتهم – ان الوحدات السكنية تتوفر شيئا فشيئا ، يقل الحاح الجماهير على المساكن ، سيجدون انفسهم ، مضطرين الى تقديم هذه الخدمة للمواطنين ، راضين أو كارهين ، بغير استغلال ، أو تعنت ، وعلى أساس من العلاقات الاجتماعية السليمة .

مشاكل الاسكان سوف تفرض نفسها

امام المؤتمر الوطنى العام لقوى الشعب العاملة عام ١٩٧٠

يكاد الحديث أن يصل بنا الى نهايته ، حول خدمات الاسكان ، بشرطها الأساسيين .. وما كشفت عنه سنوات المرحلة الماضية ، من مظاهر استغلال للجماهير ، وللمجتمع ، والقطاع الاشتراكى ، سواء فى مرحلة

الاسكان الاول ، بواسطة فئات مستغلة من قطاع المقاولات ، او فى المرحلة الثانية بواسطة اصحاب العقارات واستغلالهم للمستأجرين ..

وحاولت ، ان اعرض لكل شطر منهما على حدة ، حتى تبدو عناصره ، وظروفه ، وطبيعته امانا واضحة ومحددة .

ومن البديهي ، ان العناصر والفئات التى استغلت وتحاول ان تستغل ، منتحلة صفة الرأسمالية الوطنية فى قطاع الاسكان بمسرحيتها ، لاتتنمى فى حقيقتها ، الى فئات الرأسمالية الوطنية ، بين قوى الشعب العاملة ، التى تكرس نضالها ، لازالة كل رواسب الاستغلال القديم ، والقضاء على أى ظاهرة جديدة له ... حتى تسود العلاقات الاجتماعية السليمة بين كل الناس .

والذين ينتحلون صفة ، من أجل تحقيق اطماع شخصية ، تتنافى مع مبادئ المجتمع وأهدافه ، لا يستحقون شرف تمثيل الجماهير العاملة ، فى التنظيمات الشعبية ، على اختلاف مستوياتها ، بل ولا يمكن ان يرتبطوا بالتحالف الاصيل لقوى الشعب العاملة فى مجتمع مصر اليوم .

فاذا جاز لأحد - فى عهد سبقت ، أن يسعى لتحقيق اطماعه الفردية ، على حساب فئات الشعب المظلومة ، فى مجتمع الطبقة ، الذى سيطرت فيه الرجعية والاقطاع متحالفة مع الاستعمار ضد الجماهير - فان مجتمع اليوم يحرم الاستغلال فى شتى صورته وبكل مقاييسه ، ويناضل باصرار لازابة الفوارق بين الطبقات ..

يبقى بعد ذلك تساؤل هام ، يتردد دائما من الجماهير العريضة ، التى تلمس مشاكل الاسكان وتعانى منها .. وهو : كيف نتغلب على مشكلة الاسكان واختناقاته ؟ . وكيف نزيل منه بقع الاستغلال ، وجيوب الانحراف ، مادامنا نعتبر الاسكان فى مجتمعنا الاشتراكي ، خدمة اساسية ولازمة لكل مواطن ، يجب أن تتوفر له ، بصورة ملائمة وبأجر ملائم ؟ ..

وأشير الى هذا التساؤل - مجرد اشارة عابرة - برغم أنه ليس فى سياق الحديث عن الرأسمالية الوطنية فى قطاع الخدمات ، أو تمثيلها السليم فى الأجهزة السياسية على اختلاف مستوياتها ..

ومناقشة هذه المشكلة تكون على أساس الواقع الذى تعيشه الجماهير وتفكر فيه ، والآراء التى تستمع اليها من التشكيلات الشعبية .. وقد راحت تحمل مسئولية عملها السياسى بجدارة ، وتلتحم بالقواعد وتلمس مشاكلها ، وتحاول ان تستخلص لها الحلول العلمية السليمة .

ذلك مكانه فى معرض تساؤلات الجماهير التى تفرض نفسها عام ١٩٧٠ حول شتى القطاعات ، والموضوعات ، التى واجهتها قوى الشعب العاملة ، طوال

سنوات ما بعد الميثاق ، وستطرحها ولا شك ، أمام المؤتمر الوطنى العام لقوى الشعب العاملة فى ذلك الحين ، ليرى رايه فيها ، ويقرر ماقد يدخله من تعديلات على جوانب التطبيق فى الميثاق ، بما يحقق للجماهير الخلاص من مشاكلها الملحة ، والقضاء على ما يعوق مسيرة نضالها ، نحو أهدافها النبيلة ، وتدعيم نظريتها الراسخة ، التى صاغتها فى الميثاق الوطنى ، لاقامة مجتمع الكفاية والعدل حيث تلوب فيه الفوارق بين الطبقات ، وتؤكد له العلاقات الاجتماعية والانسانية بين الأفراد ، وتزول منه صور استغلال الانسان لأخيه الانسان .

الراسمالية الوطنية فى خدمات التعليم

ودورها المؤقت فى مرحلة التحول الاشتراكى

منذ بدأت مرحلة التحول الاشتراكى فى مصر ، والخدمات التعليمية بمختلف مراحلها ، أصبحت فى اطار القطاع الاشتراكى ، حقا من الحقوق الاساسية ، تقدمه الدولة لكل طفل وشاب ، على أساس من تكافؤ الفرص ، وتكفله الدولة فى مختلف درجاته وفروعه ، لكل من تبرز قدرته العملية وكفاءته الذهنية .. ويتحمل المجتمع كل اعباء هذه الخدمات اذاساسية .. ايماننا منه بان التعليم فى مجتمعنا الاشتراكى ، ليس كما كان قبل الثورة ، سلعة لايقدر على نيلها الا اولاد الأثرياء والموسرين ، وان ضاقت أذهانهم بالدراسة ، وافتقدوا الى ملكات التعليم ..

وبدأ المجتمع المصرى ، بعد الثورة يسابق الزمن ، ويقيم المدارس والمعاهد فى القرى والمدن ، بمعدل مدرستين كل ثلاثة أيام على امتداد الجمهورية ، ويندفع المجتمع بكل مايملك من قدرة و طاقة ، يقطع من ميزانيته ، ما يفوق بكثير امكانية أية دولة نامية ، حتى يتمكن من ازالة وصمة الجهل ، التى طالما كانت صفة ملاصقة ومفروضة على شعبنا ، وهو التواق الى نور العلم ..

ولقد وجهت الينا الانتقادات العديدة ، وخاصة من خبراء الاقتصاد فى الداخل والخارج ، لأننا ننفق أكثر مما يجب ، على خدمات التعليم وغيرها .. وكان أجدر بنا ، أن نوجه هذه الاستثمارات الى مشروعات انتاجية ذات عائد مجز ، ندعم بها القاعدة الاقتصادية السليمة ، بدلا من التوسع فى الانفاق على الخدمات التعليمية والصحية وغيرها ..

الا أن سياستنا فى ذلك ، كانت نابعة من ضميرنا ، ومن طبيعة شعبنا ، ومن حقه فى الحصول على هذه الخدمات الاساسية .. وهى سياسة تقوم فى

الوقت نفسه ، على ايماننا المطلق بأن الإنفاق في مجال التعليم ، هو في حقيقته انبل أنواع الاستثمار وأغناها عائداً ، حينما نصنع به في مجتمعنا ، قاعدة بشرية سليمة ، تضم عناصر نهلت من نور التعليم ، وبددت الجهل وظلامه من هذه الارض الطيبة .

وبرغم هذه الجهود التي بذلت مضاعفة ، وبرغم ما رصدت الدولة لخدمات التعليم من أموال متزايدة سنة بعد أخرى ، لمواجهة الطلائع المتزايدة يوماً بعد آخر ، الا اننا لم نستكمل بعد ، الوسائل الكفيلة بتصميم التعليم وتوفير مستلزماته ، من مبان وقصود وأدوات ومعامل .. كذلك لم نستكمل بعد توفير الاعداد الكافية من المدرسين والاساتذة ، لمراحل التعليم المختلفة وفروعه العديدة بحيث يقومون بهذه المهمة النبيلة ، لتشمل كل المتطلعين الى الالتحاق بالمدارس ومراحلها الأساسية ..

ذلك هدف اذا كان بعيداً ، يوم قامت الثورة ، فانه اليوم قريب المنال ، ويعمل المجتمع على تحقيقه بكل طاقته ، نيتمكن من توفير مكان لكل طفل في سن الالتزام بالمدارس ، حتى يحصل عليه دون عناء أو مشقة .

لهذا فان بعض المدارس الخاصة ، التي عملت في هذا المجال ، ومارسته من قبل ، تقوم اليوم بهذه المهمة ، بجانب المجتمع الاشتراكي ، وتحت اشراف وزارة التربية والتعليم ، نظير ما تتقاضاه من مصروفات يدفعها الطالب يوماً تحصل عليه من اعانة حكومية .. الى ان يستكمل القطاع الاشتراكي ، كل ما يرجوه في المستقبل القريب .

وهذه المدارس الخاصة ، تمثل الرأسمالية في خدمات التعليم ، ومصيرها قطعاً الى الزوال بالتدريج ، لأنها تقوم بدور مساعد ومؤقت للقطاع الاشتراكي ، الذي ينمو يوماً بعد يوم ..

وبعض من اصحاب رؤوس الأموال ، المستثمرة في خدمات التعليم الخاص انحرفوا عن دور الرأسمالية الوطنية في المجتمع الاشتراكي ، ومارسوا ويمارسون في هذه الخدمة النبيلة ، نفس الاسلوب الاستغلالي ، بصورتيه القديمتين في الخدمات التعليمية ، حينما كان المجتمع كله يقع تحت طائلة العديد من صور الاستغلال والسيطرة في القطاعات .

بقايا الاستغلال في قطاع الرأسمالية الوطنية

لخدمات التعليم .. في طريقها العتق الى التزوال

حينما نذكر ، ان شعبنا بطبيعته ، تواق الى نور العلم ، فانتى اعنى كل ما فى هذه الكلمة من صفات الرغبة الشديدة والحرص على تلقى العلم ، اذا ما وجدت الجماهير اى فرصة لتحقيق أملها فى هذا المجال ، ولو حملها ذلك الشقة والارهاق .

وكم من الآباء والأمهات - برغم هذه الحواجز - أقدموا دون تردد ، على بيع كل ما ملكوا من حطام الدنيا ، حتى لا يتركوا أبناءهم من بعدهم ، يرثون الجهل ويتخبطون فى ظلماته ، كما كان يرث أبناء غيرهم الغنى والعلم .. واستطاع هؤلاء الآباء والأمهات ، أن يدفعوا بأبنائهم ، الى بعض الدرجات على سلم التعليم ، يوم كانت درجاته لا يصعد بها الا أبناء الطبقة المستغلة ..

واتخيل الآن .. لو أن القيادة الثورية ، قبلت براهين خبراء الاقتصاد - فى بداية مرحلة التحول الاشتراكى - التى قالت ان التطور الثورى فى دخل الأفراد وفى العمالة ، سوف يمنح الناس ولا ريب ، قدرة على تحمل مصروفات المدارس لأولادهم .. وواجب الدولة أن توجه عشرات الملايين التى تريد تخصيصها لخدمات التعليم المجانى ، الى مشروعات الانتاج الاقتصادية ، بدلا من بناء المدارس والمعاهد ..

واتخيل كذلك ، لو أن التحول الاشتراكى العظيم قد بدأ ، وصدرت قوانين يوليـو المجيدة ، من غير أن يكون التعليم ، حقا واجب الاداء ودون ثمن ..

ان نظرة سريعة - الى الذين زحفوا الى ساحات العلم ، وهم يتوقون اليه ، حينما اتاحت لهم الفرصة العادلة فى مجتمعنا المصرى - تبين هول ما كان يحدث فى خدمات التعليم الخاصة من استغلال ، لو لم يعبىء المجتمع منذ قيام الثورة ، كل ما عبا من طاقات وامكانيات ، لاستقبال هذه الافواج المتزايدة ، من الطلائع ، والبراعم التواقين الى نور العلم ؟!

كان عدد تلاميذ المرحلة الأولى مثلا ، فى عام ٥٤ - مليوناً و ٤٠٠ ألف تلميذ .. وتلاميذ المرحلة الاعدادية ، ٣٥١ ألفاً و ٨٣٤ تلميذاً .. وكان فى

المرحلة الثانوية ١١٠ الاف و ٩٠٠ تلميذ ، وفي الجامعات ٥٤ ألفا و ٨٩ طالبا
٠٠ وكانوا يتلقون التعليم بالمصروفات ٠٠ وقفز هذا العدد ، وتضاعفت
بالتالى اعداد المدارس واعداد المعلمين والعاملين فى دور العلم ومستلزمات
الدراسة ، سنة بعد أخرى ٠٠ اذ وصلت عام ٦٥ ، مع نهاية الخططة
الخمسية الأولى الى ٣ ملايين و ٤١٧ ألف تلميذ فى المرحلة الابتدائية و ٦٠٠
ألف و ٩٥٠ تلميذا فى المرحلة الاعدادية و ٣١٠ الاف و ١٩٥ تلميذا فى
المرحلة الثانوية و ١٩ ألفا و ٤٤٨ تلميذا فى مدارس المعلمين والمعلمات
و ١٤٠ ألفا و ١٤٣ طالبا فى الجامعات ٠٠ وجميعهم يتلقون العلم بالمجان ، على
أساس من تكافؤ الفرص ، لا فرق بين تلميذ وآخر الا بالتفوق والتحصيل .

**فاذا لم تكن قد توافرت لهذه الاعداد ، خدمة التعليم فى معاهد ومدارس
القطاع الاشتراكى ، كانت ولاشك ستندفع نحو المدارس والمعاهد الاهلية
والخاصة ، تطلب منها العلم بالحاج وبأى أجر ٠٠**

وكثيرون ممن استثمروا أموالهم فى مجال الخدمات التعليمية الخاصة من
قبل ، بهدف الربح والكسب الوفير ، كانوا لايهتمون بصلاحية مقر الدراسة ،
ولا بمؤهلات المعلم وكفاءته على أداء رسالته ، ولا بمدى ما يستوعب التلميذ من علم
وتحصيل ، بقدر اهتمامهم ، بالشروط التى كانوا يفرضونها على المعلم من ناحية
ساعات العمل ، والاجر الزهيد الذى كانوا يقدمونه ٠٠ وبالمصروفات الباهظة التى
يحصلون عليها من التلميذ ٠٠٠ الى جانب ما كانوا يجمعون منه على مدار السنة
من أموال شتى ، تحت اسماء عديدة ولاغراض متنوعة ، تشكل كلها ، حصيلة من
الربح لصاحب رأس المال .

هذه الصورة الاستغلالية فى خدمات التعليم الاهلية ، انحسرت اليوم كثيرا ،
وانقشعت ظلالها ، التى كانت متفشية فى هذه الخدمة النيلية من قبل ٠٠ وذلك
يرجع أولا وأخيرا الى ماهيات الثورة ، فى مجالات التعليم ، من فرص لطلاب
العلم ٠٠ ويرجع كذلك الى ما فرضته الثورة المصرية ، من اشراف محكم للقطاع
الاشتراكى والحكومى ، على مناهج التعليم وتدريسها فى المعاهد والمدارس الاهلية
والخاصة ، ومراقبة كفاءة المدرسين وصلاحياتهم ، وتعديل مكافآتهم حسب
المؤهلات ، ومنع رفع المصروفات المدرسية ، ووضعها تحت سيطرة الاشراف
الحكومى ٠٠ وغير ذلك من اجراءات سدت الكثير من منافذ الاستغلال ، الذى
كانت تمارسه الرأسمالية فى قطاع خدمات التعليم ، وان بقيت بعض من منافذ
الاستغلال حتى اليوم .

وصورة الاستغلال المتبقية فى هذا القطاع الخاص حتى اليوم ، ولا بد ان
تزداد حتما ، لها جانبان :

الأول : استغلال التلاميذ - وبالتالي الجماهير - عن طريق فرض مصروفات باهظة ، يحصل عليها صاحب رأس المال ، الى جانب ما له من اعانة تقدمها الدولة ، نظير هذه الخدمة ، حتى يأتى الوقت القريب ، ويستكمل القطاع الاشتراكي كل امكانياته واحتياجاته للقيام بكل خدمات التعليم ..

الثاني : استغلال المدرسين والعاملين في هذه المدارس ، بواسطة صاحب رأس المال .. الذى لا يدفع لهم الا أجورا زهيدة ، ويفرض عليهم ساعات عمل اضافية عديدة ..

ومع وجود هذه الصورة الاستغلالية المتبقية من عهود مضت ، فان كثيرا من الذين يقومون بهذه الخدمة النبيلة في القطاع الخاص ، يدركون دورها ، ويؤمنون ان أغلى مكسب لهم ، واعظم ربح يحصلون عليه ، هو ما يكتنه المجتمع للمعلم من تقدير .. فهم آباء قبل أن يكونوا أصحاب رؤوس أموال .

الراسمالية الوطنية في قطاع النقل والمواصلات

كان طبيعيا ، أن تعبر الارادة الشعبية في ميشاقها الوطنى ، عن وجوب نشر شبكات كافية وقادرة في أنحاء الوطن ، من السكك الحديدية والطرق والمطارات ، وتدعيم وسائل النقل والمواصلات ، حتى تكون هناك دورة دموية نشيطة وصحية في هذا المجال ، تخدم المجتمع ومصلحة الجماهير ، وتربط الوحدات الانتاجية للوطن ، بغير عزلة على أى جزء من اجزائه ..

الا أن مجتمع الثورة ، ورث من المجتمعات السابقة ، قطاع النقل والمواصلات، فى حالة لا أصفها بالسوء وحسب ، بل كانت فى الواقع مهلهلة لا حياة فيها .. كانت الأجهزة والوسائل التابعة للدولة بالية ، تنقطع أنفاسها وتسقط هامة ، واحدة بعد الأخرى .. ولم تجد الثورة أثرا لخطة أو برنامج مدروس - ولو على الورق - لتجديد هذه الأجهزة ، أو تدعيم وسائل النقل والمواصلات ، وتوسيع حركتها وامتداد نشاطها ..

ووسائل النقل الداخلى ، وشبكات الطرق البرية المهمة ، كانت تدخل فى نظام المزايدات ... ومن يرسو عليه المزداد ، يحتكر تسيير سيارات الركاب ، ولو كان من أثرياء الحرب ، الذين كانوا يجمعون أشلاء الهياكل والسيارات القديمة ، ويتولون مهمة نقل المواطنين أو بالأصح ، عذابهم واستغلالهم ... الى جانب ضياع مصالح الناس دون رقابة ولا حساب .. وأصحاب الامتياز ، يهدفون الى الربح فى أبشع صوره وبأكبر قدر مستطاع ، ولا هدف لهم غير ذلك ..

أما خدمات نقل المواد الانتاجية ومستلزماتها ، وإيصال المواد التموينية والمحاصيل وغير ذلك من احتياجات المجتمع ، فكانت تحت رحمة أصحاب سيارات النقل وسيطرتهم ، يفرضون عليها أسعارا خيالية ، تتزايد يوما بعد يوم ، مع تزايد حركة الحياة والعمل فى المجتمع ، على اثر قيام الثورة ..

وكان على المجتمع المصرى ، ان يوفر كل مافى طاقاته من امكانيات مادية وفنية ، لتحقيق الخطوات التالية ، لتدعيم هذا القطاع الحيوى الهام ، وللمحد من غلواء الاستغلال فيه .

اولا : انقاذ الهياكل الرئيسية للنقل والمواصلات ، التابعة للدولة من الانهيار المحقق ، سواء باصلاح الطرق وشبكات السكك الحديدية وفى صورة شاملة وجذرية .. أو بادخال الاجهزة والوسائل الحديثة للنقل العام والمواصلات .

ثانيا : الحد من تفشى استغلال رأس المال الخاص ، فى وسائل المواصلات البرية وأجهزة النقل ، وضرورة تدخل الدولة فى فرض الرقابة على هذه الأجهزة الخاصة .

ثالثا : تدعيم قطاعات التموين والانتاج ، بوسائل للنقل ، حتى لا تظل تحت رحمة أجهزة النقل المملوكة للقطاع الخاص .

رابعا : العمل على مد الطرق العديدة الرئيسية والفرعية ، التى تصل الى كل مدن وقرى الجمهورية ، حتى لا يبقى جزء من أرض الوطن بمعزل عن الاجزاء الأخرى للجسم الواحد ..

وحيثما صدرت القوانين الاشتراكية والقرارات الثورية ، اعتبرت أن خطوط المواصلات والنقل الرئيسية والجوية والبرية ، والبحرية والنهرية ، من المرافق العامة ، الى جانب ما كانت تملكه الدولة أساسا ، من وسائل النقل والمواصلات الحديدية والجوية .. وبذلك كان لابد أن يسيطر القطاع الاشتراكى ، على هذه القطاعات الهامة ، وألغيت صورة الامتيازات ، التى كانت تمنح للأفراد أو الشركات الخاصة لتسيير خطوط النقل والمواصلات ..

لكن المجتمع الاشتراكى ، ترك للقطاع الخاص ، قدرا معيناً ، وحدد له دورا يقوم به ، الى جانب القطاع العام فى هذا المجال . . الأمر الذى يزيد من فعالية الرقابة على الملكية العامة للشعب ، فى النقل والمواصلات ، ويخلق نوعا من التنافس ، فى حسن أداء الخدمة ، داخل اطار التخطيط القومى العام ومصلحة الجماهير .

وتحددت - فى مرحلة التحول الاشتراكى - الملكية الفردية لسيارات النقل البرى ، بما لا يزيد على اربع سيارات نقل ، تفاديا للاستغلال ، او رفع الاسعار

والسيطرة .. بينما يواصل القطاع الاشتراكي في مجال النقل ، تدعيم أجهزته ووسائله ، مما جعل أسعار النقل تنخفض ، الى أكثر من النصف ، أمام هذه المنافسة .

واستطاع المجتمع أن يطمئن الى ضمان نقل المواد الأساسية ، الخاصة بالتموين أو الانتاج ومستلزماته ، دون أن يعتمد اعتمادا كلياً على القطاع الخاص المستغل ، الذى كان يحدد أسعار النقل حسبما يشاء .

ورغم ذلك ، فإن اصحاب سيارات النقل ، ما يزالون يستغلون العاملين على هذه السيارات ، يدفعون لهم أجورا زهيدة ، ويفرضون عليهم ساعات عمل زائدة دون جزاء واف ، ولا يحفظون حقوقهم المشروعة فى التأمينات الاجتماعية ..

ثم ، هم ينتهزون كل فرصة لاستغلال الجماهير ، فى محاولة لرفع أسعار النقل ..

وهنا يبرز واجب أساسى على القيادات الشعبية ، التى تعمل فى كل موقع، أن تراقب فى يقظة دائمة ، لمنع أى انحراف أو سيطرة أو استغلال ، فى أى صورة ، وبأى قدر ، داخل هذا القطاع ، سواء حدث ذلك على الصعيد المحلى أو الاقليمى أو على مستوى الجمهورية .. فإن الاستغلال ، ممن لديهم نزعة الاستغلال ، محتمل فى أى أسلوب ، برغم تحديد ملكية سيارات النقل وتخفيضها ..

ان هذه السياسة اذن تسير فى اتجاهات ثلاثة :

* تدعيم وسائل النقل العام التابع للقطاع الاشتراكي

* اشراك الرأسمالية الوطنية ، فى نشاط النقل البرى بالقدر الذى يمنعها من السيطرة والاستغلال .

* دوام مراقبة هذه الخدمة ، للقضاء على أى ظاهرة للانحراف أو الاستغلال

وذلك كفيل بأن يظهر هذا الجزء من قطاع النقل والمواصلات ، من غلواء المستغلين ؛ ويعطى للرأسمالية الوطنية دورا تؤديه بكفاءة وأمانة فى المجتمع الاشتراكي .

لكن الاستغلال فى قطاع النقل والمواصلات ، ما زال يكمن فى الوسائل المحلية ، وسيارات الأجرة التى تعمل داخل المدن أو بينها ..

الاضاع التي ورثها المجتمع المصري ، من عهود خلت ، في مجال خدمات المواصلات الخاصة ، لم تتغير اليوم كثيرا عما كانت عليه من قبل في جوانبها الايجابية لكنها زادت سوءا واستفحالا في الجوانب السلبية ..

فسيارات الاجرة ، التي تمثل جزءا من قطاع خدمات المواصلات الخاصة ، أغلبها ملك لاصحاب رؤوس اموال معطودين . يستثمرون اموالهم ، في حيازة السيارات ، وتسييرها بالأجر ، سواء في العواصم الكبرى أو بين المراكز والقرى والاقاليم .. وكانت دائما عاملا مساعدا للمواصلات العامة ..

لكن هذه الخدمة المساعدة ، تصبح اليوم ، أساسية وضرورية ، في مجتمع يموج بالحركة والحياة والعمل ، ويقبل الكثيرون على استخدامها بكثرة والحاح ، أمام الضغط الشديد وزحمة المواصلات العامة ، ومع قدرة الافراد على الاستعانة بها ، نظرا للتطور الثوري في دخول الافراد والمستوى الاجتماعي للجماهير .

واذن فهذه الخدمة ، التي كانت بالامس ، صورة كمالية ، تعتبر اليوم من الخدمات الضرورية والهامة في مجتمعنا ، وتحتاج الى الاهتمام والدراسة ، خاصة وان عدد السيارات التي تعمل في هذا القطاع يبلغ الآن ١٥١٥٨ سيارة للاجرة منها ٥٣٠٣ في القاهرة و١٤٥٣ في الاسكندرية الى جانب ٨٤٠٢ في الاقاليم .

وكان هناك من قبل استغلال وسيطرة في هذا القطاع .. الا أن عدم الاقبال عليه ، كان يبقى دائما على صورة الاستغلال محدودة وغير متفاقمة ... اما اليوم ، فان شدة الحاجة الى هذه الخدمة وتزايد الطلب عليها من الجماهير ، أظهر صورا متباينة للاستغلال بقيت ، دون حل جذري لمشاكل هذا القطاع .. أهمها :

أولا - الملكية غير المحدودة لسيارات الاجرة .. وهي تشكل في حقيقتها ، تراكما رأسماليا في المجتمع .. ولم يشأ القطاع الاشتراكي ، أن يدخل منافسا للرأسمالية الوطنية في هذه الخدمة ، ايمانا منه أن تحديد أجور الانتقال ، كافية لمنع الاستغلال فيه ، وان الرأسمالية الوطنية ، ستؤدي دورها في هذا المجال ، بما يحقق عائدا عادلا ، ويخدم الجماهير بكفاءة واخلاص ، ويوفر للعاملين والسائقين حقوقهم المشروعة ..

واصحاب هذه السيارات يستخدمون السائقين والعمال ، بأجور لا تتناسب مع الربح الذي يتحقق لصاحب السيارة .. بينما تفرض على العامل ، فترات

عمل دون راحة وبغير الجزاء العادل .. الأمر الذى يتنافى مع اقامة العلاقات الاجتماعية الانسانية السليمة بين صاحب رأس المال والعاملين معه .. بل ان الشروط الجائرة التى يفرضها أصحاب رؤوس الأموال ، وهم مالكو سيارات الأجرة ، كثيراً ما تؤدى الى حوادث وكوارث ، تنتج غالباً من ارهاق السائق ، وعمله أكثر من طاقته وجهده .. وهذا لا يعنى أن كثيراً من الحوادث يقع نتيجة الإهمال ..

ثانياً : دأب أصحاب سيارات الأجرة على فرض نوع من الرهن أو التأمينات - أشبه بالأتاوات - يحصل عليها صاحب رأس المال من السائق ، نظير عمله على سيارته .. وصاحب السيارة يريد فى الواقع ان يحقق كسباً مزدوجاً من وراء ذلك .. فهو يعمل على احتكار السائق ، وضمان استمراره فى خدمته وفقاً لشروطه الجائرة ... وهو فى الوقت نفسه ، يستثمر هذه التأمينات ، فى أعمال تجارية أو شراء المزيد من سيارات الأجرة لاستغلالها ..

ثالثاً : اصحاب سيارات الأجرة فى الاقاليم والمحافظات ، لا يلتزمون بالاجور والتعريفات ، المحددة من قبل الادارة المحلية .. وهؤلاء يمعنون فى استغلال الجماهير عن طريق فرض أجور فاحشة ، وخاصة فى الظروف الطارئة والافاق غير العادية ، التى قد تتوقف فيها المواصلات العامة .

رابعاً : وجود نوع من الاتفاق والتحالف غير المشروع بين أصحاب سيارات الأجرة فى الاقليم الواحد ، ضد العاملين والسائقين ، بحيث تبقى سيطرة صاحب رأس المال كاملة ، يضمن بها خضوع العمال ، لشروطه المجحفة .

خامساً : إهمال أصحاب رأس المال فى هذا القطاع ، كل أنواع الرعاية الاجتماعية والصحية ، لهؤلاء السائقين والعاملين ..

وفى مواجهة هذه المشاكل وصور الاستغلال ، ظهرت آراء ومقترحات عديدة ، أثبتت بين القواعد الشعبية وفئات العاملين فى هذا القطاع .. ومن هذه المقترحات مثلاً ، وجوب ادخال هذه الخدمة الخاصة ، فى اطار القطاع الاشتراكى وضرورة سيطرته على وسائل المواصلات الخاصة

ويقينى ، ان دخول القطاع الاشتراكى فى مثل هذه الخدمة الخاصة ، اجراء غير عملى وغير طبيعى ، بل ويخلق التعقيدات العديدة والمشاكل الفرعية ..

ان حل مشاكل هذا القطاع ، حلاً عادلاً وبنسباً ، يقع العبء الأكبر منه على الرأسمالية الوطنية فى هذا القطاع والعاملين فيه ، حتى يؤدى دوره بالصورة المقبولة فى المجتمع الاشتراكى ، وبالاسلوب الذى يحقق العلاقة الاجتماعية السليمة ، بين صاحب رأس المال الوطنى من جهة وبين العاملين من جهة أخرى ، والجماهير من جهة ثالثة ؛ دون استغلال أو سيطرة .

ثم ، أحاول - بعد ذلك - ان اعرض للحل الذى نبع من القواعد الشعبية
الملتزمة بالجمهير فى هذه الخدمة ، لمنع الاستغلال فى هذا القطاع • وهذا الحل
تبناه التنظيمات الشعبية ، التى تجمع كثيرا من أصحاب المصلحة فى حسن
أداء هذه الخدمة وفى اقرار العدالة الاجتماعية •

الطريق الى ازالة صور الاستغلال والسيطرة

من قطاع الرأسمالية الوطنية لخدمات المواصلات الخاصة

كثير من الأبحاث والمشروعات النظرية ، وضعت موضع الدراسة ، فى
محاولات لحل مشاكل خدمات المواصلات الخاصة ، والقضاء على صور
الاستغلال والسيطرة فى هذا القطاع •

لكننى اعتقد ، ان الحل الذى نبع من القواعد الشعبية - وهى تعيش
واقعا داخل هذا القطاع ، وتؤمن بمبادئ مجتمعها ، وبشريعة العدالة
الاجتماعية - هو اسلم الحلول وأكثرها واقعية •

وأحاول ، ان أعرض سريعا لمضمون هذا الحل وأهدافه ، دون الدخول
فى تفاصيله ، التى تدرس الآن بواسطة الوحدات المرتبطة بمشاكل هذا القطاع ،
والقيادات الملتزمة بالجمهير ، المؤمنة بضرورة الوصول بخدمة المواصلات
الخاصة ، الى المستوى المطلوب من الكفاءة ، وتخليصها من كل أساليب الاستغلال
والسيطرة المتفشية فيها ، بما يحفظ للعاملين حقوقهم المشروعة ، وللرأسمالية
الوطنية عائدها العادل ، وللجمهير الشعبية الخدمة على خير وجه دون أى
استغلال ••

هذا الحل ، يكمن فى اقامة جمعيات تعاونية ، تضم السائقين والعاملين -
بجهدهم وفنهم - مع أصحاب سيارات الاجرة برأس المال الوطنى ، فى تشكيل
تعاونى شعبى ، متكامل الدعامات ••

ان كثيرين ممن يملكون سيارة ، يعملون عليها أو يشاركون فى ملكيتها ،
يفتقرون الى التدعيم الفنى والمادى ، ويفتقدون الأمان الاجتماعى لهم ولأسرهم
•• بل ان رزقهم اليومى كثيرا ما يتوقف - مدة قد تطول وقد تقصر - اذا ما
توقفت السيارة ، أو احتاجت الى اصلاح أو تجديد • بل ويعيشون فى ضياع
اذا ما هدد أحدهم المرض أو دهمته الشيخوخة ••

وكثيرون من السائقين والعاملين ، يتمنون أن يحصلوا على ناتج عملهم
وجهدهم ، والانضمام فى برامج التأمينات الاجتماعية ومشروعات الادخار ،
حتى يحسوا بالاستقرار بدلا من الخوف الدائم ، الذى يؤرق حياتهم •

ان هذه الجمعيات التعاونية - في المدينة أو القسم ، في المركز أو البندر ، وهي تضم السائقين والفنيين واصحاب السيارات - تستطيع دون شك ان تؤدي خدمات منتظمة ، وعلى درجة كبيرة من الكفاءة للجماهير ، دون استغلال .. حتى لا تبقى هذه الخدمة مرتعا للهوى ونزوات الفئات المستغلة .

يستطيع السائق - عن طريق الجمعية - مثلا ان يمتلك سيارة ، أو يشارك في ملكية احداها ليعمل عليها ، ثم تكون له بعد تقاعده كإسـمـال وطنى مستثمر ، يحقق له عائدا عادلا ، بجانب مدخراته وحقه فى الضمانات الاجتماعية .. وفى الوقت نفسه يتمكن صاحب السيارة ، ان يستثمر رأس ماله ومدخراته فى خدمة منتظمة ، تكفل له عائدا عادلا ومجزيا بغير استغلال ولا مضاربات .

والجمعية التعاونية للمواصلات الخاصة والتنقلات - وهي تضم هــنـه الطاقات الفنية والبشرية والمادية ، فى جهود متعاونة معا - تشكل فى حد ذاتها وحدة اقتصادية متكاملة ، وخلية دائبة ومترابطة ، تؤدي خدمة لازمة للجماهير مدركة لواجبها نحو المجتمع ، ملتزمة بمبادئه وأهدافه .. الى جانب ما تستطيع توفيره لأعضائها وأسـرهم ، من خدمات اجتماعية واقتصادية ، ورعاية صحية ، وتضمن لكل ذى حق حقه من أعضائها والمشاركين فيها .

ان انتظام هذه الفئات - من اصحاب الرأسمالية الوطنية والعاملين معهم - وإدراكهم جميعا لروح التعاون والتكافل فيما بينهم ، واحساسهم بدورهم فى خدمة الجماهير ، والارتفاع المستمر بكفاءة هذه الخدمة سوف يدفع ولا شك ، الكثيرين غيرهم ، للإسراع فى الانضمام الى مثل هذه التشكيلات التعاونية ، التى يدعمها المجتمع الاشتراكي ، ويعتبرها ، الوسيلة العملية لإقرار العلاقات الاجتماعية السليمة ، بين افراد المهنة الواحدة ، ولخدمة المجتمع ومبادئه وأهدافه ، وإزالة كل صور الاستغلال والسيطرة فى هذا القطاع ..

وهنا ، سوف تنحصر صور الاستغلال القائمة اليوم ، ولن تجد الفئة المستغلة ، مناخا صالحا تفرخ فيه سيطرتها، أو تمارس فيه الاستغلال، لأن سوقها سوف ينفـض ، أمام التشكيلات التعاونية المتزايدة .. وكثيرون منهم سوف يشعرون ويؤمنون ، ان استغلال الأفراد والجماهير ؛ ليس له مكان فى مجتمع مصر الاشتراكي ، الذى يناضل من أجل أن يزيل الفوارق بين الطبقات ، ويبـدـد رواسب الاستغلال الباقية ؛ ويقضى على كل ظواهر السيطرة ، التى قد تتكشف على طريق النضال الثورى المتصل .

من يمثل الرأسمالية الوطنية للخدمات
في التنظيمات الشعبية واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي

ما تزال هناك فئات عديدة ، في قطاع الرأسمالية الوطنية للخدمات ، تؤدي دورها في خدمة المجتمع ، نظير أجر وعائد عادل ، وليست لها الاثر الكبير على المجتمع .. وهي تضم عناصر متاثرة ، تقوم بخدمات ثانوية ، لا تحتاج منا ان نقف عندها ، لنستعرضها أو نتناولها بالتحليل ، لأنها لا تمثل مراكز ثقل ، ولا تستطيع ان تشكل نوعا من الاستغلال للمجتمع والجماهير ..

وقد حاولت ان اعطي انعكاسا لآراء الجماهير ، واحاسيس القواعد الشعبية، التي عبرت عنها في الندوات واللقاءات المتتالية ، وهي تناقش وتتحث عن أوضاع المجتمع ، وما بدا خلال سنوات التجربة والعمل النضالي ، من ظواهر ايجابية وسلبية ، وما تلمس هذه القواعد من رواسب متخلفة عن عصور خلت، لم يتظهر بعد مجتمعنا من آثارها •

ويبقى بعد ذلك أن نتساءل : من يمثل الرأسمالية الوطنية لقطاع الخدمات ، في التنظيمات الشعبية ، على مستوياتها المختلفة ، وفي اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ؟

ان الاجابة على هذا التساؤل ، لا تحتاج منا الى جهد لتحديد خصائص العناصر القيادية ، التي هي اهل لتمثيل فئة من فئات الشعب العامل ، اذا ما القينا مزيدا من الوضوح والضوء ، على مفهوم الخدمات في المجتمع الاشتراكي ، واهمية أدائها للجماهير على خير وجه .. سواء قامت بها اجهزة القطاع الاشتراكي ، أو قولتها فئات القطاع الخاص .. سواء كانت بالأجر ، أو كانت حقا مجانية ، واجب الأداء لابناء مجتمع مصر اليوم ..

ان المجتمع الاشتراكي ، الذي نرفع بنيانه فوق أرضنا ، يتطلب أن تتضافر كل الجهود والطاقات لتحقيق الكفاية في الانتاج ، من أجل توفير أكبر قدر من الخدمات للجماهير ، بكفاءة متزايدة ، وبأقل التكاليف ، ان لم تكن بغير أجر .. حقا واجب الأداء ..

وبقدر ما تتمكن القوى العاملة للشعب ، صاحبة المصلحة الاكيدة في التحول الاشتراكي ، من زيادة الانتاج ، بقدر ما تتزايد الخدمات ، وتحقق للجموع الشعبية الرفاهية التي يتطلع اليها الشعب ، أملا مرتقيا ، ونواتجا لكفاحه ونضاله وجهده وعمله ، داخل اطار التحالف الشرعي للقوى الشعبية العاملة •

وبقدر ما تسوء الخدمات أو تتعثر ، أو يتخللها الاستغلال في أي جزء ، ومن أي فئة ، وبأي صورة ، فان ذلك يحتاج من مجتمع قوى الشعب العاملة

الى أن يتصدى لكل المعوقات وجيوب الاستغلال ، التى تعرقل مسيرة المجتمع نحو حياة الرفاهية .. الحياة المطهرة من الاستغلال ، الحياة التى يمنحها مجتمع مصر الاشتراكى ..

فاذا كنا نطلق صفة « الخدمات » على المسئوليات الملقاة على عاتق قطاعات الصحة والتعليم والاسكان والمواصلات والتجارة وغيرها ، فان هذه الصفة لاتعنى مطلقا ، أن الخدمات منحة ، تمنح للجماهير أو تمنع عن بعضها ، وفق مشيئة الشخص المكلف بأداء الخدمات فى المجتمع .. سواء كانت تقسم عن طريق القطاع الاشتراكى أو بواسطة فئات الرأسمالية الوطنية .. انما هى فى الحقيقة مسئولية واجبة الاداء ، يلزم أن تؤدى بأحسن الوسائل وأفضلها وبأيسر الطرق وأقلها تكلفة .. حتى ولو كانت خدمة مجانية .. لانها بذلك تكون حقا للشعب ولجماهيره العاملة .. التى تدفع تكاليفها ، جهدا ، وعملا ، ونضالا ، وانتاجا وفائضا يخصص للخدمات .. والذين يؤدون هذه الخدمات ، عليهم التزام تجاه المجتمع ، وهم يؤدون واجبهم نحو جماهير الشعب .

واذا كان المجتمع المصرى ، يؤمن بوجود الرأسمالية الوطنية ، كدعامة من دعائم القوى الخمس العاملة للشعب ، التى لها مصلحة أكيدة فى التحول الاشتراكى وبناء مجتمع الكفاية والعدل ، فان فئات الرأسمالية الوطنية - فى الخدمات أو الانتاج - يجب ان تؤكد حسن ظن المجتمع وتقديره .. بل وتظهر صفوفها من العناصر القليلة المستغلة ، التى تحاول ان تسيء الى الرأسمالية الوطنية والى المجتمع الاشتراكى .

من هنا ، فان العناصر ، التى تنتمى الى الرأسمالية الوطنية للخدمات ، وتستطيع أن تحمل مسئولية تمثيلها فى التنظيمات الشعبية واللجنة المركزية لابد وأن تكون ملتزمة بالملايين من القواعد العاملة فى هذا القطاع .. العناصر التى تؤمن بسيادة العلاقات الاجتماعية السليمة فى المجتمع .. العناصر المناضلة ، التى تتصدى لازالة كل صور الاستغلال المترسبة عن الماضى ، والظواهر السلبية التى تبدو على الطريق فى مسيرة المجتمع نحو أمانيه .. القدوة التى تحس أن خدمة الجماهير ، شرف وليست تجارة .. وانها واجب قبل أن تكون رغبة ومشية فردية .. وأداء الخدمة التزام قبل أن يكون نفصلا وتعاليا .. والخدمات هى مصلحة المجتمع قبل أن تكون مغنا لفرد ومكسبا لفئة .. هى سلوك منزه عن الأنانية ، واحساس بالمسئولية ؛ قبل أن تكون عملية حسابية للأرباح والفوائد اللاتية .. وهى الى جانب ذلك ، عمل مخلص وأمين ومستمر لتطوير الخدمة وتحسينها ، قبل أن تكون أداء رتيبا ومملا ، لا تطور فيه ولا تقلم ..

قبل الحديث عن الجنود .. او الفئات

ذات الطابع الخاص في المجتمع الاشتراكي

**احاديثنا عن اربع دعائم ، من قوى الشعب العاملة ، تصل الى خاتمتها ،
قبل ان ننتقل الى فئات الجنود ، التي تمثل القوة الخامسة من تحالف الجماهير
العاملة ، مجتمعنا الاشتراكي ..**

وفي عرض سريع ، لفئات العمال والفلاحين ، والمثقفين والرأسمالية
انوطنية - على ضوء الواقع الذي عاشه مجتمعنا حتى اليوم - قصدت أن أشير
بالتفصيل ، الى التناقضات التي ماتزال قائمة حتى اليوم في كل قطاع ..
وحاولت ابراز مواطن الاستغلال الكامنة من العصور السالفة ، وماطرا منها
واستجد ، خلال سنوات التحول الاشتراكي .. بينما المحت في اشارة خاطفة ،
الى بعض الجوانب الايجابية ، وصور النجاح الذي تحقق في هذه القطاعات ..
ذلك أن نظرة كل مواطن ، تتجه دائما ، الى مثل هذه الثغرات والتناقضات
والى مراكز الاستغلال تشير اليها وتحددها ، تجسدها وتنبيه الى خطورتها ..
لأنها في جسم المجتمع ، كمثل جروح غير ملتئمة ، تنزف وتتسرب اليها الجراثيم
والعلل ، التي تصيب قوة الجسم السليم ، وتعوق نموه وحيويته ..

ان كل اعداء مجتمعنا المتربصين به في الداخل والخارج ، ومحاولاتهم
المستميتة ، وتصديهم للتيار الاشتراكي الذي ينبض بالحق والعدل ؛ يضربون
رؤوسهم في صخر ، اذا لم يجدوا منفذا ، يتسللون منه لطقن المكاسب الثورية
التي حققها ويحققها مجتمع قوى الشعب العاملة ..

فالقوى الرجعية والاستعمارية من ناحية - تشهر جميع اسلحتها : الظاهرة
والخفية ، وتمارس كل محاولات الخسة والتآمر ، لعلها تنجح يوما ، في تقويض
هذا البناء الاشتراكي ، أو تصيبه بالاذى ... وتتمنى لو انحسر نوره عن
الاشعاع البعيد ..

والعناصر التي لاتؤمن بالجماهير الشعبية ، وحقها المشروع من ناحية
أخرى - تسعى تلصصا أو تضليلا وخداعا ، لتكسب لنفسها امتيازا طبقيًا، وتعيش
في وهم السلطة والسلطان .. وبعض هذه العناصر ، يتمنى أن يرث نفوذ
الاقطاع القديم والاستغلال والطبقية ، التي سادت واستعلت على الناس في عهود
ماقبل الثورة ..

هذه وتلك ، لاتجد منافذ لها ، تمارس منها الحقد والكراهية والأذى ،
ضد مجتمع قوى الشعب العاملة ، الا من خلال التناقضات المتبقية ، ومن مواطن
الاستغلال ، وبسبب الانحراف الذي يقترفه البعض - سواء في قطاع الانتاج أو

فى قطاع الخدمات .. وكثيرا ماتدعى هذه العناصر ، انتماها اسما ، الى الجماهير الشعبية ، التى يهدف نضالها الى اذابة الفوارق بين الطبقات ، وازالة استغلال الانسان للانسان .. وانهيقة انها تمثل القوى المضادة لتيار التقدم ..

ومثل الذين يستهيون بنتائج صور الاستغلال فى المجتمع الاشتراكي الصاعد ، مهما كانت ضئيلة ، وفى أى موقع من مواقع العمل الوطنى .. والذين لا يحسبون حسابا دقيقا ، لآثار التناقضات الموجودة فى المجتمع الاشتراكي ، دون التصدى لها ، والقضاء عليها .. كمثل الذين يستهيون بالشرر الصغير المتطاير نحو الهشيم ، ثم لا يلبثون أن يجدوا أنفسهم فى مواجهة الاخطار الفادحة ، الناجمة عن الاستهانة بصغار الشر .

وواجب القوى العاملة للشعب - بجماهيرها وقياداتها - أن تتجمع فى طريقها الواحد ، وهى منظمة الخطى والجهود الثورية ، تدعم من قوتها وتحالفها ومن نضالها المشترك - فى مواجهة القوى الرجعية والعناصر الاستغلالية ، التى لا تؤمن بمجتمع العدالة الاجتماعية ولا بشريعة الحق ، حتى يتمكن من مجتمعنا أن يقضى على التناقضات أولا بأول ، ويزيل كل بقعة باقية للاستغلال ، ويواصل اندفاعه بالثورة الاجتماعية ، حتى يصل الى غايات التحول الاشتراكي .. وهى تحقيق مجتمع الرفاهية ، مجتمع الكفاية والعدل ، الذى تنتفى منه كل صور استغلال الانسان للانسان .

بعد هذا ، يمكن أن تنتقل الى الحديث عن الجنود .. كدعامة رئيسية من دعائم قوى الشعب العاملة الخمس .

ويحين الوقت ليبدأ حديثنا عن الجنود - فى سياق عرض قضية تمثيل قوى الشعب وفئاته ، فى التنظيمات السياسية واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ، ومشاركتهم نضالا ومصيرا ، فى التحالف الشرعى الذى يضم قوى الشعب العاملة فى مجتمع مصر اليوم .

كذلك ، أرى من الضرورى ، أن اتعرض لبعض الفئات الاخرى - ذات الطابع الخاص - التى جاء ذكرها فى الميثاق ، ولها هى الاخرى دورها الايجابى ، ومكانتها فى المجتمع الاشتراكي .. وأقصد بذلك - رجال القضاء ، والفئات العاملة فى هذا المجال ..

ثم أحاول ، بعد هذه الاشارة للقوى المضادة للمجتمع ومسيرة جماهيره ، ان اتناول الجنود .. الذين هم قوة فى مجتمع الكفاية والعدل ، ودعامة فى تحالف يسعى الى تحرير الانسان من كل اثر للاستغلال والسيطرة .. وهم جزء من القوى النضالية لثورة مصر ، التى تكافح بالحق والعدل ، لسيادة العلاقات الاجتماعية السليمة والانسانية بين كل الناس ، ولتوفير الكرامة والعزة والأمان للانسان .

الجنود فى مجتمع قوى الشعب العاملة

الحديث عن الجنود ، دائما يشد انتباه ابنه مصر ، وله في قلب جيلنا المعاصر خاصة ، وفي وجدانه ، الصدى العميق ، والأثر البالغ .

والجنود في أى مجتمع - مهما كان نظامه الاجتماعى وإيا كانت أهدافه - هم طليعة من أبناء الشعب ، تمثل القوة المناهضة عن هذا النظام الاجتماعى ، ضد كل اعتداء يقع عليه ، فى الداخل أو من الخارج ، وتتصدى هذه القوة لكل علو متربص بالمجتمع الذى ينتمى اليه الجنود .

واقصد بالجنود فى احاديثى هنا .. رجال القوات المسلحة ، ورجال الشرطة والأمن .

ومنذ التاريخ القديم ، والجيش او رجال الامن فى أى دولة من الدول، هم طلائع يحملون السلاح ، ويحملون فى قلوبهم الايمان بالقضية التى يدافعون عنها .. لا يبالون بالتضحية وما يواجههم من اخطار ، فى سبيل نصرة مبادئ مجتمعهم ، والحفاظ على منجزاته ومكاسبه ..

وحينما صاغت الارادة الشعبية ، فى الميثاق الوطنى ، ان الجنود فى مجتمعنا الاشتراكى الجديد ، هم عنصر من العناصر الخمسة التى يتألف منها تحالف قوى الشعب العامل فى مصر ، انما كانت تصوغ الواقع وتؤكد الحقيقة من جديد .

واذا كانت هذه الحقيقة ، فى حاجة الى ادلة لاثباتها ، فى بعض المجتمعات الأخرى ، والدول التى لا يرتبط الجنود فيها بمجتمعهم ، فان عصور التاريخ المتعاقبة ، منذ مهد البشرية حتى اليوم ، لم تسطر فى صفحاتها ؛ مثلما سطرت من أحداث خالدة وبارزة لوفاء جنود مصر وابنائها ؛ الذين ارتبطوا دائما وأبدا بهذه الأرض الطيبة ، ومثلها العليا ، برباط الدم والحياة والمصير .. فهم دائما من الشعب وله ، ومن أجل أمانه وأهدافه .

ان النظم المختلفة التى مرت بها البشرية ، كانت حريصة ، ان تضح فى اذهان الجنود ، المبادئ التى يؤمن بها شعب من الشعوب ، وتجسد لهم الأهداف التى يتطلع اليها المجتمع .. وبعضها كان يملأ عقول الجنود بالشعارات ، حتى يزيد من حماسهم فى معاركهم ، وفى أداء واجبههم . وبالطبع لا يدخل فى احاديثنا المرتزقة من شتات الجيوش الأجنبية ونفسيات المارك الاستعمارية الذين يستأجرهم البعض ، لساننة عرش او نظام يهتز

ويتداعى أمام ارادة الشعوب : فهؤلاء ليسوا فى عداد الجنود .. ولا ينتمون الى المجتمع .

والمجتمع المصرى اليوم ، ينظر الى الجنود كقوة من قوى الشعب العاملة ، سواء أولئك الذين يرابطون على الحدود ، لصد أى اعتداء خارجى ، ام الذين يحرسون أمن الجماهير ويحفظون فى الداخل نظام المجتمع ومبادئه .

ولا يمكن لقوة ، أن تتصدى لحماية ارض المجتمع وسمائه وبحاره وتدافع عن منجزاته ، وتواجه أى خطر او عدوان خارجى ، الا اذا كانت مؤمنة بكل الايمان ، بمبادئ هذا المجتمع ونظمه وبأهدافه وتكون نابعة من جماهير الشعب ، مرتبطة بها ، رباط الحياة والدم والمصير ..

كذلك ، فلا يمكن لقوة من الجنود ، ان تقف حامية لأمن المجتمع ، ونظمه الداخلية ، وتعمل فى خدمة جماهير الشعب ومثلها العليا ، الا اذا كانت مؤمنة بهذه المثل ، وبالطريق الذى اختاره الشعب للوصول الى أهدافه .

لذلك ، فإن الدور الذى يقوم به الجنود - من القوات المسلحة ومن قوات الشرطة والأمن - فى مجتمعنا الاشتراكى ، ينبع اساسا من ايمان هذه القاعدة من قواعد الشعب العاملة - بمبادئ المجتمع وبأهدافه ، وبطريق فضال الجماهير الشعبية التى تضم الجنود والعمال ، والفلاحين والمتقنين والراسمالية الوطنية وهم جميعا اصحاب المصلحة الاكيدة فى التحول الاشتراكى ، وفى اقرار العلاقات الاجتماعية العادلة والسليمة بين كل أبناء الشعب ، وفى منع استغلال الانسان لأخيه الانسان ، واقامة مجتمع الكفاية والعدل .

لم تنجح كل محاولات اليهود السابقة

فى فصل الجنود عن جماهير الشعب المصرى وقواعده

لم تكن قوى الغزو - التى حاولت احتلال مصر على طول الزمن - ولا كانت قوى الاستبداد والسيطرة ، التى ارادت ان تفرض على شعبها ، صنوف الظلم الاجتماعى ، وصور الاستغلال - بغافلة عن الحقيقة الدامغة ، التى تؤكد ان الجنود من أبناء مصر ، يؤلفون جزءا من جماهير المجتمع المصرى ، لا يمكن فصله او عزله عن منبته ومنبعه الاصيل .

وقد لجأ بعض الغزاة - ممن استوطنوا هنا ، وارادوا ان يستقر لهم الحكم والمقام فى مصر - الى تشكيل قوات لهم وجنود من الموالى او الاتراك والمماليك او من الالبانيين والشراسة والدخلاء ، المستوردين من الخارج ،

إيماناً منهم ، ان الجنود من بين أبناء مصر ، لن يكون ولاؤهم الا لأهلهم ولاوطانهم ، وللجماهير التي تعاني من الاحتلال والتخلف والاستغلال .. ولا بد ان تنعكس كل احساس الشعب المصرى وجماهيره العريضة - فى الريف والمدن فى الوادى وفى الصحراء - على الجنود الذين هم من بين القواعد الجماهيرية فى مصر .

وفى عهد ما قبل الثورة ، ارادت قوى الاستعمار والاستغلال - بكل السبل المضللة ، ان تسخر جهود القوات المسلحة والشرطة ، لحماية الاوضاع الظلمة الفاسدة ، التي سادت مجتمعنا قبل الثورة ، ولتأمين تحالف الاقطاع ورأس المال المستغل على حساب الجموع الشعبية .

استخدمت الفئات الحاكمة والسيطرة ، الاساليب العديدة ، فى التهيب والترغيب .. فى الاغراء والقهر ؛ لعلها تضمن حماية الجنود لها ، ولنظام الطبقة التي كانت تستبد بمقادير الامة وثروتها .. وارادت بذلك ان تعزل الجنود عن اصلها وواقعها ، وتزعمهم عن منبتهم الجماهيرى ، وتجعلهم اداة طيعة فى يدها ولصالحها ..

وبلغ بالجهود التي سبقت الثورة مباشرة - على سبيل المثال - ان اقامت مدرسة خاصة لتخريج ضباط للجيش ، لا يستطيع ان يلتحق بها او ينتسب اليها ، الا أبناء من هذه الطبقة المستغلة ، من الحكام والاقطاعيين والراساليين المستغلين ، حتى يكون خريج هذه المدرسة ، نواة لقيادات فى الجيش تدافع عن مصلحة الطبقة التي تنتمى اليها ، والمرتبطة بها واقعا ومصيرا .

وعاشت هذه القوى المستغلة ؛ المتحالفة معا ضد مصالح الشعب وامانيه ، فى وهم انها استطاعت بالفعل ان تعزل الجنود عن جماهير الشعب وقواعدهم ، وان تضمن ولائهم .

وشاعت مفارقات القدر وحكمته البالغة ، ان يقدم الجنود - من القوات المسلحة نفسها - للمجتمع ، طليعة ثورية تقود ثورة سياسية واجتماعية شاملة ؛ ضد الاستعمار والفساد والظلم والطغيان والاستغلال والتخلف .. اريد للجنود من قبل ان يكونوا اداة فى يد الطبقة المستغلة ، فوضحت الحقيقة والبيئة ، ان الجنود ليسوا الا قوة فى يد الشعب وطيعة ثورية له ، تقدم اغلى ما تملك فى الوجود ، من اجل امل الجماهير وحققها فى الحرية السياسية والحرية الاجتماعية ، وفى سبيل ازالة الظلم والظلام المفروض عليها من عهد الاستعمار والسيطرة الطويلة ..

وقبل الثورة بشهور ، عبر رجال الشرطة والامن ، عن سخطهم وتمردهم ضد قوى الفساد والاستبداد ، حين وقفوا فى يومهم المشهود ، فى صف الشعب وجماهيره الغاضبة ، لافى صف القوى الحاكمة المستبدة ..

هكذا اثبتت الايام والاحداث على مر التاريخ دائما ، ان الجنود ابناء مصر ،
هم من جماهير الشعب ومعهما ، ولها ، يتفاعلون بأحاسيسها وبأمالها ،
ومشاكلها وطريق نضالها ..

واذن فان هذه الطلائع ، لا بد ان تكون على مستوى من الفهم الواعى ،
بأهداف المجتمع ومنجزاته .. ويلزم ان تكون الرؤية واضحة ، فى اذهانهم
بالنسبة لخطوات المجتمع الاشتراكى ، وحركة نضاله وهو يندفع بكل طاقاته
وجهود قوى الشعب العامل فيه ، لتحقيق الرفاهية ، وتأكيد العلاقات
الاجتماعية السليمة ، ومحو كل صور الاستغلال وظواهره .

ولقد لمست خلال لقاءاتى مع تنظيمات الجنود ، سواء فى القوات المسلحة
او فى الشرطة ، هذا الحرص الامين ، على التفاعل الايجابى بحركة الجماهير
ونضالها ، والاحساس بالمسئولية الكبيرة ، الملقة على عاتقهم ، للمحافظة على
منجزات امتنا ، ومكاسبها ، والدفاع عن شريعة الحق والعدل ، التى يؤمن بها
مجتمع مصر اليوم ..

الجنود فى المجتمع الاشتراكى

وارتباطهم المصرى بجماهير الشعب العاملة

حينما نضع قواعد الجنود وجماهيرهم ، امام النظرة الكاشفة ، ثم نتساءل :
الى اى الفئات تنتمى هذه العناصر ؟ .. ستجد الاجابة الواضحة ، انها
عناصر تمثل الفئات الاجتماعية العاملة .. فهم اما من فئات العمال او من
فئات الفلاحين ، او من الرأسمالية الوطنية او من المثقفين .. او انهم ينتمون
انتماء البنسوة والدم الى هذه الفئات من قوى الشعب العامل ، التى تربط
مصلحتها وقدرها ، بالتحول الاشتراكى وبمجتمع العدالة الاجتماعية .

واذن ، فان الجندى الذى يؤدى دوره فى المجتمع الاشتراكى مدافعا
عن حدود الوطن ، او حارسا على أمنه الداخلى - انما هو يدافع فى موقعه
هذا ، عن التحالف الشرعى لجماهير الشعب ، ويقوم بدور رئيسى فى حماية
نضال القوى العاملة فى المجتمع ومنجزاتها ومكاسبها ضد أعدائها فى الداخل
او الخارج .. ويكفل الأمان لشريعة الحق والعدل حتى تسود بين كل الناس .

فالجنود بحكم انتمائهم الطبقي ، الى فئات الشعب العامل ، وبحكم ارتباطهم
المصلحي بالتطور الاشتراكى ، يؤدون دورهم ، ويقدمون التضحية والجهد ،
ويواجهون الاخطار ، بكل الشجاعة والامانة .. لانهم فى الواقع يدافعون عن
شريعة يؤمنون بها .. ويؤمن بها المجتمع المرتبط بهم والمرتبطون به ، ولهم
فيه مصلحة واليه ينتمون .. بخلاف المجتمعات السابقة ، التى كانت الجماهير

- والجنسود منهم - تبذل الجهد كله والتضحية كلها .. أما ثمرات الجهود والتضحية فكانت نهبا للطبقة المستبدة التي لا تبذل أى جهد ، الا جهد التحكم فى الشعب واستغلاله .

ولم يكن غريبا ، ان المس فى كل لقاء مع الجنود ، فى ندوات القوات المسلحة أو الشرطة ، الحسرس الشديد من الكثيرين ، وشعورهم بالرغبة الملحة ، فى شرف المشاركة الايجابية فى العمل السياسى اليومى ، بأية صورة لخدمة الجماهير وللعمل من أجل تدعيم مبادئ المجتمع واهدافه .. وهم على استعداد ، لأن يقوموا بهذا الواجب ، خارج إطار مسئولياتهم العسكرية أو الرسمية ، سواء فى الجيش أو الشرطة ، مهما كلفهم ذلك من جهد اضافى وعمل مضاعف ..

ان هذا الاحساس والحرص ، امر طبيعى بالنسبة للجنود فى الجيش أو الشرطة ، لانتمائهم العضوى والمصلحى ، بجماهير الشعب ، بواقع المجتمع وبطريق نضاله المتحرر ، لتحقيق أهدافه ومثله العليا .

بل ان ذلك يؤكد من جديد ، الحقيقة التى ذكرتها من قبل ، وهى أن الجنود - فى تشكيلاتهم ومواقعهم - على الحدود أو فى الداخل ، انما يمثلون تجمعات ، لعناصر من قوى الشعب العامل .. وليس اندفاعهم هذا ، للمشاركة فى العمل السياسى اليومى - بالاضافة الى واجبهم فى الجندية كاملا - الا انعكاسا صادقا وامينا لهذه الحقيقة ، وتعبيرا عن تفانيهم من أجل خدمة منيتهم الجماهيرى الذى نبعوا منه ويرتبطون معه مصيريا ..

اما كيفية اشتراك الجنود فى العمل السياسى اليومى ، فلا بد ان تكون موضع دراسة مستفيضة وشاملة ، حتى تتفق وتتلاءم مع دور القوات المسلحة أو قوات الأمن فى المجتمع المصرى اليوم - وهو دور رئيسى وهام ، بالنسبة لمجتمع ، يتعرض لعداوات من الخارج ومن الداخل ، ولتيارات الحقن المحموم من اعدائه المتربصين به .. وفى الوقت نفسه تحقق هذه المشاركة اهداف العمل السياسى وتأتى بالنتائج الايجابية ، فى خدمة الجماهير ونضالها من أجل بناء مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع متحرر من كل قيد منطلق بكل طاقاته الثورية ، مجتمع تسود فيه العلاقات الاجتماعية السليمة ، وتنشئ منه صور استغلال الانسان لأخيه الانسان .

العمل السياسى للجنود فى مجتمع اليوم ومشاركتهم

مع ممثل قوى الشعب العامل فى خدمة الجماهير

تفرض الحياة العسكرية ، ونظامها ، وطبيعتها ، أن يكون انتماء الجنود الى تشكيلات الاتحاد الاشتراكي ، ذا طابع خاص ، ويتم ذلك بأسلوب يتلاءم مع دور الجنود ، ومهمتهم ومع طبيعة عملهم الاساسى .. بحيث تستطيع هذه التشكيلات ، أن تؤدي واجبها العسكرى ودورها السياسى ، بكفاءة وإيجابية... دون تعارض أو سلبية ، قد تبدو اذا ما طبقنا تلقائيا ، مايجرى اليوم فى التشكيلات العادية للاتحاد الاشتراكي ؛ بنفس الأسلوب المتبع ، فى تمثيل قوى الشعب العاملة .

ومهما يكن من شئ ، فإن الثقافة العامة ، والتوجيه المعنوى ، والتثقيف السياسى - سواء فى القوات المسلحة أو فى الشرطة - أصبحت اليوم برامج لازمة وأساسية فى تدريبات الجنود والحياة العسكرية .

ذلك يمنح الجندى ، زادا متجددا ، من المعرفة الصحيحة ، وإيضاحا كاملا ، لكل مايجرى من أحداث فى المجتمع .. وإدراكا للحقائق كلها بالنسبة للتيارات من حولنا ، وفى عالمنا المعاصر .. ثم ، هناك مشاركة فعلية فى العمل السياسى اليومى ، عن طريق الندوات واللقاءات ، التى تعقد فى الوحدات والتشكيلات المختلفة للجنود .. وهناك أيضا التحام مستمر بين القواعد والقيادات ، مما يحقق الوحدة الفكرية بين الجنود ، ويعمق الوعي بمبادئ المجتمع وأهدافه ويخطى نضاله عن طريق الثورة المتصلة ، لتحقيق الكفاية والعدل ، وإقامة العلاقات الاجتماعية السليمة بين كل الناس ، ومحو كل صور الاستغلال .

ومن ناحية أخرى ، فقد بدأت الزيارات المتبادلة بين قيادات ومجموعات من الجنود ، لتنظيمات الاتحاد الاشتراكي ، وبالعكس ، حيث يجرى حوار مفتوح ومناقشات ، وتبادل مشترك للأفكار ، للتعرف على خطوات العمل السياسى ، وتعميق التفاعل بين قيادات الجنود ومع جماهير الشعب .

يبقى بعد ذلك المشاركة السياسية والجماهيرية ، وبذل الجهد اليومى فى العمل السياسى مع ممثل قوى الشعب العاملة الأخرى ، فى تنظيمات للاتحاد الاشتراكي ..

ان الجنود ، ممثلون الآن اصدق تمثيل ، على أعلى مستويات التنظيمات السياسية والشعبية للاتحاد الاشتراكي .

أما تمثيل الجنود في المستويات الأخرى ، لتشكيلات الاتحاد الاشتراكي ،
واسلوب هذا التمثيل ، ووسيلة المشاركة في العمل السياسي اليومي . . فامر
معروض للبحث والدراسة المستفيضة - كما قلت - حتى تتمكن فئات
الجنود - كقوة من قوى الشعب العامل في مجتمعنا الاشتراكي - ان تؤدي
دورها الطبيعي والنضالي ، في حماية الوطن ، والدود عن سلامته وأمنه ،
والحفاظ على تقاليد الجندية ونظمها الأساسية ذات الطبيعة الخاصة . . وفي
الوقت نفسه ، تستطيع المشاركة الايجابية ، في العمل السياسي ، مع ممثلي
قوى الشعب العامل الأخرى ، دون معوقات أو تناقضات ، سواء في واجبها
الأساسي ، لحماية مجتمع قوى الشعب العاملة ، أو في الدور السياسي
للمشاركة في خدمة الجماهير الشعبية .

الفئات ذات الطابع الخاص

لا يصعب على أي مواطن في مصر اليوم - وهو يمعن النظر في القواعد الجماهيرية ، والعناصر التي يضمها مجتمعنا الحاضر - أن يعرف انتساب أي عنصر ، وكل قطاع من الجماهير ، إلى واحدة من قوى الشعب العامل الخمس .. ويستطيع بغير جهد ، أن يتبين واجبها ويحس بدورها في العمل السياسي اليومي ، وكيفية مشاركتها وتمثيلها ، في تنظيمات الاتحاد الاشتراكي .

غير أن هناك فئة ، لها طبيعة خاصة في المجتمع ، وعليها مهمة جلية بالغة الأهمية ، ومع ذلك ، فلا تزال غير ممثلة ، في تنظيمات الاتحاد الاشتراكي .. بل ولا تشارك في العمل السياسي ، وتكاد تكون بمعزل عنه .. وتلك هي فئة رجال القضاء والنيابة .

ولوجه الحقيقة ، فإن هذه العزلة الغريبة ، والانفصال القائم بين فئة قيادية في المجتمع ، وجماهيره والعمل السياسي فيه ، ليس نتيجة ظاهرة ، نشأت واستجدت في عصرنا الحاضر .. لكنها وضع موروث ، عن عصور خلت قام أول مقام هنا ، على شعار منقول ومستورد ، ساد في الأوضاع السابقة . ودعا إلى الفصل التام بين السلطات في المجتمع الواحد ... وقد أريد لهذه الدعوة ، أن تتأكد قولاً وتطبيقاً ، من أجل منفعة الطبقة صاحبة السيطرة حينئذ ، والتي دعت أن تكون كل من السلطة القضائية والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية بمعزل عن الأخرى ، وكلها معا تكون منفصلة ومنعزلة عن القواعد الشعبية وجماهير المجتمع .

ومن عجب ، أن هذا الشعار - ومفهومه الخاطئ - نقله مجتمع مصر السابق ، نقلاً لفظياً من نظريات غريبة عنا ، وغير واقعية ، وليست مطبقة في أي مجتمع من المجتمعات ... بل وليست مطبقة في المجتمعات التي استوردت مصر منها هذا الشعار ، ونقلت عنها فكرة الانفصال والانعزال هذه .

فإذا نظرنا إلى أي مجتمع في الدول الرأسمالية ، نجد أن رجال القضاء فيه ، ينتمون دائماً ، إلى الطبقة صاحبة المصلحة في المجتمع - انتماء الحياة ، والفكر ، والتفاعل .. وهم في أدائهم لمهمتهم ، يطبقون القوانين التي تضعها فئات الطبقة صاحبة السلطة والسيطرة والمنفعة .. وهم في أدائهم لمهمتهم كذلك ، ينظرون في تطبيق العدالة والقانون ، بمفهوم هذه الطبقة ، بحكم انتمائهم الطبقي إليها وارتباطهم واقعياً ومصالحياً بها .

واذن ، فنظرية انفصال القضاء عن السلطات الاخرى فى المجتمع ، هى فى حقيقة امرها ، ليست الا شعارا ، لا يتحقق ولا يطبق فى الواقع العملى .. ومن ثم ، نجد ان ما فرض على مجتمعنا فى الازمان الماضية - وورثناه فى مجتمع اليوم ، من شعارات ونظريات عن فصل السلطات - لا تمارس عمليا ، حتى فى المجتمعات التى استوردت مصر منها هذه النظريات .

وما دمننا فى مجال استكشاف جوانب مجتمعنا ، وحركته الثورية - على هدى التجربة والممارسة فى المرحلة الماضية - لنعرف ما امكن لشعبنا ان يحزره من نجاح ، وما يواجهه فى طريق النضال ، من ظواهر ورواسب ومعوقات .. اجد من الضرورى ان نحاول استكشاف هذا القطاع الهام ، فى مجتمعنا الاشتراكي .

وقبل ان نتعرض لجوانب قطاع القضاء والنيابة ، نطرح معا - بادىء ذي بدء - هذا السؤال الهام ، ونحاول ان نجيب عليه .. « ان تكون العدالة .. ولمصلحة من يكون حكم العدل والقانون فى المجتمع ؟ » .

ان هذا السؤال ، يشير قضية اساسية ، تثير طريق الاستكشاف امامنا ، لجوانب فئة هامة فى المجتمع ، لها دور من اقدس المهام واعظمها جلالا وقيمة فى المجتمع .

تطبيق القانون روحا ونصا

والفاعل مع حركة النضال للمجتمع

لا اظن ان احدا يختلف فى الراى ، ان العدالة يجب ان تتوفر للشعب وتتحقق له . فجمهير الشعب العامل فى مجتمع اليوم ، هى صاحبة المصلحة ، تملك زمام امرها ومقاليده مجتمعها .. كذلك ، فلا جدال فى ان القوانين ، ما وضعت نصوصها ، الا لخدمة المجتمع ، وتدعيم قيمه واهدافه .. فالقانون ليس مجرد الفاظ مرصوفة ، وكلمات خالية من الروح والمضمون ، ولا هو عبارات ذات وجوه متباينة ، يمكن ان يفسرها المرء ، كما يشاء له التخريجات والتاويلات ، حسبما تستطيع براعته ان تنفذ بين الحروف والالفاظ ، للوصول الى هدف فى نفسه ولصالحه .

وتطبيق نصوص القانون - امانة فى حد ذاتها - وتجسيد عملى ، وممارسة منزهة ، تعكس على الاحداث والواقع ، مفاهيم المجتمع ، ومبادئه ، ومثله العليا . بذلك ، تتحقق سيادة القانون ، وتؤكد خدمته لاهداف المجتمع وامانيه .. ومن هنا ، تظهر لنا الحقيقة التى لامراء فيها ، وهى ان القانون لابد ولن

يطبق وينفذ بروحه ونصه ، لمصلحة الشعب وبمفاهيم مجتمع قوى الشعب العاملة على مدى من أهداف هذا المجتمع ولخدمة أمانيته .. وخلافا لذلك ، فان نصوص القانون ومواده وألفاظه ، تصبح قييدا ، يحجب قيم المجتمع ، ويفقدها بدون شك ، إلخضمون الذى وضعت من أجله ، والهدف الذى أراد المشرعون التعبير عنه .. فالألفاظ والعبارات ، ليست الا أداة تعبير ، عن مفهوم لأهداف كامنة ، وراء هذه النصوص .

فاذا قلنا ان القانون ، يجب أن يطبق وينفذ نصا وروحا ، وبنظرة عميقة نستكشف ما وراء الألفاظ من مضمون، فذلك لان التعبير اللفظى ، يمكن أن يكون جامدا ، ويقصر عن شمول المعانى والمفاهيم والأهداف المطلوبة للمجتمع .. أو انها تتسم لتفسيرات قد تتضارب وقد تختلف وتباين ، اذا لم يكن فى ذهن المفسر لها ، المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية ، والاتجاهات السياسية للمجتمع بكل أبعادها ، والتي من أجلها صاغ رجال القانون ، هذه العبارات والألفاظ .

وبديهي ان الهدف من القانون ومن تطبيقه ، فى مجتمع مصر اليوم .. بل ان كل التشريعات التى تلتزم بها الأجهزة والسلطات ، سواء منها ما له طبيعة خاصة ومنفردة ، وتلك التى لها طابع العموم .. هى جميعا فى خدمة مجتمع قوى الشعب العامل ، ولمصلحة جماهيره ، وتدعيم مبادئه ومثله ، وتحقيق أمانيه ، حتى تسود فى هذا المجتمع ، العلاقات الاجتماعية السليمة ، وتنشأ منه صور الاستغلال بكل أشكالها ومستوياتها ..

واستطيع بعد ذلك أن أنتقل الى القضية التى تثيرها قواعد الشعب العامل وقياداته السياسية ، حول وضع رجال العدالة - الموروث من عهود سبقت - بالنسبة لحركة الجماهير ونضال المجتمع وعمله السياسى .

اذ كيف يستطيع رجل العدالة . ان يجعل من نصوص القانون ، تعبيرا حيا ، عن مفاهيم المجتمع ، ووسيلة واقعية ، لتحقيق مصلحة قوى الشعب العامل - تستمد حدودها وأبعادها من مبادئ المجتمع ومن أهدافه ، حتى تخدم بحق ثورة الجماهير ونضالها ، وتمكن لطريقها نحو الكفاية والعدل ، وتدعم حريتها السياسية والاجتماعية - اذا ظل مفروضا على رجال العدالة هذا الوضع الموروث ، وانعزالهم عن قوى الشعب العاملة وجماهيرها ، بعيدين من حركة نضال الشعب اليومية ، لا يشاركون فى العمل السياسى ، ولا يتفاعلون مع مسيرة المجتمع ، وعلى طريق الثورة والكفاح ، بكل ما يحيط مسيرته من مشاكل وظروف ؟!

تلك هى القضية التى تثيرها الجماهير اليوم ، وهى تعرف أيضا ان رجال العدالة ، يضعون عصاة حياتهم وعقولهم وضمايرهم مع القانون ومضمونه .. لكن الوضع الحالى ، المتمثل فى دعوى فصل السلطة القضائية عن بقية السلطات

وعن جماهير الشعب وتنظيماته السياسية ، هو ما يدفع القواعد الشعبية الى هذا التساؤل الذى يفرض نفسه فى كل التدوات السياسية واللقاءات الشعبية ومجال البحث المتصلة بجوانب المجتمع الاشتراكى الذى نقيمه بالحق والعدل .

الانفصال السياسى بين رجال العدالة والواقع اليومى

للجماهير يخلق التباعد الفكرى وظاهرة تضارب الاحكام

يستطيع كل من يطلع على قانون لآى مجتمع من المجتمعات ، أن يرسم فى ذهنه ، قسما ت هذا المجتمع ، ومعالم الطريق المحدد أمام قضاة وجماهيره ، والمبادئ الملزمة لكل فرد من أفرادها ، والأهداف التى يتطلع الى تحقيقها هذا المجتمع .

والشرعون - وهم يضعون نصوص القوانين ، والاسس الفقهية ، انما يمسرون بذلك عن مبدأ يؤمن به المجتمع ، ويراد له ان يتحقق وأن يسود فيه .. او هم يستنكرون سلوكا أو جرما . يراد له ان يزول بسلطة القانون ، وعلى هدى من مفهوم المجتمع وضميره .

لذلك ، فان كل نص قانونى ، انما يعبر فى الحقيقة عن فكرة ومبدأ ، ويرمى الى تحديد الحقوق والواجبات ، سعيا الى هدف اجتماعى أو اقتصادى أو سياسى .

والمرجع دائما ، يعبر عن ارادة الشعب وأهدافه ، والمفاهيم التى يرتضيها ، يضعها فى قوالب قانونية ، ونصوص فقهية ، لتكون سنداً للشعب ، وتأكيدا لمشيئته ، وتوضيحا لطريق نضاله ، وسياجا يحمى هذا الطريق من العبث أو الانحراف .

وفى مجتمعنا المصرى ، نجد أن قوى الشعب العامل ، حددت طريق نضالها الواضح ، وانطلقت فى مسيرتها الثورية نحو أهدافها النبيلة .. وهى تعلم علم اليقين ، ان طريق التحول ، من مجتمع رأس مالى - ظالم - متخلف ومحتل ، الى مجتمع اشتراكى - عادل - متقدم ومستقل ، هو طريق الصعب .. وخاصة ، اذا ما تم هذا التحول بأسلوب انسانى سلمى وفريد ، اختاره وارتضاه شعب مصر وثورته وقيادته .

واذن ، فهناك مشاكل عديدة ، قد تظهر على طريق النضال اليومى والتقدم .. منها ما هو متخلف عن عهود مضت ، ومنها ما قد يستجد ويبدو ، مع ظروف التطور وأحداثه .. لكن وعى الجماهير وقياداتها الملتحمة معها فى كل موقع - ومنها بالطبع رجال العدالة - هى القادرة - بالتفاعل والدراسة والالتحام بحركة النضال الدائبة - على حل هذه المشاكل والقضاء على كل

المواقف والانحرافات .. والقوانين التي صاغتها جماهير الشعب العامل عن طريق ممثليها ، وهي - كما قلت - تعبير أمين عن قسَمات المجتمع وطريق نضاله ، ومبادئه وأهدافه ، التي التزمت بها الجماهير عملاً وسلوكاً .

وفى حديث مع بعض رجال القضاء والنيابة ، وكان رأيهم معبراً عن واقع ملموس يحسون به ، ويخشون من عواقبه .. أنه « إذا ظل هذا الانفصال السياسى ، بين الذين يطبقون القوانين على أفراد المجتمع ، وينفذونها بين القواعد الشعبية من ناحية - وبين واقع الجماهير ، وحركة نضالها اليومية وظروفها وتطورها على طريق الكفاح - من ناحية أخرى - فان ذلك ، لن يؤدي إلا الى خلق عزلة فكرية ، تباعد بين المجتمع وحياته اليومية - بالأمم وأمالها - وبين رجال العدالة وهم فى عزلتهم هذه .. » .

وذلك يجيب على تساؤل ، كثيراً ما يتردد ، حينما تلمس الجماهير ، أن أحد القوانين الثورية ، التي وضعها الشعب وصاغها ، تعبيراً عن إرادته ومصالحته ، تطبق - فى بعض الأحيان - ولا أقول فى كل الأحوال - عكس إرادة الجماهير وتغير مصالحتها .. لأنها تفسر لمصلحة فئة مستغلة أو عناصر منحرفة .

وذلك يوضح لنا أيضاً ، ظاهرة عجيبة ، قد تبدو فى بعض الأحيان .. حين يصدر حكم حول أحداث وظروف ما ، فى قضية معينة .. ثم يصدر إزاء نفس الأحداث ، والظروف المطابقة لسابقتها تماماً ، حكم يتناقض كلية مع الحكم الأول - ولا أقول يختلف عنه اختلافاً بسيطاً .

وهذا التناقض - وإن ظهر فى حدود ضيقة - إلا أنه يحتاج منا أن ندرسه ونستعرض أسبابه ووسائل علاجه .

الحاجة الى أسس ومبادئ ، يضمنها رجال العدالة والقانون

تكون العدالة سداً للمفاهيم المجتمع الاشتراكي ومبادئ العدالة

إن انفصال رجال العدالة عن العمل السياسى وواقع الجماهير ونضالها ، يخلق من غير شك تباعداً فكرياً بين الذين يطبقون القوانين وينفذونها على الجماهير ، وبين المجتمع وظروفه ، وهو يشق طريقه ، لتحقيق أهداف التحول الاشتراكي .

وقد انعكس ذلك ، فى ظاهرة إصدار بعض الأحكام المتناقضة ، حول قضايا متشابهة فى ظروفها وأحداثها .. وفى مجتمع يعيش فى ظل قوانين ثورية ، معبرة عن إرادة قوى الشعب العاملة ونضالها .. ومرد هذه الظاهرة

- وان وقعت في القليل النادر - الى ان تطبيق القوانين ، والنظرة الى نصوصها ، ووضع حيثيات الاحكام في القضايا المختلفة ، امر متروك للجهود الفردية ، والانفعال الشخصي لرجل العدالة ..

فاذا كان رجل العدالة ؛ غير منعزل عن واقع الجماهير الشعبية ، وليس متباعدا ، عن حركة نضالها اليومية وظروفها ، متفاعلا مع المفاهيم والمبادئ التي يريد المجتمع لها ان تدعم .. فان الحكم دون شك يجيء تدعيما للعلاقات ، التي يراد لها ان تتأكد وأن تسود ، وتوضع الحيثيات المستندة الى آمال الشعب وأهدافه .. وقد وضعت هذه القوانين والتشريعات لخدمة هذه الأهداف النبيلة العليا .

اما اذا كان رجل العدالة ، يميل الى الفئة المستغلة في المجتمع ، بحكم انتمائه الطبقي والفكري لها ، فقد يضع الحيثيات ، التي تتلاءم مع مصلحة هذه الفئة ، ولغير مصلحة المجتمع وأهداف الجماهير .

وقد لا يكون ذلك عن قصد وتعمد .. انما يحدث هذا ، بناء على نظري الذاتية للأحكام ، وتفسيره لنصوص القانون ... وهي أمور متروكة للاجتهاد الشخصي ، والانفعال الفردي كما قلت . بينما رجل العدالة قد يحس أن حكمه هذا ، يقف الى جانب العدالة .. وذلك شعوره الذاتي .. والمرء لا يستطيع ان ينفصل عن ذاته ونفسه وواقعه .

ولئن حدث ذلك في القليل النادر من القضايا - كما قلت - الا أن مجتمع مصر اليوم ، يرى بالضرورة وجوب وضع الأسس ، التي تكفل للعدالة أن لا تكون متروكة للانفعال العفوي للشخص . يفسر القانون ويطبقه كما يهديه احساسه ، ويصوره فكره وحسب .

وفي المناقشات التي دارت بيني وبين بعض رجال العدالة ، من قضاة واعضاء النيابة .. قلت لهم ، ضمن ما قلت ، تعقبا على هذه الظاهرة ، وعلى القضايا التي اثاروها : ان رجال العدالة والقانون - الملتحمين بواقع الجماهير وظروفها ، وبحركة نضال المجتمع - هم القادرون على وضع الأسس والضمانات ، التي تكفل تفسير القوانين ، على هدى مبادئ المجتمع ، المتمثلة في سيادة العلاقات الاجتماعية السليمة والانسانية بين الناس ، وفي ضرورة العمل على اذابة الفوارق بين الطبقات .. وفي منع استغلال الانسان لآخيه الانسان .. كما تضمن هذه الأسس اصدار الاحكام ، بحيث تساند أهداف المجتمع .. وقد وضعت جماهيره هذه القوانين ، لتأكيد هذه الاماني ، وتدعيم نضالها نحو مجتمع الرفاهية والعدالة .

ولقد صدرت بعض الاحكام ، في العهود الماضية ، واحكام في الظروف الحاضر ، نتيجة لهذه التفسيرات الفردية ، والاحكام النابعة من الانفعال الشخصي لرجل العدالة .. فنحاول ان نعرض لبعض نماذج لها .. واثار ذلك في المجتمع .. وردود الفعل على الجماهير الشعبية .

الذين تفاعلوا مع جماهير الشعب قبل الثورة

والذين ساندوا سلطة الطبقة الحاكمة

استطاع القضاء في مصر على مر العصور ، أن يحتل مكانة التقدير والاحترام ، في قلوب الجماهير من أبناء الشعب المصري .

ومرجع ذلك ، أن كثيرا من رجال القضاء المصري قبل الثورة ، كانوا من العوامل المساعدة - وهي نادرة حينئذ - في تخفيف حدة العذاب وألوان الاستغلال ، التي سلطت على أبناء الشعب من قبل الطبقة المستبعدة ، المتمثلة في تحالف الاقطاع ورأس المال المستغل والفساد السياسي .. حين كانت تصدر بعض الأحكام القضائية ، تعطى واحدا من أبناء الشعب حقه المقتضب .

والذي يدرس بعضا من هذه القضايا ، يجد تفسيراً واضحاً لهذه الحقيقة التاريخية .. وهي أن كثيرا من رجال العدالة - سواء في القضاء أو النيابة - كانوا متفاعلين بإحساسهم بالشعب ومبادئه .. منهم من كان يلمس صور هذا الظلم ، تقع على واحد من أهله ، أو أقاربه أو ممن يرتبطون به من قريب أو بعيد .. لذلك كان يتلمس في ثنايا القوانين الظالمة ونصوصها ، مخرجا يستطيع منه أن يقف في صف المظلومين من أبناء الشعب الذين عاشوا تحت وطأة الاستغلال والاستبداد ، واحكمت من حولهم حلقات الادانة زورا وبهتانا .

وكم من صيحات للنفوس المكبوتة ، ارتفعت قبل الثورة ، من وراء القضبان ، تحيي رجال العدالة ، حينما كان يصدر حكم قضائي ، يعيد الحق أو بعض الحق الى صاحبه من أبناء الشعب .. أو كان حكم العدالة يبرئ شخصا مغلوبا على أمره ، من تهمة ألصقت به ، وجيء لها بشهود عديدين ، وأراد بها أصحاب القدرة والسيطرة حينئذ ، أن يمعنوا في عذاب من يرفع صوته ، أو يعترض على صور الظلم الاجتماعي ، الذي فرض على حياة الملايين .

وكانت الجماهير تنابع هذه القضايا وغيرها ، وتتمنى لو جاءت كلمة القضاء منصفة للشعب ، ممثلا في أحد أبنائه ، ومخففة من قبضة الطبقة المستغلة على الفئات الجماهيرية ، وقد كانت تعاني من وطأة العذاب والحرمان .

الا ان هذا التفاعل ، لم يكن قاعدة مطلقة .. بل كان تفاعلا على نطاق فردي .. فرجل النيابة أو القضاء - الذي كان يعرف بميله الطبيعي والوجداني ، نحو جماهير الشعب وحقوقهم - لم يكن ينجو بدوره ، من صور العقاب والتشريد ، بالوسائل العديدة ، التي كانت متفشية حينذاك .. هذا ، بينما كانت العهود الماضية ، تهيب القصر السانحة ، وتحتضن الذين كانوا

يضعون حيثياتهم ويصدرون أحكامهم وتفسيراتهم ، تاييدا للسلطة ، وتدعيما لسيطرة الطبقة .

واذ جاءت الثورة ، أعادت للشعب حقوقه المسلوبة ، لتصبح السلطة الاقتصادية والسياسية ، فى يد تحالف جماهير الشعب العامل ، لا فى يد حفنة من الاقطاعيين والراسماليين المستغلين .. وسقط التحالف الطبقي القديم، ليقوم تحالف شرعى لقوى الشعب العاملة .. فجرى التحول الشامل فى المجتمع .. ومضى التطور الثورى ، يقطع مراحل الثورة السياسية والاجتماعية فى حزم وايمان .. ووجدت جماهير الشعب أن ارادة الحياة الكريمة العادلة ، ليس لها من طريق آخر غير الحل الاشتراكى .. فاندفعت فى مسيرة التحول العظيم مهما كلفها ذلك من نضال وعمل وجهد .. يضمها تنظيم سياسى - يعبر عن تحالف القوى العاملة للشعب، من فلاحين وعمال ومنتجين وجنود ورأسمالية وطنية - يحقق ويضمن وضع سلطة الدولة ، ومقاليدها فى يد هذه القوى المتحالفة ديمقراطيا ، وفقا لمفاهيمها ومبادئها ، لتكون فى خدمة مصالحها وأهدافها الشرعية .

واذن ، فالإبقاء على الانفصال القائم حتى اليوم ، بين رجال العدالة ، من ناحية وبين مشاركتهم فى العمل السياسى لقوى الجماهير العاملة من ناحية اخرى، يسبب عزله عن جماهير الشعب وعن آمالها ونضالها وآلامها .. وبالتالي لاتستطيع القواعد الشعبية ، أن تجد تفسيرا ، لبعض الاحكام التى صدرت بعد الثورة مثلا ، وفيها تعارض واضح مع مفاهيم المجتمع وحركة نضاله .

ثم نحاول ؛ أن نعرض لأسباب هذا التناقض - وإن ظهر فى عدد قليل من القضايا - إلا أنه يشكل ظاهرة ، تشير التساؤلات ، وتفرض ضرورة القاء المزيد من الضوء عليها ، حتى يضمن المجتمع، أن تكون العدالة دائما للشعب .. ولبادئه وأهدافه ، وعلى هدى من مفاهيمه ومثله العليا .

تساؤلات القواعد الشعبية حول بعض القضايا

التي تمس مفاهيم المجتمع والىال العام للشعب

خلال مرحلة التطور الثورى ، وبعد أن انتقلت السلطة الى تحالف قوى الشعب العامل - صاحبة المصلحة الأولى والأخيرة فى التحول الاشتراكى - فصل القضاء فى كثير من حالات الانحراف والاستغلال التى تمس اقتصاديات المجتمع ومخدراته ..

وتلك الحالات فى نظرة المجتمع الاشتراكى ، تعتبر اهتارا لثروة الشعب ، وتبيدا لجهد أبنائه ، واعتداء على قيم المجتمع ، وتعويقا لحركة نضاله ..

فالمجتمع يؤمن أن المال العام ، له حرمة تفوق وتسمو على حرمة المال الخاص .. ذلك لأن المال العام ، يمثل حصيلة للجهد الوطنى كله ، وناتجا لنضال الجماهير ، ويؤلف قاعدة الاقتصاد القومى .. واذن فحماية هذا المال العام ، بواسطة الذين يحملون مسئولية الحفاظ عليه وتنميته ، واجب مقدس ، لا يقل فى قدسيته ، عن واجب حماية الوطن والحفاظ على قيمه الرأسية . والتفريط فى هذا الواجب ، أو اهداره ، والخروج عليه ، هو جريمة ، تستوى مع جرائم خيانة الوطن وقيمه ونضاله تماما ..

وكذلك، أثارت القواعد الشعبية فى كثير من اللقاءات والمؤتمرات، تساؤلات عديدة حول بعض الأحكام القضائية ، التى صدرت فى صالح بعض العناصر الانتهازية والمنحرفة ، ويرى الشعب أنها مسئولة مسئولية مباشرة عن هذه الجرائم .. وكانت على قمة بعض الأجهزة ، وحملت مسئوليتها الوطنية ، التى تربط باقتصاديات الشعب أو مدخراته وبنائه الاشتراكى .. ثم ، لم تحافظ هذه العناصر على المال العام وقدسيته ، بل لم تكن أمينة عليه .. واستهانت بواجبها ، أو تسببت فى ضياع ثروة وطنية وجهد قومى ، أو سلكت سبل الاستغلال الملتوية التى يتبعها محترفو الاستغلال .. وهم يعرفون مقدما الوسائل المتقنة فى هذا المجال ، دون أن يتركوا وراءهم عادة ، بصمات الادانة والأدلة القاطعة على انحرافهم واستغلالهم . لكن الدليل القاطع عند المجتمع ان مال الشعب قد اضر ، وتلك العناصر كانت قائمة على حراسته ..

تلك نظرة القواعد الشعبية تجاه القضايا التى صدرت الأحكام فيها لصالح مستغل أو عنصر من عناصر الخيانة والانحراف .. بل لقد صدرت أحكام قضائية ؛ تشيد ببعض تلك العناصر ، التى كانت تحمل مسئولية حماية المال العام فى بعض الأجهزة الاشتراكية ؛ وقد ضاع وتبدد من ثروة الشعب فيها ماضع ، خلال فترة مسئوليتها ، وحفاظها على المال العام ..

وحيثيات مثل هذه الأحكام الفردية القليلة ، تستند الى القرائن الشكلية والتفسيرات الحرفية للقانون ، دون ما نظرة عميقة ، لضمون هذه القوانين والأهداف التى يقصدها الشعب من وراثتها ، لتكون فى خدمة مصالحه ، وللمحافظة على قيم المجتمع الذى يبنيه ..

ولقد رددت الجماهير فى تساؤلاتها الملحة ، عبارات استندت اليها مثل هذه الأحكام ، التى صدرت فى مصلحة المستغلين والمنحرفين .. « لعدم ثبوت الجريمة حيث أن التفتيش كان باطلا ، .. أو « لعدم كفاية الأدلة للادانة ، . وغير ذلك من التبريرات؛ التى أصدرها بعض القضاة من قبل فى حالات المنازعات الفردية القديمة ؛ والتى لا تقبل كتبرير ازاء القضايا العامة ، التى تمس اقتصاديات مجتمع يبنى نفسه ، وتمس ثروة شعب وجهد أبنائه ونضالهم ..

ولست أشك أن الجماهير ، سوف تثير مثل هذه التساؤلات ، وتفرضها أمام المؤتمرات العامة لقوى الشعب العاملة للاتحاد الاشتراكي ، لترى فيها رأيها ..

الا أننى أوضح هنا حقيقة ملموسة فى مجتمعنا ، وهى أن الكثير من القوانين ، المعمول بها حتى اليوم ، والتي مازالت نصوصها تلزم القضاة ورجال العدالة ، فى أداء مهمتهم النبيلة ، صيغت وأقرت فى المجتمعات الرأسمالية المستغلة السابقة .. وكانت تتمشى مع طبيعة المجتمع القديم ، وتمكن لقوى السيطرة فيه .. واذن فهناك أولا .. تخلف عنسدا فى تقنين كثير من الاجراءات والمبادئ ، التى قامت وأرساها نضال المجتمع المصرى ..

واذا كانت تساؤلات الجماهير واستفسارات القواعد الشعبية قد تركزت أكثر ما تركزت ، على القضايا المتصلة بتطبيق القوانين الثورية ذاتها - وقد ظهرت بعد الثورة وبعد التحول الاشتراكي - فيقضى انه لو كان هناك التحام وتفاعل مستمر ... ولو لم يكن هذا الانفصال القائم بين رجال العدالة ، وبين حركة الجماهير وعملها السياسى ... لوجدنا فى مجتمعنا الاشتراكي اليوم ، ثمرة تطور ثورى للقوانين ، واختلافا جذريا فى النظرة الى القضايا العامة ، التى تمس المجتمع وقيمه ودعائمه الرأسية ..

وهذا التطور الثورى فى القوانين ، هو جزء أساسى من دور رجال العدالة والقانون فى المجتمع الاشتراكي .. وليس أقدر منهم حينما يكونون ؛ ملتحمين بالجماهير وآلامها ونضالها وتنظيماتها الشعبية ، على صنع هذا التطور الثورى ، الذى يتمشى مع مفاهيم المجتمع ، ومثله وقيمه العليا ، حتى تكون العدالة دائما للشعب ، ولحقوقه الشرعية ، ولصالح مجتمع الكفاية والعدل ، الذى تسود فيه العلاقات الاجتماعية السليمة ، وتنمى منه صور الاستغلال والانحراف ..

مسئولية رجال العدالة

فى المجتمع الاشتراكي

نظرة المجتمع الاشتراكي لرجال العدالة فيه ، ليست قاصرة على مجرد اصدار الأحكام ، تطبيقا لتفسيرات النصوص القانونية ، أو استنادا الى حيثيات فقهية قائمة وحسب .. فهمة رجال العدالة فى مجتمع ثورى متطور ، أكثر ايجابية ، وأوسع شمولاً من هذا الإطار التطبيقي الضيق .

ان رجال العدالة - بفئاتهم العديدة ، ومن خلال ممارستهم لمهمتهم الجليلة ؛ فى مواجهة القضايا ، النابعة من واقع المجتمع ومشاكله ؛ والظواهر التى تبدو مع حركة التطور - هم أقدر الفئات على تطوير القوانين ، بحيث

تصبح نصوصها وتفسيراتها ، لمصلحة المجتمع وقيمه ومبادئه .. وتكون في الوقت نفسه ، رادعة لأعداء المجتمع ، حامية لنضاله ومنجزاته .

فليس من شك ، أن التطور الذي يحدث في المجتمع المصري ، والتحول الثوري الذي يجري فوق أرضنا ، قد نبتت في طريقه ، ظواهر عديدة معوقة اصطنتتها واختلقتها العناصر المستغلة والمنحرفة في محاولات للابقاء على سيطرتها ، وامتيازها الطبقي ، بشتى الطرق والوسائل .. بل ان العناصر المعادية للمجتمع ، تحاول عادة أن تغلف جرائمها ، بأقنعة تبدو قانونية ، لإضفاء شرعية زائفة على جرائمها وانحرافاتهما .. وقد تتلمس هذه العناصر ، في نصوص القانون وتفسيراته ، ثغرات تستطيع أن تنفذ منها ، لتمارس جرائمها ضد المجتمع وقيمه ومفاهيمه .

ورجال العدالة والقانون - الذين يتفاعلون مع نضال الجماهير الشعبية وأملها ، ويشاركون في العمل السياسي - عليهم مسئولية تطوير هذه النصوص القانونية ، بما يتلاءم مع التطور الثوري والتحول الاشتراكي أولا بأول .. بما يضمن باستمرار ، القضاء على أى قصور في نص القانون ، وسد كل الثغرات التي قد تظهر في الممارسة الواقعية ، وتستطيع منها العناصر المستغلة والمنحرفة أن تنفذ ، محتمية وراء واجهة شرعية مستمدة من النص الجامد أو صيغة قانونية ..

واذن فصيغة القوانين وتطوير نصوصها ، لابد وان يشارك فيها رجال العدالة ، المؤمنون بأهداف المجتمع وقيمه ، المشاركون في حركة نضاله ، ممن يلمسون نواحي القصور ، وهم يعرفون قبل غيرهم ، دروب التحايل ، ووسائل الانحراف والاستغلال ...

ورجال العدالة والقانون في هذا الجانب ، عليهم مسئولية ملاحقة خطوات التطور الثوري ، التي يقطعها المجتمع المصري ، ليضعوا مشروعات القوانين الجديدة والتعديلات للقوانين القائمة ، التي تكفل لهذه المبادئ الاشتراكية والخطوات الثورية أن تتأكد بحكم القانون ، كما تحققت بإرادة الشعب .

لذلك فان المجتمع الاشتراكي ، يحمل رجال العدالة وفئاتهم المختلفة ؛ مسئولية تطوير القوانين ثوريا ، بحيث تعبر نصوصها دائما ، عن القيم الجديدة في مجتمعنا ...

ولا يزال الكثير من المواد والنصوص في القوانين ، التي تحكم علاقاتنا في مجتمع اليوم ، متبقية من مجتمع متخلف ، سيطر عليه تحالف الاقطاع ورأس المال المستغل ، ووضعت هذه القوانين ونصوصها لتعبر عن روح المجتمع السابق ؛ لتخدم أصحاب السيطرة والسلطة حينئذ .

ولا يمكن أن يعبر القانون عن العدالة في مجتمع تحالف قوى الشعب العاملة ، إلا اذا استمدت هذه النصوص حدودها ، من اوضاع المجتمع الثوري المتطور ، حتى يساير القانون ، حركة الاندفاع الى التقدم ، ولا تكون صياغته وألفاظه ؛ في أى مرحلة من مراحل التطور الاشتراكي ، قيما ، يعوق تلقيم القيم الانسانية الجديدة في حياتنا ، وارساء دعائم العلاقات الاجتماعية السليمة في المجتمع ، الذي يلزم أن تتأكد فيه السلطة لتحالف قوى الشعب العاملة ، وتزول منه كل صور استغلال الانسان لأخيه الانسان .

حول قضية مشاركة رجال العدالة

في العمل السياسي

حاولت أن اعرض لمسئوليات رجال العدالة في المجتمع الاشتراكي ، التي نقيمه فوق أرضنا بالحق والعدل .. ويمكن أن نحدد هذه المسئوليات الرئيسية فيما يلي :

أولا - تطبيق القانون وتفسيره ، على هدى من الأهداف التي وضعت القوانين من أجلها .. حتى تتعمق قيم المجتمع وتتأكد مبادئه ..

ثانيا - المشاركة في وضع النصوص القانونية ، التي تساير اندفاع التقدم ؛ مستمدة حدودها من أوضاع المجتمع المتطورة ..

ثالثا - تطوير القوانين القائمة ، بحيث تواجه ظروف المجتمع ومتطلباته ... وتمكن للعلاقات الانسانية أن تسود وأن ترسخ ؛ حتى لا تكون هناك ، في نص القانون ثغرات ؛ يمكن أن تنفذ منها العناصر المنحرفة والمستغلة ، التي تستند الى حرفية القانون وليس الى مضمونه .

وأى من هذه المسئوليات الثلاث ، لا يمكن أن يلازمها النجاح في أدائها ، قبل أن يتوفر لها شرط هام ، وعنصر حتمي .. يكمن في التفاعل مع الجماهير ، والارتباط بها واقعا ومصيرا .. فصيغة القانون ونصوصه لا تكون تعبيراً أميناً، عن أهداف المجتمع وواقعه وظروفه ، إلا اذا تمت على أيدي رجال العدالة المتفاعلين بأحاسيس المجتمع وجماهيره ..

كذلك فإن الحيثيات التي يضعها رجل العدالة ، ويبنى حكمه عليها ، لا تكون انعكاساً لمفاهيم المجتمع الاشتراكي ، وتطبيقاً لمبادئه على الواقع الحي ... بغير هذا التفاعل والارتباط ؛ والمشاركة في النضال مع قوى الشعب العاملة .

ومن ناحية أخرى ، فإن المشاركة في العمل السياسي وتلمس مشاكل الجماهير، يحفز رجال العدالة دائماً ، الى المبادرة بتطوير هذه القوانين، والتصدي

لتعديل نصوصها ؛ حتى تتمشى مع خطى نضال المجتمع ؛ لكي تكون العدالة دائما للشعب ، ولقيمه ، وتكون كلمة القضاء سندا لمبادئ المجتمع ومفاهيمه .

والمشاركة فى العمل السياسى ؛ تعطى للعناصر القيادية ؛ طاقة لتلمس مشاكل الشعب والتعرف على مواطن الاستغلال . التى قد تكون متخلفة عن الماضى ، والتى قد تظهر فى طريق النضال الشعبى .

من هنا ؛ فان رجال العدالة ؛ لن يتمكنوا من القيام بدورهم الاساسى الهام فى المجتمع الاشتراكى ، وهم يقفون على بعد ، من التنظيمات السياسية ؛ والقواعد الشعبية ؛ منعزلين عن العمل السياسى ؛ متباعدين عن نضال قوى الشعب العاملة .

واذا كانت القاعة العريضة ، من رجال العدالة بفئاتهم المختلفة ، تطالب بالحاح وباصرار ؛ أن يكون لها شرف المشاركة فى خدمة الجماهير ، وتثير قضية وجودها وتمثيلها فى العمل السياسى والتنظيمات الشعبية على كافة مستوياتها . . فأننى أقول هنا دون تردد ، « ذلك حق لها ، يلزم ان يكفله ويوفره لها المجتمع الاشتراكى . . . وعلى كافة مستويات التنظيمات السياسية . »

ويجدر بى أن أشير هنا الى حقيقة هامة . . . وهى أن استقلال القضاء ، والمحافظة على قدسية العدالة وجلالها . . لا يعنى أبدا ، انعزال رجال القضاء عن المجتمع وواقعه ، أو انفصالهم عن خطى نضاله ومشاكله وآماله وآلامه فذلك لا يؤدي فى النهاية ، الا الى تكوين طبقة من هذه الفئات ، يزداد بعدها وانفصالها عن المجتمع على مر الأيام .

وهذا الانفصال القائم اليوم ؛ جاء نتيجة لدعوى فصل السلطات ، التى ورثناها فى الماضى واستوردها مجتمعنا السابق ، عن نظم اجتماعية أخرى ونقلها نقلا لفظيا جامدا . . بالرغم من أنها غير واقعية . . بل وليست مطبقة ، حتى فى هذه المجتمعات التى نقلناها عنها . .

والإبقاء على تباعد رجال العدالة ؛ عن المشاركة فى الجهد السياسى ؛ والتفاعل مع الجماهير وواقعهم ونضال قوى الشعب العاملة . . لا يتمشى فى الوقت نفسه ؛ مع أمل المجتمع فى توفير العدالة للشعب ، عن طريق تطبيق القوانين بمفاهيمها وأهدافها بواسطة رجال العدالة أنفسهم .

ان مشاركة هذه الفئات - ذات الطابع الخاص - فى العمل السياسى ، وفى خدمة الجماهير ، والحفاظ على مكاسب الشعب ومصالحته - الى جانب أنه حق لها وشرف - فهو أيضا ، تدعيم لنضال القوى العاملة للشعب واشراك لكل العناصر العاملة والاستفادة بكل طاقات أبناء الشعب وفئاته من أجل إقامة مجتمع الكفاية والعدل ؛ حيث تسود فيه العلاقات الانسانية السليمة بين الناس ؛ وتلوب فيه الفوارق بين الطبقات .

آراء رجال العدالة لها أهميتها في تحديد

طريقة تمثيلهم في التنظيمات الشعبية

اصبح واضحا ، ان تمثيل رجال العدالة في التنظيمات الشعبية ، على كافة مستوياتها ، ومشاركتهم في العمل السياسي ، ضرورة ملحة ، يقتضيها الدور الهام الذي يؤديه في المجتمع ، والمسئوليات الملقاة على عاتقهم .. سواء كانوا من رجال القضاء او النيابة ..

لكن النظرة العميقة الى أجهزة العدالة، من ناحية أسلوب عملها، وطابعها الخاص والتقاليد التي تلتزم بها ، تفرض من الناحية الأخرى ، أن يكون الطريق الى تحقيق هذا الهدف ، غير الطريق المتبع في تمثيل فئات الشعب ؛ ذات الطابع العام في قوى الشعب العامل ..

وسبق لي في الحديث عن تمثيل الجنود مثلا - كقوة من القوى العاملة للشعب - في التنظيمات السياسية حتى مستوى اللجنة المركزية ، أن ذكرت أن أسلوب التمثيل ، يدرس الآن دراسة مستفيضة نظرا للطبيعة الخاصة ، في عمل الجنود ومهمتهم الأساسية ، حتى نضمن للعمل العسكري سواء في القوات المسلحة ، أو في الشرطة ؛ ايجابيته والمحافظة على نظمته وطبيعته ... وفي الوقت نفسه يكون التمثيل في التنظيمات السياسية تنظيما فعالا ؛ يحقق أهداف العمل السياسي كاملة .

كذلك الحال بالنسبة لتمثيل فئة العاملين في القضاء والنيابة ؛ كقطاع له طبيعته الخاصة .. لكن هذا لايعني أن مشاركة رجال العدالة في العمل السياسي ، وتمثيلهم في التنظيمات الشعبية ، سيكون شبيها بتمثيل الجنود ، أو بممارستهم للعمل السياسي كما يجري الآن بالفعل .. على العكس .. ان فئة العاملين في أجهزة العدالة من ناحية .. والجنود كقوة من قوى الشعب الاساسية من ناحية أخرى ، وان كان لكل منهما طابع خاص ، الا انهما مختلفان في طبيعة عملهما ؛ وفي الدور الذي يؤديه كل منهما .

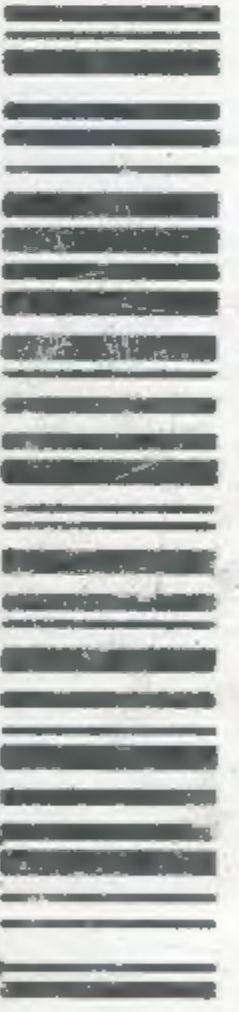
ويلزم لنا بالنسبة لرجال العدالة ، ان نضمن تحقيق هدفين أساسيين :
* الأول : أن نحافظ على استقلال القضاء وجلاله ، ونحفظ له تقاليده ونظمه الأساسية ، حتى يؤدي رسالته في المجتمع ، محاطا بسياح من الضمانات الكفيلة بنجاحه وزيادة ايجابيته .

* والثاني : أن تكون مشاركة رجال العدالة في العمل السياسي ، وتمثيلهم في التنظيمات الشعبية ؛ خطوة فعالة لها قيمتها في العمل السياسي وفي النضال الوطني ، ولا تكون مجرد إجراء شكلي ..

لذلك ، فان أسلوب تمثيل رجال العدالة ؛ في التنظيمات الشعبية ، أمر يحتاج الى دراسة خاصة بها ...

لكن رجال العدالة - المؤمنين بمبادئ المجتمع ؛ وبطريقه الاشتراكي ، واهدافه ، الملتحمين بجمهير الشعب ؛ المتفاعلين بنضالها من أجل اقامة البناء الاشتراكي - هم أقدر الناس على المشاركة الفعالة في هذه الدراسة وفي جوانبها العديدة ، حتى تساهم آراؤهم وأفكارهم وخبرتهم وعلمهم ، في تحديد الطريق الصحيح ، الذي يضمن مصلحة المجتمع ؛ ويثبت دعائم العدالة ، ويؤكد للقضاء قنسيته ومكانته ، ويكسب اشتراك هذه الفئة - الموجودة في مجال له أهميته - في النضال الشعبي ... ويحقق استقلال القضاء - ولا أقول انفصال القضاء ، أو انعزال رجاله ؛ عن حركة النضال الشعبي ، في مجتمع الكفاية والعدل ؛ والذي تسعى جماهيره العاملة ، الى اذابة الفوارق بين الطبقات فيه وتقيم العلاقات الاجتماعية الانسانية السليمة لتسود بين كل أبنائه .

Bibliotheca Alexandrina



0622037



مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر

(مطابع شركة الاعلانات الشرقية)

الثمن ٢٠ قرشا